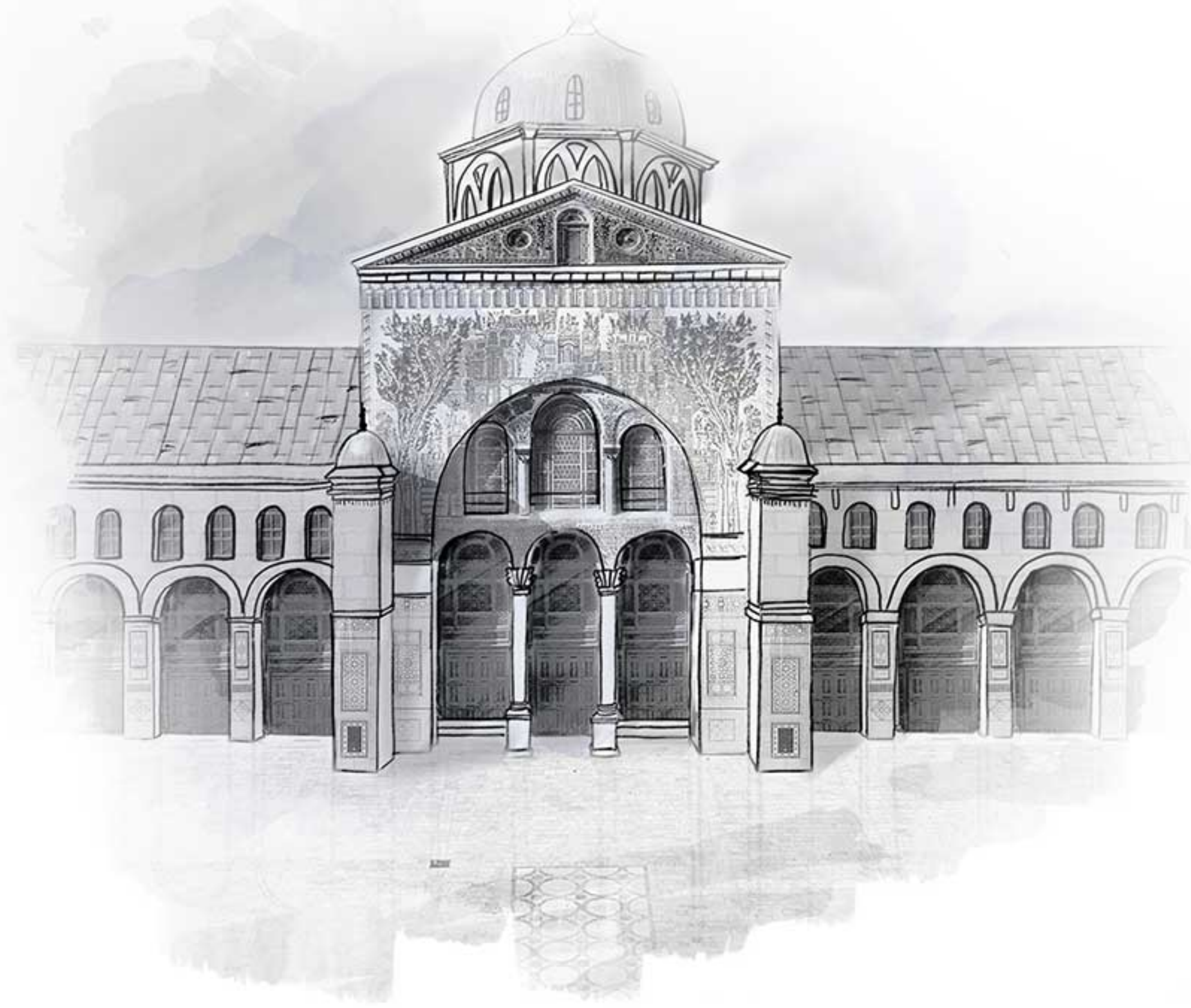




ANNUAL REPORT 2015

2015 ANNUAL REPORT

The 9th Annual Report.



Head Office
Nijmeh square - Damascus - Syria
+963 11 33919
+963 11 3348731
33979 Damascus - Syria
www.chambank.sy
info@chambank.sy







بَشارُ الرَّئِيسِ بَشارُ الرَّئِيسِ

رئيس الجمهورية العربية السورية

ANNUAL REPORT 2015

Table of Contents

8	كلمة رئيس مجلس الإدارة
11	كلمة المدير العام
13	رؤيتنا، مهمتنا و قيمنا
15	نشاطات البنك و مسؤوليتنا الاجتماعية
22	الخطة المستقبلية لعام ٢٠١٦
24	أعضاء مجلس الإدارة
27	أعضاء هيئة الرقابة الشرعية
29	تقرير هيئة الرقابة الشرعية
32	الإدارة التنفيذية
37	لمحة عن تطور نتائج البنك المالية
42	شهادة المحاسب القانوني
43	القوائم المالية الموحدة لعام ٢٠١٥
126	الإفصاحات الخاصة وفق بازل II
131	الإفصاح وفق نظام هيئة الأوراق و الأسواق المالية

كلمة رئيس مجلس الإدارة



كلمة رئيس المجلس

تلك الجهود خلال فترة وجيزة، والاستمرار بالنمو التصاعدي والمدرّوس كمصرف إسلامي يعمل وفق الشريعة الإسلامية السّمتحة، فقد حقق بنك الشام خلال عام ٢٠١٥ قفزة في الأرباح ووصولها لمعدلات غير مسبوقه بنسبة (١٦١%) بمقدار /٥,٤٨٦,٣٧٨,٢٥٠/ ليرة سورية بينما كانت /٢,١٠٣,٥١٤,١٦٧/ ليرة سورية خلال عام ٢٠١٤، وكذلك نمواً في حصة المساهمين بنسبة (٥٦%) بمقدار /١٥,٣٢٨,١٢٥,٦٧٨/ ليرة سورية بينما كانت نهاية عام ٢٠١٤ /٩,٨٤٢,٥٤٢,٣٣٩/ ليرة سورية، وبدأ البنك بتحقيق أرباح تشغيلية بلغت /٧,٨٧٢,٨٢٩,٤٢٦/ ليرة سورية بنسبة زيادة (١٣٣%) عن عام ٢٠١٤، وبلغ صافي الربح بعد استبعاد القطع البنيوي غير المحقق /١٩٥,٧٦٦,٩٢٧/ ليرة سورية لعام ٢٠١٥ بنسبة زيادة بلغت (٦٤٢%) عن أرباح ٢٠١٤، كما بلغ عائد السهم /١٠٩,٧٣/ ليرة سورية للسهم الواحد خلال سنة ٢٠١٥ أي بنسبة زيادة (١٦١%) عن عام ٢٠١٤، كما حافظ البنك على نسبة مرتفعة لمعدل كفاية رأس المال مقارنة مع القطاع المصرفي السوري حيث بلغت (٤٧.٠٥%)، وتتميز تلك الأرباح أنها جاءت نتيجة نشاط حقيقي للبنك لتمثل جميعها أرباحاً تشغيلية ناتجة عن ارتفاع في جميع بنود الميزانية.

وأؤكد من جديد أن الطفرة الكبيرة في الأرباح هي ثمرة نجاح فريق عمل بنك الشام الذي اجتهد وأخلص العطاء، وآمن بالأهداف الاستراتيجية التي رسمها مجلس الإدارة، واقتنع بمنهجية العمل التي أرسنها الإدارة، فجاءت النتائج باهرة ومؤشراً قوياً على ثبات خطانا، كما تدفعنا دوماً نحو التوسع بدورنا في مجال المسؤولية الاجتماعية، وإننا نسعى مثابرين لتطوير دورنا الريادي الاقتصادي عبر المشاركة في خلق بيئة مُمكنة للعمل المصرفي في سورية، وتعزيز نهج العمل

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

حضرات الأخوة المساهمين الكرام،

بالأصالة عن نفسي وبالنيابة عن أعضاء مجلس إدارة بنك الشام، يسعدني أن أرحب بكم في هذا اللقاء، وأضع بين أيديكم التقرير السنوي لنتائج أعمال المصرف للسنة المالية المنتهية في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠١٥.

إننا اليوم نطوي عامنا التاسع الغني بالعمل المثمر والجدد الحثيث، خطونا به خطى ثابتة جبارة، وتبوأنا الصفوف الأولى في مجال العمل المصرفي عموماً والإسلامي خصوصاً. إن النتائج الإيجابية التي حققها بنك الشام هي انعكاس واضح لمواطن القوة التي يتمتع بها المصرف من ثقة العملاء، والخبرات الكفوءة، والتوسع بعدة نشاطات وعمليات مصرفية بما يصب في زيادة حصتنا السوقية، والتطوير من خدماتنا وطرح خدمات جديدة تجمع بين البساطة والقوة لنلبي احتياجات عملائنا، فالمستقبل يتحدد باضطلاع كل فرد منا بمسؤولياته.

سنة ٢٠١٥، كانت مفعمة بالأمل والعزيمة بقدر ما كانت محملة بالتحديات والصعوبات، كنتم أنتم من صاغ نجاحها وذل عقباتها، وكذلك إدارة بنك الشام التنفيذية استطاعت الاستمرار بتواصل النجاح خلال أربع أعوام الماضية كمصرف إسلامي يعمل بروق جديدة سديدة من خلال تنفيذ الخطط الموضوعه بحصافة بالغة وعلى كافة المستويات، ليعكس توجه البنك وليكون بذلك مصرفاً مميزاً ضمن القطاع المصرفي السوري بشكل عام والبنوك الإسلامية بشكل خاص، وعلى الرغم من الأزمة الخائقة في سورية والتي هزت القطاع الاقتصادي السوري، فقد استطاع بنك الشام جني ثمار

وأؤكد من جديد أن الطفرة الكبيرة في الأرباح هي ثمرة نجاح فريق عمل بنك الشام الذي اجتهد وأخلص العطاء، وآمن بالأهداف الاستراتيجية التي رسمها مجلس الإدارة، واقتنع بمنهجية العمل التي أرسنها الإدارة، فجاءت النتائج باهرة ومؤشراً قوياً على ثبات خطانا، كما تدفعنا دوماً نحو التوسع بدورنا في مجال المسؤولية الاجتماعية، وإننا نسعى مثابرين لتطوير دورنا الريادي الاقتصادي عبر المشاركة في خلق بيئة مُمكّنة للعمل المصرفي في سورية، وتعزيز نهج العمل الاقتصادي الخلاق والمتقدم من خلال تمكين المؤسسات الاجتماعية والتعليمية والفرق التطوعية التي تتوافق مع رؤية وأهداف بنك الشام، فلقد كان ومازال الدافع الأساسي لتحفيز فريق عملنا هو النهوض بالواقع الاقتصادي السوري والمسؤولية الاجتماعية التي اتخذناها جزءاً لا يتجزأ من سياستنا، ففي العام المقبل، سنعمل على الاستجابة لحاجات عملائنا بما يخدم أهداف بنك الشام كأحد خططنا واستراتيجيتنا، وكذلك تعزيز قيمنا المتجذرة في نفوس فريق عملنا وترسيخها لدى جمهورنا المستهدف أيضاً.

وعلى صعيد تطلعات مجلس إدارة بنك الشام لتحقيق الأهداف الموضوعة ضمن استراتيجية البنك المستقبلية فإننا نسعى لاستمرار عمليات التوسع والنمو المضطرد على كافة الأصعدة من خلال التميز بجودة الخدمات المقدمة لعملاء البنك، وتقديم منتجات جديدة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية.

والمادة المعروضة بين أيديكم الآن، هي نتاج عمل جاد، وساعات لا حصر لها من التخطيط والتنفيذ والمتابعة الدؤوبة والرصد والتوثيق، ويحدوني الأمل الصادق بأن نكون قادرين

على استمرار العمل من أجل فتح آفاق جديدة كي نعمل جنباً إلى جنب مع جميع شركائنا وعملائنا. وفي الختام، أتوجه بالشكر الجزيل لهيئة الرقابة الشرعية والجمع الغفير من العلماء الكرام الأفاضل لحرصهم على رفع الوعي لدى الناس حول ضرورة التعامل مع المصارف الإسلامية، كما أود أن أتوجه بالشكر الجزيل للسادة أعضاء مجلس الإدارة لما بذلوه من جهود حثيثة من خلال التوجيهات الاستراتيجية الملائمة التي ساعدت على تدعيم ركائز المصرف، مع خالص شكري وامتناني لجميع زملائي في بنك الشام على ما بذلوه من جهد لنصل جميعاً إلى هذا الإنجاز الذي نعتز به، والذي سيكون نجمة جديدة تضاف إلى نجاحات بنك الشام، والشكر إلى مصرف سورية المركزي على دعمه اللامتناهي للقطاع المصرفي في سورية.

نسأل الله أن يوفقنا لعمل الخير في درب النجاح ما استطاعنا لذلك سبيلاً.
والله ولي التوفيق.

رئيس مجلس الإدارة
علي يوسف العوضي



كلمة المدير العام



كلمة المدير العام

حضرات الأخوة المساهمين الكرام،

اسمحوا لي، وكما تعودنا سنوياً في هذا اللقاء، ومن منطلق الشفافية والمشاركة، أن نستعرض معكم أهم التطورات والإنجازات التي يعتز بها بنك الشام لما لها من تأثير مباشر على نشاط المصرف وأدائه، متبوعاً بالتقرير المالي عن عام ٢٠١٥.

لقد كان عام ٢٠١٥ عاماً صعباً على المنطقة بشكل عام والقطاع الاقتصادي والمصرفي بشكل خاص، واتسم بتقلباته المالية المستمرة عالمياً، وقد شهدت بيئة الأعمال السورية عدداً من التحديات بسبب الظروف الصعبة الراهنة، بيد أن الاقتصاد السوري نجح بتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستقرة مقارنة بوضع بداية الأزمة السورية.

ولأن الإدارة الفعالة للمخاطر هي أحد مفاتيح النجاح المصرفي، سعينا إلى تطبيق عملية متكاملة لإدارة المخاطر بهدف تقييم المخاطر الرئيسية التي يواجهها المصرف خلال تنفيذ الأنشطة ومراقبتها وإدارتها، فقد واصل بنك الشام مسيرته اتجاه أهدافه رغم كل التحديات، مثبتاً قوته في القطاع المصرفي السوري عموماً والإسلامي خصوصاً، محققاً نمواً قوياً بشكل متواصل ومحافظة على مستوى أداء متزن، فقد واصلت المؤشرات المالية الرئيسية لبنك الشام قفزتها التصاعدية خلال ٢٠١٥، إذ سجلت الإيرادات والأرباح الأساسية نمواً قوياً وحافظت على استقرارها، كما حافظ بنك الشام على مركز مالي قوي وميزانية عامة إجمالية سليمة وقوية مع

مستويات مثالية من الرسولة والسيولة، كما من الله علينا بفضلته بنتائج استثنائية، فقد وصلت حصة المصرف من موجودات قطاع الصيرفة الإسلامية في سورية ٢٥% نهاية عام ٢٠١٥، وتوّجت سنة ٢٠١٥ بتاريخ بنك الشام بحصوله على شهادة نظام الجودة العالمية (ISO)، وافتتاح فروع جديدة للمصرف في الحريقة بدمشق وشارع المينا بمحافظة طرطوس، إضافة إلى طرح خدمة "وديعة فرصة" بهدف توسيع محفظة الودائع، وجذب الودائع الصغيرة والمتوسطة لدى البنك، وفتح المزيد من فرص الاستثمار في سورية، وذلك لسعي المصرف دوماً إلى تطوير منتجات جديدة وإتاحة الفرصة أمام المواطنين والعملاء لاستثمار أموالهم ضمن تعليمات وقرارات مصرف سورية المركزي.

كما استمر بنك الشام خلال ٢٠١٥، بتعزيز علاقته مع عملائه من شركات ومؤسسات وأفراد، ودعم فئتي المصدرين والصناعيين عبر الخدمات المصرفية المميزة التي يوفرها البنك، كما كان لتمويل المشاريع والمبادرات المستدامة والتي تتوافق مع سياسة البنك حصة كبيرة ضمن مسؤوليتنا الاجتماعية حيث لعب بنك الشام دوراً بارزاً بتقديم المساعدات العينية والدعم المالي للمبادرات الصحية والتعليمية والجامعات والمعاهد العليا والمؤسسات الاجتماعية والثقافية، كتمويل صالة المعلوماتية لمجمع أحمد كفتارو، ورعاية حفل تخرج الطلاب لمعهد الشام العالي.

وفيما يتعلق بخطينا المستقبليين، يسعى بنك الشام خلال ٢٠١٦ للمضي قدماً والاستمرار بتطوير خدماتنا وتوفير الحلول المالية الذكية للعملاء ولكافة الفئات والمراحل العمرية، كما نسعى لافتتاح فروع جديدة في سورية، وإعادة افتتاح فرع محافظة حمص وفرع مدينة صحنيا بمحافظة ريف دمشق، وذلك ضمن خطة الانتشار والتوسع الهادفة إلى إيصال الخدمات المصرفية للعملاء في المناطق الحيوية، كما أننا حريصون كل الحرص على توفير بيئة عمل آمنة وصحية لفريق عمل بنك الشام مع الالتزام بتطوير خبراته.

في الختام، أتوجه بالشكر الجزيل إلى مجلس إدارة بنك الشام على توجيهاتهم وللهيئة التشريعية ولكافة زملائي في بنك الشام على جهودهم وانتماءهم، والشكر أيضاً لمصرف سورية المركزي على دعمهم، وكل الشكر للأخوة المساهمين على ثقتهم الغالية، سائلين الله عز وجل أن نكون عند حسن

المدير العام
أحمد يوسف اللّاحم

رۇيتنا, مھمتنا , قىمنا

رؤيتنا مهمتنا قيمنا

رؤيتنا:

أن نكون علامة مميزة في سورية، ليصبح بنك الشام شركة مصرفية رائدة موثوقة والخيار الأول للعملاء تقدم حلولاً مالية مبتكرة لتلبية احتياجات العملاء وبناء سمعة عالية كمصرف إسلامي جدير بالثقة يحافظ على حقوق مساهميهِ، ويعمل على توفير خدمات ومنتجات مصرفية مبتكرة ومتطورة تساعد على تغطية احتياجات العملاء عبر تقديم خدمات التمويل والادخار طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ليكون بنك الشام من أهم البنوك الرائدة التي توفر طيفاً واسعاً من المنتجات المصرفية ذات الجودة العالية.

مهمتنا ورسالتنا:

يعمل بنك الشام على تحقيق زيادة في نمو العوائد حيث يعود ذلك بالخير والمنفعة على العملاء والمساهمين، كما نعمل لضمان سلامة الجهاز المصرفي وتطويره من خلال تطبيق رقابة مصرفية فعالة، والمساهمة في تعزيز قاعدة الودائع واستثمارها في مختلف القطاعات الاقتصادية تحت أطر الشريعة الإسلامية، وتقديم الخدمات والمنتجات والتسهيلات المصرفية المتطورة وتسويقها بجودة عالية طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية السّمة لتلبية احتياجات العملاء أفراد ومؤسسات ولتفوق توقعاتهم.

لمحة عامة عن بنك الشام:

تأسس بنك الشام، شركة مساهمة مغفلة في ٧ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، برأس مال قدره ٥ مليارات ليرة سورية - سجل تجاري رقم ١٤٨٠٩، وسُجّل في سجل المصارف بالمصرف المركزي برقم ١٥. يُعتبر بنك الشام أول مصرف إسلامي في سورية يتخذ الشريعة الإسلامية منهجاً له، وتخضع أنشطته وعمليات البنك لرقابة مصرف سورية المركزي ورقابة الهيئة الشرعية.

قيمنا:

- نلتزم بقيمنا.. نؤدي عملنا بإخلاص لنكون قدوة الآخرين.
- **الانتماء:** ترسيخ روح الانتماء، والعمل بروح الفريق الواحد بفعالية وكفاءة عالية.
- **الأمانة:** تعزيز مبادئ الأمانة والمصداقية والشفافية من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية متطورة طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية.
- **التزام:** تلبية كافة احتياجات العملاء والالتزام بتقديم خدمات تفوق توقعاتهم وبجودة عالية.
- **ثقة:** كسب ثقة العملاء والمساهمين من خلال تقديم خدمات مصرفية متطورة وبجودة عالية والعمل على تحقيق نمو مستدام للأرباح.
- **دعم الموظفين:** الاهتمام بالموظفين، ورفع قدراتهم، وتطوير خبراتهم، ومكافأة المتميزين منهم لتحقيق الرضا الوظيفي.

نشاطات البنك
و مسؤوليتنا الإجتماعية

نشاطات البنك خلال عام ٢٠١٥

المسؤولية الاجتماعية:

تعتبر المسؤولية الاجتماعية جزءاً لا يتجزأ من الهوية المؤسسية لدى بنك الشام، كما يحرص المصرف على مدى سنوات عديدة على تبني السياسات والخطط التي تتماشى مع شعاره: "ثقة.. أمان.. التزام"، فهي التزام مستمر بمشاركة المجتمع، عبر استراتيجية منظمة وشاملة، ترسخ وتعمق ثقافة المسؤولية الاجتماعية بما يتواءم مع تطلعات المجتمع واحتياجاته.

بنك الشام خلال ٢٠١٥:

١. حصول البنك على شهادة الجودة العالمية "ISO 9001":

في إطار حرصه على تطوير نظام إداري فاعل لإدارة أمن المعلومات وفق المواصفات والمعايير الدولية بهذا الخصوص، حاز بنك الشام على شهادة الجودة العالمية "ISO 9001"، وذلك بعد استكمال كافة الترتيبات والمتطلبات الإدارية والفنية للحصول على هذه الشهادة، واجتياز كافة الاختبارات وإجراءات التدقيق بنجاح التي قامت بها شركة (SGS) وهي أكبر الشركات الرائدة في تقديم خدمات التدقيق، وإصدار الشهادات العالمية وفق المواصفات القياسية الدولية الناظمة لمنح الشهادات ومنها شهادة نظام إدارة الجودة. إن الحصول على شهادة "ISO 9001" يحقق جملة من المزايا الاحترافية والتنافسية المهمة على مستوى أمن المعلومات في البنك، ويهدف إلى خلق إدارة فاعلة ومستمرة للمخاطر داخل بنك الشام، ويمنح العملاء ثقة أكبر بمستوى الخدمات التي يقدمها البنك من خلال الحفاظ على البيانات وأمن المعلومات الخاصة بعملائه.

٢. بنك الشام يفتتح ٣ فروع جديدة في سورية:

افتتح بنك الشام، المصرف الإسلامي الأول في سورية، ثلاث فروع جديدة في المزة والحريقة بدمشق وشارع المينا بطرطوس، بهدف ترسيخ حضوره المتقدم ضمن قائمة البنوك الإسلامية في سورية، ولحافظ المصرف على تواجدته في كافة المناطق التجارية السورية.

وقد زود بنك الشام فروعته الجديدة بالتجهيزات الحديثة لضمان مستوى متميز من الخدمة، حيث باشرت الفروع الثلاث استقبال السادة العملاء وتقديم باقة خدمات ومنتجات بنك الشام لهم.

كما حرص إدارة بنك الشام على توثيق علاقة المصرف مع العملاء بالتواصل المباشر سواءً ضمن مباني الفروع التي تسعى الإدارة دوماً إلى تحديثها في مختلف المدن والمحافظات السورية أو من خلال اللقاءات الخارجية بهدف الاستماع إلى اقتراحات وآراء الجمهور وإطلاعهم على النتائج التي حققها بنك الشام وتوجهاته وخطته المستقبلية التي تبنى على أساس احتياجات العملاء.

٣. بنك الشام يقدم فرص استثمارية مميزة مع وديعة "فرصة":

أطلق بنك الشام خلال عام ٢٠١٥، وديعة جديدة باسم "فرصة" التي تعتبر وديعةً بصيغة الوكالة بالاستثمار، وتقدم عادةً في البنوك الإسلامية لشريحة كبار المودعين خاصة الشركات، ولمدة استثمار لا تقل عن عام بحيث يقوم المتعامل بتوكيل البنك باستثمار أمواله على أن لا تقل نسبة الربح عن حد معين يتفق عليه بموجب التعاقد الذي بينهما.

وتهدف وديعة "فرصة" إلى توسيع محفظة الودائع، وجذب الودائع الصغيرة والمتوسطة لدى البنك والتي بدورها تعمل على فتح المزيد من فرص الاستثمار للمواطنين في سورية.

حيث يسعى بنك الشام دوماً إلى تطوير منتجات جديدة لاتاحة الفرصة أمام العملاء لاستثمار أموالهم، ونمضي في بنك الشام دائماً إلى تلبية احتياجات المواطنين في مختلف المجالات، ونحاول توفير أفضل الخدمات المصرفية والميزات عبر شبكة فروعنا المنتشرة في معظم المحافظات.

SGS

Certificate SY16/2191

The management system of

Cham Bank

Al-Najmeh Square
Damascus, Syria

has been assessed and certified as meeting the requirements of

ISO 9001:2008

For the following activities:

Management of Islamic Banking Activities, Operations & Branches

Further clarifications regarding the scope of this certificate and the applicability of ISO 9001:2008 requirements may be obtained by consulting the organisation

This certificate is valid from 17 January 2016 until 15 September 2018 and remains valid subject to satisfactory surveillance audits.

Re certification audit due before 15 August 2018

Issue 1. Certified since 17 January 2016

This is a multi-site certification.

Additional site details are listed on subsequent pages.

Authorised by



SGS United Kingdom Ltd. Systems & Services Certification
Rosemead Business Park, Elsternwick Park, Cheshire, CH65 3EN, UK
t +44 (0)151 350-6666 f +44 (0)151 350-6500 www.sgs.com

SGS 9001-8 01 0311 M2

Page 1 of 2





This document is issued by the Company subject to its General Conditions of Certification Services accessible at www.sgs.com/terms_and_conditions.htm. Attention is drawn to the provisions of liability, independence and jurisdiction stated in the last paragraph of the General Conditions. The authenticity of this document may be verified at <http://www.sgs.com/certificates/verify.htm>. Any unauthorised alteration, forgery or falsification of the content or appearance of this document is unlawful and offenders may be prosecuted to the fullest extent of the law.

Graphic design: sgs.com - photo: gettyimages.com - photo: gettyimages.com - photo: gettyimages.com

SGS

Certificate SY16/2191, continued

Cham Bank

ISO 9001:2008

Issue 1

Detailed scope

The scope of registration appears on page 1 of this certificate.

Further clarifications regarding the scope of this certificate and the applicability of ISO 9001:2008 requirements may be obtained by consulting the organisation

Additional facilities

1. Head Quarter & Main Branch
Al Najmeh Square, Damascus, Syria

2. Mazzeah Branch
Mazzeah, Damascus, Syria

3. Mazraa Branch
Mazraa, Damascus, Syria





This document is issued by the Company subject to its General Conditions of Certification Services accessible at www.sgs.com/terms_and_conditions.htm. Attention is drawn to the provisions of liability, independence and jurisdiction stated in the last paragraph of the General Conditions. The authenticity of this document may be verified at <http://www.sgs.com/certificates/verify.htm>. Any unauthorised alteration, forgery or falsification of the content or appearance of this document is unlawful and offenders may be prosecuted to the fullest extent of the law.

Graphic design: sgs.com - photo: gettyimages.com - photo: gettyimages.com - photo: gettyimages.com

سياسة الجودة

نحن في بنك الشام نتعهد بتلبية احتياجات ومتطلبات المتعاملين معنا والموظفين لدينا و موردينا بما يتناسب مع المتطلبات القانونية والتشريعية في الجمهورية العربية السورية ومتطلبات نظام إدارة الجودة ISO 9001:2008 بما يتناسب مع أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية وذلك انطلاقاً من شعار بنك الشام "ثقة ، أمان ، التزام " من خلال :

1. العمل على طرح وتقديم خدمات ومنتجات مصرفية متطورة تلبي احتياجات المتعاملين طبقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
2. السعي لكسب ثقة المتعاملين والمساهمين بالبنك من خلال أدائه في السوق المصرفية ونتائج أعماله بالإضافة إلى تحقيق نمو مستدام للأرباح.
3. الاستثمار في الكادر البشري المميز للبنك من حيث ترسيخ روح الانتماء لموظفيه وإيجاد بيئة ضامنة للعمل بروح الفريق الواحد.
4. الالتزام بكافة القوانين المحلية والتشريعات والقرارات النازمة لعمل السوق المصرفي على نحو عام والإسلامي على نحو خاص سواءً منها الصادر عن السلطات النقدية أو تلك الصادرة عن الجهات الرقابية، إضافة إلى التزام البنك بالمعايير الدولية للقطاع المصرفي وبما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.
5. التزام البنك بتطبيق نظام إدارة الجودة ومراقبته على نحو مستمر بغرض تحسين فاعليته بشكل متواصل وزيادة كفاءته.

المدير العام
أحمد يوسف اللحام
بنك الشام
Cham Bank
HEAD OFFICE

PO-001 - 1/10/2015



+963 11 33919
www.chambank.sy
info@chambank.sy





٦٣٩ مستفيد من برنامج "Economic Days" الذي انطلق برعاية بنك الشام بهدف تنمية الشباب وإكسابهم الخبرة العملية في عالم المال والأعمال.



بنك الشام يكرم الموظفين الحائزين على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد CIB.



بنك الشام يوزع المستلزمات المدرسية للطلاب المسجلين في جمعية غراس التنموية.



بنك الشام يرعى المؤتمر الهندسي الأول في اللاذقية.



للمرة الثانية على التوالي بنك الشام يشارك في معرض إعادة إعمار سورية.



بنك الشام يكفل عدد من أيتام جمعية العودة.



للعام الثاني على التوالي.. بنك الشام يدعم مبادرة "سبكة رمضان" التي تهدف إلى توزيع وجبات فطور على الأسر الفقيرة.



بنك الشام يرعى فعالية "ستارت آب ويكند" التي تضم ٥٤ ساعة عمل، لمنح الشباب الفرصة لطرح أفكارهم ومبادراتهم.



بنك الشام يزور دار الحنان للمسنين بمناسبة عيد الأم.



للمرة الثالثة على التوالي ... بنك الشام يرعى فعالية "شبابلينك ٣" للتدريب والتوظيف كوسيلة فعالة لمعالجة البطالة وتنظيم سوق العمل.



بنك الشام يقدم سلة غذائية رمضان بالتعاون مع جمعية غراس.



بنك الشام يرعى حفل تخرج طلاب مجمع الشيخ أحمد كفتارو / معهد الشام العالي.



للمرة الخامسة على التوالي، بنك الشام يرفع معرض "سيريا مود - خريف وشتاء ٢٠١٥" لدعم المصدرين والتجار السوريين.



بنك الشام يرفع المعرض السوري الأول للمصارف وتمويل المشاريع الصغيرة.



بنك الشام يشارك في المعرض والمؤتمر التخصصي الأول للمصارف والتأمين.



مشاركة بنك الشام برعاية المعرض التخصصي للألبسة ومستلزماتها "مودا تكس" بمشاركة أكثر من ٥٠ شركة سورية.



بنك الشام يرفع حدث "يلاغ البسكليت" دعماً للأطفال اليتامى في جمعية "قرى الأطفال sos".



ملتقى المصارف الإسلامية يفتح أعماله برعاية بنك الشام.

الخطة المستقبلية

الخطة المستقبلية للبنك لعام ٢٠١٦

يعمل بنك الشام انطلاقاً من إيمانه بأهمية التحديث المتواصل والأداء المتوازن، حيث أننا نعمل في البنك على تعزيز شبكة فروعنا للوصول إلى الشرائح المستهدفة من العملاء بما يتوافق مع الاستراتيجية الجديدة الخاصة بتطوير المحفظة التمويلية ورفع ربحيتها إضافة لتطوير خدمات التجارة الخارجية ومن جهة أخرى تطوير خدمات الأفراد إن كان عبر الألفية الإلكترونية أو من خلال الاستمرار في التفرع المصرفي المدروس وسيتم السعي لتطبيق ذلك من خلال مايلي:

- العمل على خطة التوسع الجغرافي للفروع وافتتاح فروع جديدة في كل من مناطق دمر والميدان في دمشق ومكتب في ميناء اللاذقية، مع إعادة افتتاح فرعي حمص وصحنايا في ريف دمشق.
- الاستمرار في إدخال خدمات مصرفية إلكترونية جديدة وتطوير القائم منها لتسهيل وصول المتعاملين لخدمات البنك بشكل كفوء وعصري.
- طرح منتجات تمويلية جديدة تلبي رغبات واحتياجات السوق المصرفي لاسيما في قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة تتواءم مع احتياجات المتعاملين والظروف وذلك بعد أخذ الموافقة الشرعية عليها.
- تطوير الأتمتة الداخلية للعمل وصولاً لبيئة عمل خالية من الورقيات متوافقة مع أساليب الإدارة الحديثة للعمل المصرفي.
- تنفيذ خطط وبرامج العمل الخاصة بالموظفين على الصعيد التنظيمي والفني من خلال طرح مشروع الموظف المثالي في الفروع وجائزة أفضل فرع .
- تعزيز رضا المتعاملين في البنك من خلال تعميق التواصل مع المتعاملين من خلال استبيانات رضا المتعاملين ونقل رغباتهم وتطلعاتهم على الواقع العملي.
- تطوير فعالية نظام الرقابة الداخلية في المصرف من خلال دعم إدارت الرقابة للتوافق مع المعايير الدولية في إدارة المخاطر والإلتزام بمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب.
- تعزيز المسؤولية الاجتماعية للبنك من خلال رفع الموازنة الخاصة برعاية النشاطات الاجتماعية والثقافية التي تتناسب مع دور ووظيفة البنك ورؤيته، إضافة إلى الاستمرار في دعم المبادرات والنشاطات التي تقوم بها الشريحة الشابة من المجتمع.

أعضاء مجلس الإدارة

أعضاء مجلس إدارة بنك الشام

السيد علي يوسف العوضي رئيس مجلس الإدارة

- حائز علي بكالوريوس محاسبة من جامعة الكويت.
- عمل لدى مؤسسة البترول الكويتية كمحلل خزينة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٠.
- شغل منصب مدير إدارة الاستثمار لدى شركة الإستثمار العالمي من ٢٠٠٠ إلى ٢٠٠٥.
- شغل منصب نائب الرئيس التنفيذي لدى شركة مجموعة الأوراق المالية من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٢.
- شغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة لدى الشركة الكويتية السعودية للصناعات الدوائية من ٢٠٠٧ إلى ٢٠١٢.
- يشغل حالياً منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لشركة مجموعة الأوراق المالية. وعضو مجلس الإدارة في شركة المستقبل العالمية للاتصالات.



السيد نبيل رفيق الكزبري نائب رئيس مجلس الإدارة

- حائز على دبلوم في هندسة التعدين من جامعة برلين عام ١٩٦٠.
- تولى إدارة مجموعة الكزبري العائدة للعائلة في دمشق ١٩٦٠، وسع أعمال المجموعة لتشمل ١٥ شركة، مقرها الرئيسي شركة فيبمكس فيينا و يشغل فيها منصب الرئيس والمدير التنفيذي.
- الرئيس والمدير التنفيذي لشركة فيينا للبتروكيماويات.
- رئيس مجلس إدارة شركة ترانسير للنقل الجوي.
- رئيس مجلس إدارة شركة بلازا هولدينغ.
- عضو مجلس إدارة في العديد من شركات الاستثمار السورية في قطاع الصناعات الزراعية والطبية.
- المؤسس والرئيس العربي لغرفة التجارة العربية النمساوية.
- عضو المنتدى الاقتصادي العالمي.
- عضو مجلس الأعمال العربي.
- حائز على العديد من الألقاب و الأوسمة منها مستشار اقتصادي للحكومة النمساوية من رئيس النمسا، وسام الأسد الفنلندي من قبل الرئيس الفنلندي، وسام الشرف الفضي الكبير من قبل الرئيس النمساوي، وسام الشرف الذهبي لمدينة فيينا من قبل حاكم فيينا.



السيد طارق فريد العثمان عضو مجلس الإدارة

- حائز على إجازة في إدارة الأعمال من جامعة الكويت.
- يشغل منصب نائب رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي في شركة التجارة والاستثمار العقاري من ٢٠٠٨ حتى الآن.
- شغل منصب المدير العام في شركة مدينة الأعمال الكويتية من نيسان/ أبريل ٢٠٠٧ إلى كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٧.
- شغل منصب مدير إدارة الإئتمان في بنك الكويت والشرق الأوسط من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٣.
- شغل منصب مسؤول مشاريع صناعية لإدارة المشاريع في بنك الكويت الصناعي من ١٩٩٣ إلى ١٩٩٩.



السيد المبارك الطيب الأمين عضو مجلس الإدارة

- حائز على زمالة المحاسبين القانونيين الأمريكية.
- حائز على بكالوريوس مع مرتبة الشرف في المحاسبة من جامعة الخرطوم.
- عمل لدى بنك فيصل الإسلامي السوداني.
- عمل لدى مجموعة دلة بالمملكة العربية السعودية.
- يعمل لدى البنك الإسلامي للتنمية حيث تقلد عدة مناصب منها نائب مدير إدارة الخزنة بالبنك، مدير عام الإدارة المالية للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة.
- يشغل حالياً منصب مستشار نائب الرئيس التنفيذي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة التابعة للبنك الإسلامي للتنمية.



الدكتور علي خونده عضو مجلس الإدارة

- حائز على دكتوراه في القانون الدولي وماجستير في إدارة الأعمال من جامعة سان فرانسيسكو.
- حائز على شهادة في الدراسات التنموية من جامعة كاليفورنيا.
- شريك ونائب الرئيس التنفيذي لدى مجموعة خونده.
- المستشار السابق لنائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية.
- تولى رئاسة الوحدة المركزية للشراكة بين القطاع العام والخاص.
- رئيس مجلس إدارة مجلس الأعمال السوري - الهندي.



السيد أحمد خليل شخخي عضو مجلس الإدارة

- حائز على إجازة بالهندسة الميكانيكية من جامعة حلب ١٩٨٣.
- عمل لدى الشركة العامة للمشاريع المائية في الحسكة من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٤.
- رئيس مكتب الجزيرة الهندسي الاستشاري المتكامل في الحسكة من ٢٠٠٦ إلى ٢٠١٠.
- خبير لدى الشركة العامة للدراسات والاستشارات الفنية في الحسكة من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٦.
- عضو مجلس فرع نقابة المهندسين في الحسكة، وخازناً للنقابة من ١٩٩٩ إلى ٢٠١٤.
- عضو مجلس إدارة خزنة تقاعد المهندسين المركزية منذ ٢٠١٤ حتى الآن.
- خازناً لخزنة تقاعد المهندسين منذ ٢٠١٥ حتى الآن.



السيد أسامة طاهر عضو مجلس الإدارة

- حائز على إجازة من كلية التجارة قسم المحاسبة في جامعة دمشق عام ١٩٦٦.
- شغل منصب مدير مالي في الشركة الصناعية التجارية لمواد البناء في المملكة العربية السعودية من ١٩٦٦ إلى ١٩٧٢.
- شغل منصب مدير عام شركة "سيمبكس" لتجارة الورق والكرتون في المملكة العربية السعودية من ١٩٧٢ إلى ١٩٨٠.
- عمل كمدير في شركة مجموعة الكزيري لتجارة الورق والكرتون بدمشق من ١٩٨٠ إلى ٢٠٠٥.
- في عام ٢٠٠٦ شغل منصب مدير عام مؤسسة فيمبكس النمساوية المستثمرة لمعمل الورق بدير الزور ، ولا يزال يمارس العمل فيها حتى تاريخه. إضافة إلى إشرافه المباشر على مطبعة طاهر وأولاده لطباعة الورق والكرتون بدمشق.



أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

أعضاء هيئة الرقابة الشرعية

الدكتور أحمد حسن رئيس هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله من كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- أستاذ مساعد في كلية الشريعة بجامعة دمشق ، و رئيس قسم الفقه الإسلامي وأصوله في كلية الشريعة بجامعة دمشق.
- مدرس لمواد المعاملات المالية و الاقتصاد الإسلامي وفقه المعاوضات والعمليات المصرفية الإسلامية و المعايير الشرعية والرقابة الشرعية والتأمين في عدد من الجامعات السورية.
- يشرف ويناقش العديد من رسائل الماجستير والدكتوراه في عدد من الجامعات السورية.
- له العديد من المؤلفات والأبحاث العلمية المحكمة و المنشورة.



الأستاذ عبد السلام محمدا نائب رئيس هيئة الرقابة الشرعية

- ماجستير في الفقه المقارن من جامعة أم درمان الإسلامية ، إجازة في الشريعة الإسلامية من جامعة دمشق
- مدرّس مادة فقه المعاملات المالية المعاصرة وأصول الاقتصاد الإسلامي والنظريات الفقهية في كلية الشريعة والقانون – معهد الشام العالي.
- مدرّس في كلية الآداب جامعة البعث سابقاً.
- مدرب في مجال المصارف الإسلامية و المعايير الشرعية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة (أيوفي) .



الدكتور عبد الباري مشعل عضو هيئة الرقابة الشرعية

- دكتوراه في الاقتصاد الإسلامي ، كلية الشريعة.
- خبرة تزيد عن عشرين عاماً في مجالات التدقيق الشرعي والاستشارات المالية الإسلامية والتدريب المهني المتخصص.
- عضو مجلس الحوكمة والأخلاقيات (AGEB) في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI).
- خبير بمجمع الفقهي الإسلامي الدولي، جدة.
- خبير دائم لدى الهيئة الشرعية للرقابة والتصنيف.
- باحث ومعد دراسات حول المؤسسات المالية الإسلامية والرقابة الشرعية.
- له العديد من المؤلفات والأبحاث المطبوعة والمنشورة.



تقرير هيئة الرقابة الشرعية

تقرير هيئة الرقابة الشرعية



التقرير السنوي لهيئة الرقابة الشرعية
عن السنة المالية المنتهية في 31/12/2015 م .

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.
إلى السادة مساهمي بنك الشام الكرام:
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
استناداً إلى الفقرة ج من المادة ١٠ من المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥
واستناداً إلى الفقرة هـ من المادة (٤٠) من النظام الأساسي للبنك
تقدم هيئة الرقابة الشرعية إلى حضراتكم تقريرها السنوي :

١ . قامت هيئة الرقابة الشرعية باعتماد العقود النمطية ودراسة جميع الموضوعات التي عرضت عليها والإجابة على الاستفسارات المتعلقة بشأنها وتأكدت من مراعاة الضوابط الشرعية فيها.

٢ . اطلعت الهيئة على الميزانية العامة للبنك، وبيان الأرباح والخسائر، والإيضاحات حول البيانات الحسابية، ولم يظهر للهيئة أي مخالفة شرعية فيما اطلعت عليه.

٣ . تقع مسؤولية الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية على الإدارة ، أما مسؤوليتنا فتنحصر في إبداء رأي مستقل بناء على مراقبتنا لعمليات البنك ، وفي إعداد تقرير لكم.

٤ . تم تخطيط وتنفيذ مراقبتنا من أجل الحصول على جميع المعلومات والتفسيرات التي اعتبرناها ضرورية و توصلنا من خلال مراجعتنا لأعمال المصرف إلى أدلة تكفي لإعطاء تأكيد معقول بأن البنك لم يخالف أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.

٥ . تمت مراجعة تقارير التدقيق الشرعي الدورية المرفوعة من دائرة الرقابة الشرعية، والمشتملة على أنواع مختلفة من العمليات المنفذة في البنك، وقد روجعت الملاحظات الواردة من قبل لجنة التدقيق في ضوء توضيحات الجهات المعنية، واتخذت بشأنها القرارات والتوجيهات المناسبة.

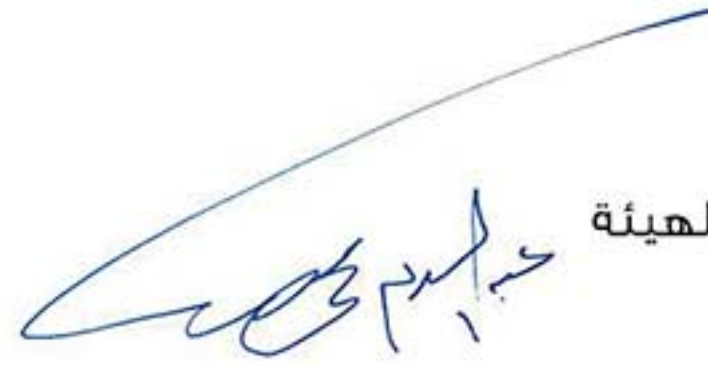
٦. في رأينا:

- إن العقود والمعاملات التي أبرمها البنك خلال السنة المنتهية في ٣١ كانون الأول ٢٠١٥م تبين أنها تمت وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن توزيع الأرباح وتحميل النفقات على حسابات الاستثمار يتفق مع الأساس الذي تم اعتماده من قبلنا وفقاً لأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- إن جميع المكاسب التي تحققت من مصادر أو بطرق تحرمها أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية قد تم تجنيبها في حساب لصرفها في أغراض خيرية.
- تم حساب الزكاة وفق توجيهات هيئة الرقابة الشرعية وتقع مسؤولية إخراج الزكاة على عاتق المساهمين.

نسأل الله العلي القدير أن يوفق البنك والقائمين عليه لما فيه الخير والسداد.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

دمشق في ٢٨ جمادى الأول ١٤٣٧هـ الموافق لـ ٧ آذار ٢٠١٦



عضو الهيئة

الدكتور / عبد السلام محمده



عضو الهيئة

الدكتور / عبد الباري مشعل



رئيس الهيئة

الدكتور / أحمد حسن

الإدارة التنفيذية في بنك الشام

الإدارة التنفيذية في بنك الشام

السيد أحمد يوسف اللحام
المدير العام بالوكالة



مصرفي تنفيذي بخبرة مصرفية تزيد عن ٣٠ عام في المصارف الإسلامية و التقليدية الخليجية منها، و على دراية واسعة بالعمليات الإدارية التي تسند إلى الإدارات المختلفة بالمصارف مع خبرة طويلة في تطوير و تحسين المنتجات و الخدمات المصرفية المقدمة للعملاء من قبل البنوك الإسلامية و التقليدية. حاصل على بكالوريوس تنفيذي في إدارة الأعمال و شهادة مصرفي إسلامي معتمد CIB من المجلس العام للبنوك الإسلامية، بالإضافة إلى شهادة في الإدارة المتكاملة للمشايخ من معهد الدارسات المصرفية. يشغل السيد اللحام منصب مدير عام بالوكالة لبنك الشام منذ عام ٢٠١٢، حيث سبق له العمل كمستشار لرئيس مجلس إدارة بنك الشام منذ عام ٢٠١١، و قد تبوأ مناصب قيادية مهمة في مصارف دولة الكويت منها مدير قطاع العمليات في البنك التجاري الكويتي و رئيس مجموعة العمليات بالوكالة و رئيس إدارة تحليل الأعمال في بنك بوبيان.



ماجد العظمة
مساعد المدير العام (الخدمات المصرفية)

بدأ العمل المصرفي في المصرف الدولي للتجارة والتمويل IBTF مع انطلاقة العمل المصرفي الخاص في سورية، كما عمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمسؤول عن شبكة الفروع ومن ثم مدير فرع في عام ٢٠٠٧ ومدير للفرع الرئيسي في العام ٢٠٠٩، ليعمل بعد ذلك في بنك البركة سورية في العام ٢٠١٠ مع انطلاقة البنك بمنصب مدير إدارة الخدمات المصرفية والفروع ومدير تطوير المنتجات بالوكالة من العام ٢٠١٢، ليشغل بعدها منصب مساعد المدير العام (لمجموعة الأعمال) في بنك الشام بداية العام ٢٠١٤ وحتى الآن. حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد من جامعة دمشق في العام ٢٠٠١، ودبلوم في الاقتصاد المالي والنقدي في العام ٢٠٠٣ إضافة إلى درجة الماجستير في المصارف من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية في العام ٢٠٠٩ حاصل على شهادة مقرر معتمد في البنوك التجارية CLBB الصادرة عن المعهد الأمريكي للمصرفيين المعتمدين وكذلك شهادة مراقب ومدقق شرعي معتمد CSAA الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وعضو جمعية العلوم الاقتصادية السورية منذ العام ٢٠٠٥ وله بعض الأبحاث والمقالات المنشورة في مجال العمل المصرفي.



عبد الرزاق القطراوي
مساعد المدير العام (الخدمات المساندة)

يشغل السيد القطراوي حالياً منصب مساعد المدير العام للخدمات المساندة منذ عام ٢٠١٤ بعد أن سبق له العمل في بنك سورية الدولي الإسلامي كمساعد رئيس تنفيذي لإدارة مراجعة و مراقبة ومتابعة التمويل ومدير تنفيذي لقطاع التمويل و المصرف الدولي للتجارة و التمويل كمساعد للمدير العام للعمليات، هذا و قام السيد القطراوي بشغل منصب مدير ائتمان أول في بنك الاسكان للتجارة و التمويل الأردن وعمل في البنك العربي الوطني السعودية و البنك العربي الأردن و يتمتع بخبرات متنوعة في مجال الفروع و التمويل و إدارة التجارة الخارجية و إدارة العلاقات الخارجية و المؤسسات المالية. حصل السيد القطراوي على شهادة الماجستير في الاقتصاد و شهادة دبلوم دراسات عليا في البحوث والدراسات الاقتصادية من معهد البحوث و الدراسات العربية / جامعة الدول العربية - القاهرة عامي ١٩٩٠ و ١٩٨٩ على التوالي، و دبلوم مهني في الائتمان المتقدم من الأكاديمية العربية للعلوم المصرفية عام ١٩٩٩ و شهادة البكالوريوس في إدارة الأعمال من الجامعة الأردنية عام ١٩٧٨، كما حصل على شهادة مهنية في الائتمان المتقدم من مؤسسة MOODY'S الأمريكية عام ٢٠٠٢.

سناء الموصلي
مدير إدارة تقنية المعلومات

خبرة واسعة في مجال إدارة تقنية المعلومات تزيد عن عشرين عام، شغلت منصب مدير إدارة تقنية المعلومات في بنك الشام منذ عام ٢٠٠٧ بعد أن سبق لها العمل في البنك التجاري السوري بمنصب مساعد مدير إدارة تقنية المعلومات من عام ١٩٩٥ وحتى عام ٢٠٠٧، حصلت السيدة سناء على بكالوريوس في الهندسة الالكترونية من جامعة دمشق، بالإضافة إلى كونها حائزة على شهادة في إدارة أنظمة و قواعد البيانات من SYBAS.



جمانة الحموي
مدير الإدارة المالية

حاصلة على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق خبرة في مجال المحاسبة و التحليل المالي تزيد عن عشر سنوات. بدأت العمل المهني عام ٢٠٠٢ في عدة شركات صناعية و تجارية و خدمية، بدأت العمل في المجال المصرفي منذ عام ٢٠٠٧ في بنك سورية الدولي الإسلامي حيث شغلت منصب مراقب مالي في الإدارة المالية. باشرت العمل في بنك الشام بصفة مدير الإدارة المالية في عام ٢٠١٣.



وسيم جندلي الرفاعي
مدير إدارة التمويل

حاصل على ماجستير اختصاص العمليات المصرفية من جامعة ليفربول في بريطانيا، حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص ادارة الأعمال من جامعة بلمند في لبنان، خبرة مصرفية تزيد عن عشر سنوات. بدأ العمل المصرفي في بنك سورية و المهجر عام ٢٠٠٥، شغل منصب مدير إدارة التمويل التجاري في بنك الشام منذ عام ٢٠٠٧ و من ثم تمت ترقية السيد وسيم إلى منصب مدير إدارة التمويل في بداية عام ٢٠١٣.



سامر حناوي
مدير إدارة الخزينة

حاصل على بكالوريوس في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق بالإضافة الى شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد CIB الصادرة عن المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. لديه خبرة مصرفية لما يقارب ١٠ سنوات، بدأ العمل في بنك الشام منذ ٢٠١٤ كمدير إدارة الخزينة.



أحمد الجسري
مدير إدارة الفروع

حائز على درجة البكالوريوس في الدراسات الإدارية من جامعة MLS إنكلترا، حاصل على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد CIB من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية. يتمتع بخبرة مصرفية لأكثر من ١١ عام ساهم خلالها بتأسيس و إدارة العديد من الفروع في المحافظات السورية، بدأ عمله في بنك عودة لبنان في عام ٢٠٠٥ ثم انتقل إلى بنك عودة سورية و من ثم بنك البركة في عام ٢٠١٢، انضم إلى بنك الشام في عام ٢٠١٤ كمدير لإدارة الفروع.



محمد باش
مدير الإدارة القانونية

حاصل على ماجستير في القانون الأعمال الداخلي و الدولي من جامعة دمشق و جامعة باريس الثانية، بدأ حياته المهنية منذ عام ٢٠٠٩ حاصل على لقب محامي استاذ ولديه خبرة واسعة في مجال المحاماة و عمليات البنوك و الصيرفة الإسلامية، عمل كمستشار قانوني في المصرف الدولي للتجارة و التمويل منذ عام ٢٠١١. التحق ببنك الشام في نهاية عام ٢٠١٣ و تبوء منصب مدير الإدارة القانونية في البنك.



شوقي الأسدي مدير إدارة التدقيق الداخلي

خبرة مصرفية متنوعة تزيد عن ٣٥ عام تولى مناصب إدارية في البنك العربي الوطني في المملكة العربية السعودية من عام ١٩٨٢ ولغاية عام ٢٠٠٦، انضم إلى بنك الشام مع فترة التأسيس عام ٢٠٠٦ وشغل منصب مدير إدارة التدقيق الداخلي، حاصل على بكالوريوس في الأدب الانكليزي من جامعة الملك عبد العزيز في جدة ، حائز على شهادة المدقق الشرعي المحترف CISSA من المجلس العام للبنوك الإسلامية.



عزت دياب مدير إدارة المخاطر

خبرة مصرفية بلغت ١٠ سنوات بدأت مع فترة تأسيس بنك الشام عام ٢٠٠٦ ، شغل مناصب إدارية متعددة بدءاً من رئيس قسم الحسابات المالية و الإدارية إلى منصب مساعد مدير إدارة الائتمان و التمويل التجاري ليحصل بعد ذلك على ترقية تم من خلالها تعيينه مديراً لإدارة المخاطر منذ بداية عام ٢٠١٤. أنهى دراسة برنامج الدكتوراه في تخصص الإدارة المالية للشركات المساهمة، و حصل عام ٢٠٠٥ على درجة الماجستير في الإدارة المالية للشركات المساهمة من الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية.



راما يوسف مدير إدارة الموارد البشرية

حاصل على شهادة البكالوريوس من جامعة دمشق كلية الآداب قسم اللغة الانكليزية، بالإضافة إلى شهادة إدارة الموارد البشرية من المكتب الاستشاري السوري، تتمتع بخبرة ثمانية سنوات عمل في مجال الموارد البشرية منها العمل في شركة الاتصالات سيريتيل، لتتبع مراكز قيادة في نفس المجال في شركة تنمية الصناعات الغذائية لمدة تقارب السنتين و تنضم إلى بنك الشام كمدير لإدارة الموارد البشرية في عام ٢٠١٥.



إياد شبيب مدير إدارة الالتزام

حائز على إجازة في الاقتصاد اختصاص محاسبة من جامعة دمشق، حاصل على إجازة مدقق شرعي معتمد (CISSA) من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية بالبحرين بالإضافة إلى شهادة في فقه المعاملات المالية . خبرة مصرفية في مجال البنوك في السعودية والبنوك السورية تجاوزت ال ٢٢ عاماً حيث شغل مناصب مختلفة من مشرف إلى مساعد مدير ومدير فرع رئيسي ومدير إدارة العمليات المركزية وحالياً مدير إدارة الالتزام من منتصف ٢٠١٣ .



انس سكر قائم بأعمال إدارة التدقيق الشرعي

حائز على إجازة في الحقوق من جامعة دمشق، ودبلوم في الاقتصاد الإسلامي مع إجازة في الشريعة والقانون من معهد الشام العالي، يحمل شهادة المراقب والمدقق الشرعي المعتمد (CSAA) من هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية AAOFI، وشهادة المصرفي الإسلامي المعتمد (CIB) من المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية ، كما يتمتع بخبرة ٧ سنوات في التدقيق والرقابة الشرعية ضمن المصارف الإسلامية، بدأ العمل في بنك الشام منذ عام ٢٠٠٩ .



رنا الهامش مدير إدارة الجودة

حاصلة على شهادة مساعد المجاز في الاقتصاد والتجارة اختصاص إدارة أعمال ، حصلت على العديد من الشهادات في مجال الجودة أبرزها مدقق رئيسي أول في شركة الرقابة السورية الدولية SGS ، بدأت عملها المصرفي في بنك سورية الدولي الإسلامي عام ٢٠٠٨ حيث انتقلت بعدها إلى بنك البركة في عام ٢٠١٢، تعينت في بنك الشام في بداية عام ٢٠١٤ بمنصب مدير إدارة الجودة بالإضافة إلى تكليفها بمهام مدير الخدمات الالكترونية.



معد الفارس

مدير إدارة التجارة الخارجية

خبرة في القطاع المصرفي تزيد عن ستة وثلاثون عام شغل خلالها عدة مناصب في المصرف التجاري السوري آخرها مدير إدارة العمليات، شارك بالعديد من المؤتمرات والدورات التدريبية المتخصصة في المصارف الإسلامية والتجارة الخارجية، حاصل على شهادة (I/Cs) (UCP-600) من معهد البحرين للدراسات المصرفية والمالية، التحق ببنك الشام عام ٢٠١٢ بمنصب مدير إدارة التجارة الخارجية.



شادي خالد

مدير إدارة العمليات

حاصل على بكالوريوس اقتصاد اختصاص إدارة أعمال من جامعة دمشق، تعيين في بنك الشام في نهاية عام ٢٠٠٧ تدرج في عدة مناصب وظيفية في البنك و تم ترقية السيد شادي و تعيينه بمنصب مدير إدارة العمليات المركزية في نهاية عام ٢٠١٤. حائز على شهادة المصرفي الإسلامي المعتمد CIB المجلس العام للبنوك والمؤسسات المالية الإسلامية.



هادي النوري

مدير إدارة المشتريات و مكلف بإدارة الشؤون الادارية

حاصل على شهادة بكالوريوس في إدارة الأعمال اختصاص مالية و مصارف من الجامعة الدولية للعلوم و التكنولوجيا. بدأ العمل المصرفي منذ عام ٢٠١٠ حيث تدرج في الوظائف لحين شغله منصب رئيس وحدة المشتريات في إدارة الشؤون الإدارية في المصرف الدولي للتجارة و التمويل ليلتحق ببنك الشام حيث يشغل منصب مدير إدارة المشتريات و مكلف بإدارة الشؤون الادارية.



محمد سعيد النابلسي

مستشار التطوير

حاصل على إجازة في العلوم من الجامعة المستنصرية لدية خبرة واسعة في المجال المصرفي تزيد عن سبعة و ثلاثون عاماً عمل خلالها في بنك الخليج في الكويت كمدير فرع وكما عمل في بنك الاتحاد في الأردن كمساعد مدير فرع، كما عمل في البنك التجاري الكويتي من عام ٢٠٠٧ و حتى عام ٢٠٠٩ في مجال التطوير. تعيين في بنك الشام بصفة مستشار التطوير في عام ٢٠١٠ قام خلالها بوضع عدة سياسات و اجراءات لإدارات البنك و تطوير منتجات البنك و المشاركة في عمل دراسات الجدوى الاقتصادية.



محمد سامي السراج

قائم بأعمال مدير إدارة رقابة الائتمان

خبرة تزيد عن عشرين عام في المجال المصرفي، عمل كمساعد مدير قسم في إدارة الاستثمار في بنك قطر الإسلامي في الدوحة من عام ١٩٩٣ لغاية عام ٢٠٠٥ انتقل للعمل في بنك بيمو السعودي الفرنسي منذ عام ٢٠٠٥ و لغاية عام ٢٠٠٦. يشغل منصب قائم بأعمال مدير إدارة رقابة الائتمان في بنك الشام، باشر العمل في البنك مع فترة التأسيس عام ٢٠٠٦.



بسام الرجب

مدير إدارة المشاريع

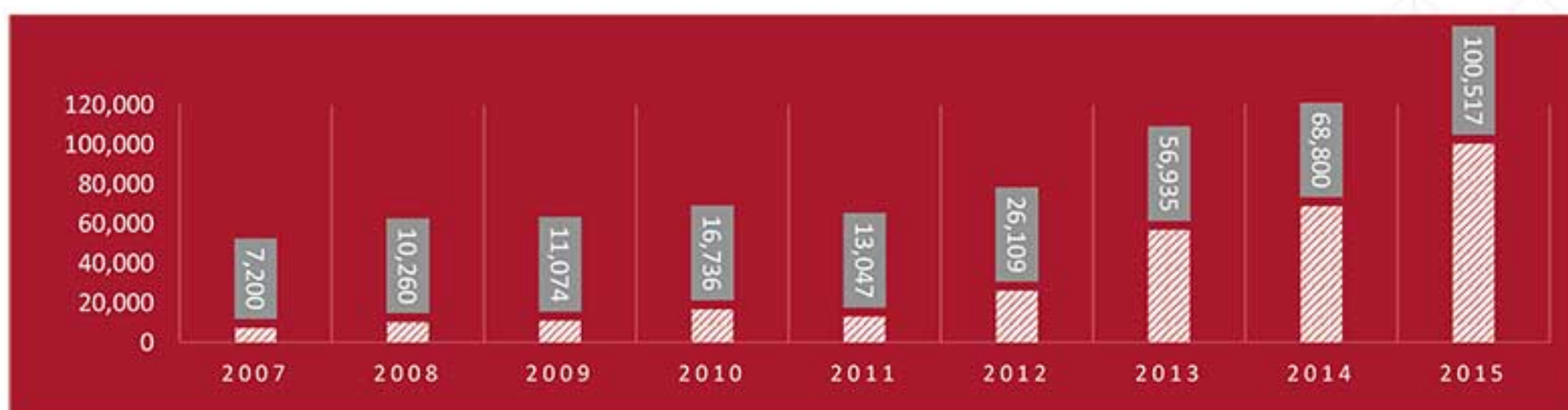
حائز على إجازة جامعية في علوم الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات وامتحان ال GRE للماجستير من جامعة شرق تكساس في الولايات المتحدة الأمريكية. شغل منصب مهندس نظم بالتكنولوجيا المصرفية لدى Bank of America في الولايات المتحدة الأمريكية، وعمل مهندس كمبيوتر ومدير قسم في البنك التجاري الكويتي، كما عمل مدير مشاريع وطني في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP. يتمتع بخبرة بمجال تكنولوجيا المعلومات وخبرة مصرفية وإدارية تقدر بـ ٢٥ سنة، بدأ العمل في بنك الشام منذ عام ٢٠١٥.



لمحة عن تطور النتائج المالية

1. إجمالي الموجودات :

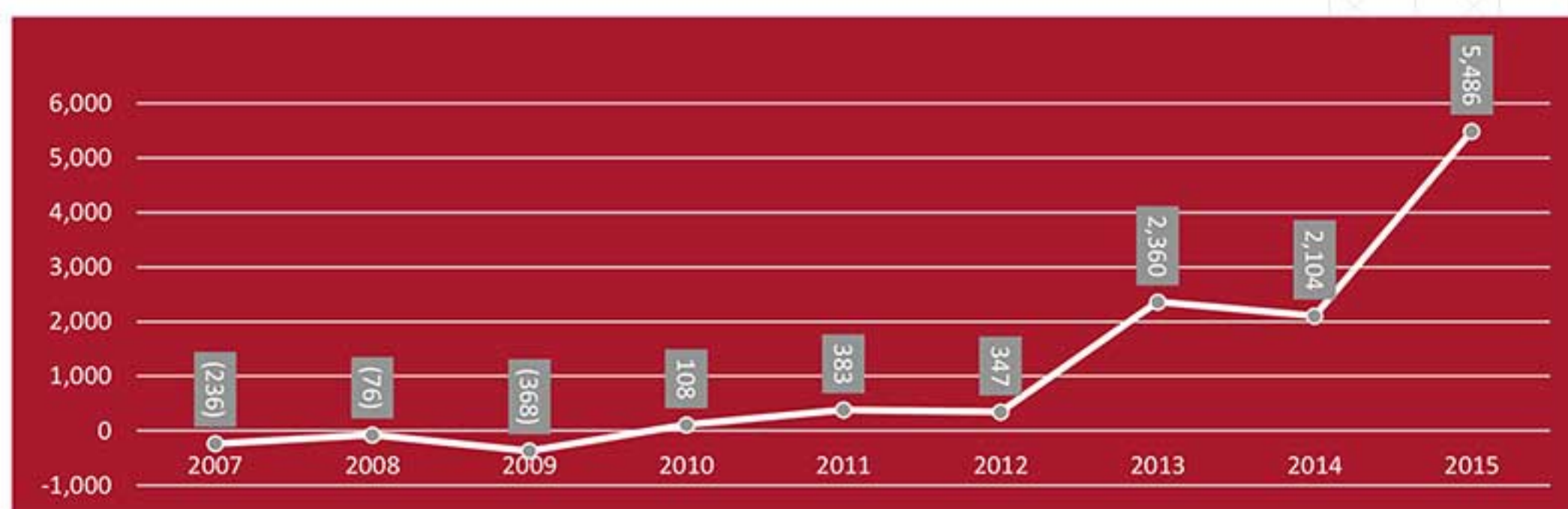
بلغت إجمالي الموجودات بنهاية عام 2015 (100,517) مليون ليرة سورية و حوالي (68,800) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2014 أي بنسبة زيادة مقدارها (46%).



السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الموجودات	7,200	10,260	11,074	16,736	13,047	26,109	56,935	68,800	100,517

2. صافي أرباح البنك بعد الضريبة:

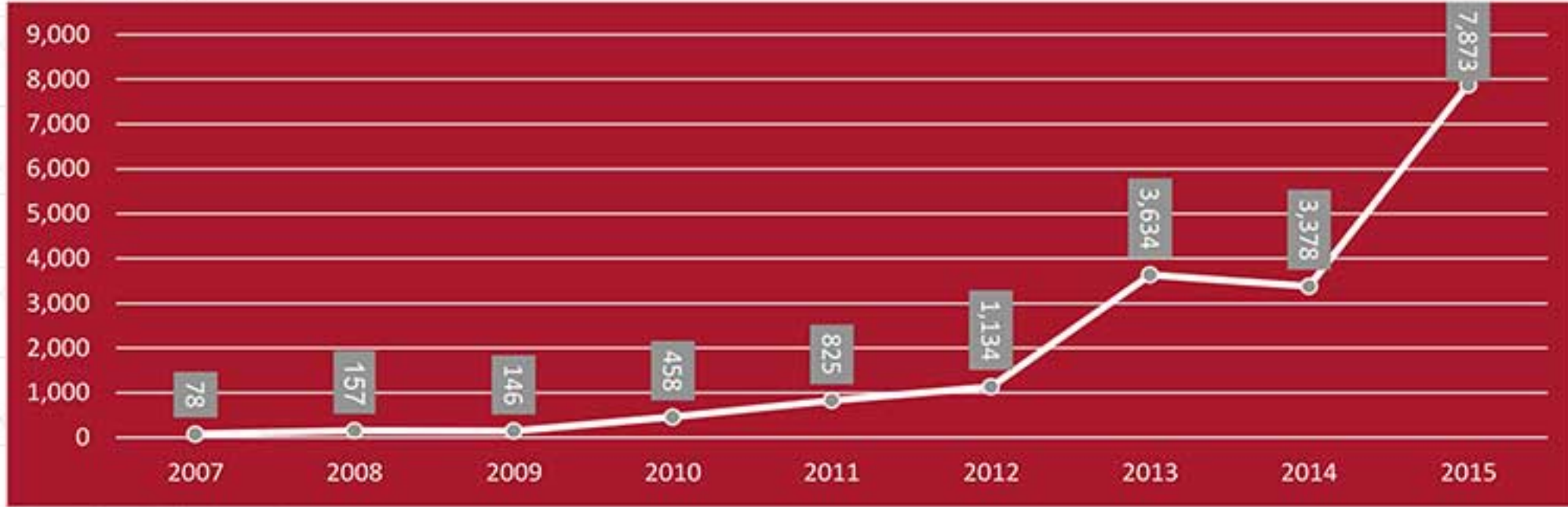
بلغت صافي أرباح بنك الشام لعام 2015 (5,486) مليون ليرة سورية و حوالي (2,104) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2014 أي بنسبة زيادة مقدارها (161%).



السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
صافي أرباح البنك بعد الضريبة	(236)	(76)	(368)	108	383	347	2,360	2,104	5,486

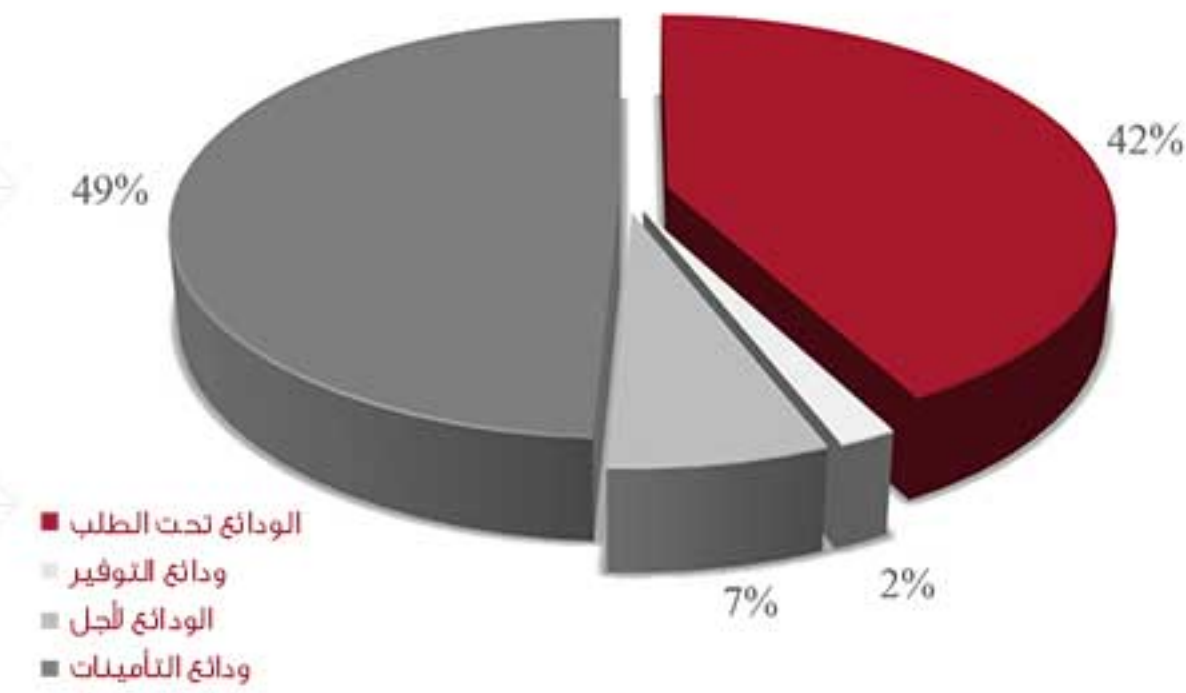
3. إجمالي الربح من العمليات التشغيلية :

بلغت إجمالي أرباح بنك الشام من عملياته الاستثمارية و التمويلية و غيرها بعام 2015 (7,873) مليون ليرة سورية و حوالي (3,378) مليون ليرة سورية بنهاية عام 2014 أي بنسبة زيادة مقدارها (133 %).



السنة	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
إجمالي الربح التشغيلي	78	157	146	458	825	1,134	3,634	3,378	7,873

4. توزع الودائع كما في 2015-12-31 :

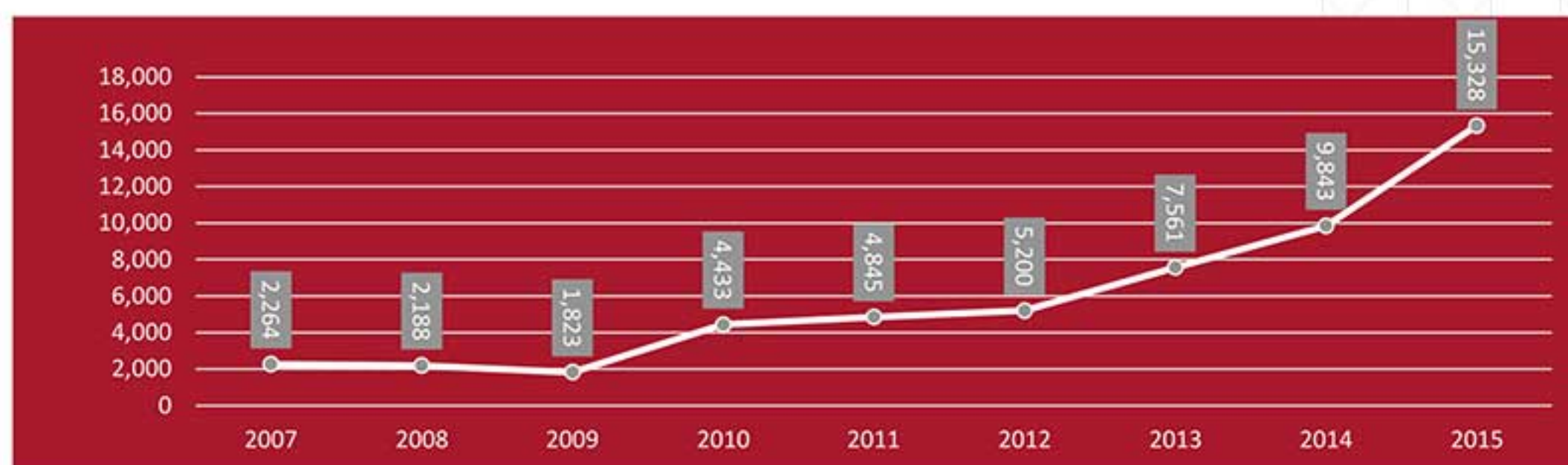


الودائع تحت الطلب	22,043 مليار ل.س	الودائع لأجل	3,472 مليار ل.س
ودائع التوفير	935 مليون ل.س	ودائع التأمينات	25,642 مليون ل.س

لمحة عن تطور نتائج البنك المالية لخاية ٢٠١٥

5. التغير في حقوق المساهمين :

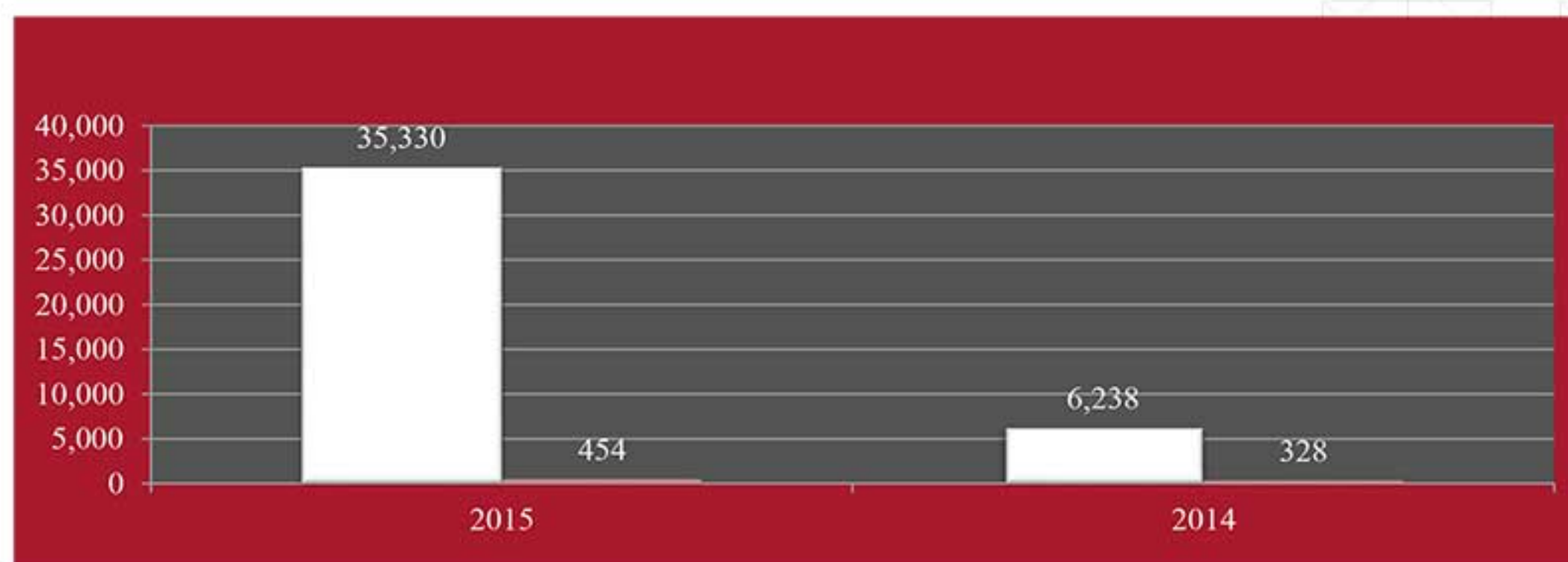
نتيجة للأرباح التي حققها البنك خلال العامين السابقين و نتيجة لسياسته بتدوير الأرباح فقد بلغت حقوق المساهمين (15,328) مليون ليرة سورية عام 2015 في حين كانت (9,843) مليون ليرة سورية عام 2014 بنمو قدره (56 %) .



العام	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
تغير حقوق المساهمين	2,264	2,188	1,823	4,433	4,845	5,200	7,561	9,843	15,328

6. توزع التمويلات حسب الجهة الممولة:

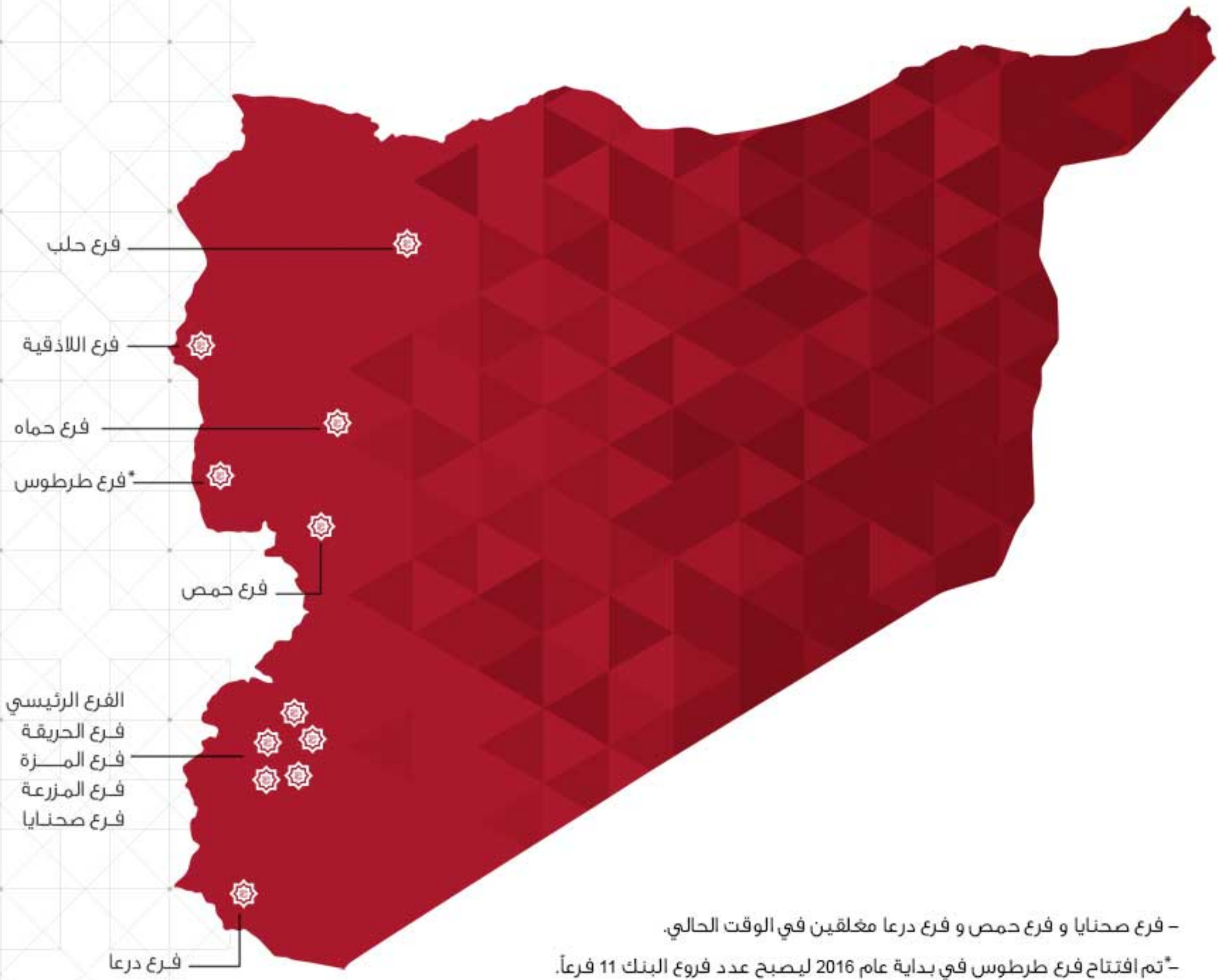
على الرغم من الظروف التي مرت بها الجمهورية العربية السورية خلال العام 2015, إلا أن البنك تمكن من تحقيق زيادة في التمويلات الممنوحة, حيث شهد قطاع تمويل الشركات زيادة بما يعادل (466%) في العام 2015 عن العام 2014, و كذلك شهد قطاع تمويل الأفراد زيادة بما يعادل (38%) في العام 2015 عن العام 2014



أفراد	شركات	توزع التمويلات حسب الجهة الممولة
454,045,507	35,330,063,682	2015
328,172,328	6,237,723,705	2014

7. عدد الفروع :

عدد فروع البنك 10 فروع ثلاث منها مغلقة موزعة على الشكل التالي :



البيانات المالية ٢٠١٥

خاص بشركات مساهمة وفروع الشركات الأجنبية

Association of Syrian
Certified Accountants



جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل حول البيانات المالية الموحدة الى مساهمي مصرف الشام ش.م.م. لقد دققنا البيانات المالية الموحدة المرفقة لمصرف الشام ش.م.م. ("البنك") والشركة التابعة له ("المجموعة")، والتي تشمل بيان المركز المالي الموحد. كما في 31 كانون الأول 2015 وكل من البيانات الموحدة للدخل، التغيرات في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ، و ملخص لأهم السياسات المحاسبية الهامة و معلومات تفسيرية أخرى.

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية الموحدة

إن الإدارة مسؤولة عن إعداد البيانات المالية وعرضها بصورة عادلة وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ أحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف، والمعايير الدولية للتقارير المالية في الجوانب التي لم تغطيها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية وفقاً للقوانين والأنظمة المصرفية السورية النافذة وتعليمات و قرارات مجلس النقد والتسليف وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. كذلك إن الإدارة مسؤولة عن الضبط الداخلي التي تراه ضرورياً لتمكينها من إعداد بيانات مالية خالية من أخطاء جوهرية سواء كانت ناشئة عن عثر أو عن خطأ.

مسؤولية مدقق الحسابات:

إن مسؤوليتنا هي ابداء رأي حول هذه البيانات المالية الموحدة استناداً الى تدقيقنا. لقد قمنا بالتدقيق وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق وتطلب هذه المعايير التقيد بمتطلبات قواعد السلوك المهني والقيام بتخطيط و اجراء التدقيق للحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت البيانات المالية الموحدة خالية من أخطاء جوهرية. يتضمن التدقيق القيام بإجراءات للحصول على أدلة تدقيق موزدة للمبالغ والإفصاحات في البيانات المالية الموحدة وذلك ضمن الحدود المنصوص عليها في قوانين سورية المصرفية. تعتمد الإجراءات المختارة على تقدير مدقق الحسابات، بما في ذلك تقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في البيانات المالية الموحدة، سواء كانت ناشئة عن احتيال أو عن خطأ. وعند القيام بتقييم تلك المخاطر يأخذ المدقق في الاعتبار نظام الرقابة الداخلية للمنشأة المتعلقة بالإعداد والعرض العادل للبيانات المالية الموحدة، وذلك لغرض تصميم إجراءات التدقيق المناسبة وفقاً للظروف وليس لغرض ابداء الرأي حول فاعلية الرقابة الداخلية لدى المنشأة. يتضمن التدقيق كذلك تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة و معقولة التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة، وكذلك تقييم العرض الإجمالي للبيانات المالية الموحدة. في اعتقادنا أن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها، كافية و مناسبة لتوفر أساساً لرأينا حول التدقيق.

الرأي:

في رأينا، أن البيانات المالية الموحدة تظهر بصورة عادلة، من جميع النواحي الجوهرية، الوضع المالي لمصرف الشام ش.م.م. والشركة التابعة له كما في 31 كانون الأول 2015 و أدانهم المالي وتدقيقهم النقدي للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير المحاسبية الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ومبادئ أحكام الشريعة الإسلامية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للمصرف ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية في الجوانب التي لم تغطيها معايير المحاسبة الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية و القوانين والأنظمة المصرفية السورية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

تقرير حول المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى:

- إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكيد من مدى التزام المجموعة بتطبيق أنظمة و تعليمات هيئة الأوراق و الأسواق المالية السورية و خصوصاً المتعلقة منها بالبيانات المالية.
- تحتفظ المجموعة بقيود وسجلات محاسبية بصورة أصولية، و إن البيانات المالية المرفقة متفقة معها و نوصي بالمصادقة عليها.

أ.د. حسين يوسف القاضي

03 نيسان 2016



اسم شركة تدمر المهنية - محاسبون قانونيون / رقم الترخيص / ٥/ش /

رقم ٣٤١٠

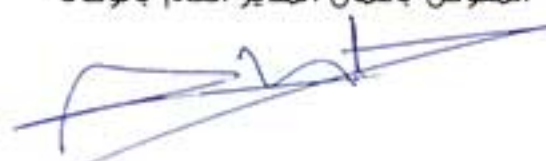
بيان المركز المالي الموحد كما في 31 كانون الأول 2015

الموجودات	إيضاح	2015 ليرة سورية	2014 ليرة سورية
نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية	3	16,481,054,544	10,909,445,993
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	4	38,992,430,535	45,492,825,322
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	5	5,814,360,031	3,754,926,528
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية - بالصافي	6	35,784,109,189	6,565,896,033
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	7	158,692,092	1,388,743
استثمارات عقارية	8	424,735,000	424,735,000
موجودات ثابتة - بالصافي	9	512,692,465	321,010,044
موجودات غير ملموسة	10	1,955,691	4,609,260
موجودات ضريبية مؤجلة	18	1,348,310	49,246,416
موجودات أخرى	11	610,645,588	139,692,845
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	12	1,734,665,255	1,136,085,254
مجموع الموجودات		100,516,688,700	68,799,861,438
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية المطلقة			
إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	13	32,237,669,213	38,171,425,809
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	14	22,042,309,179	8,346,349,829
تأمينات نقدية	15	25,641,926,371	7,521,296,220
ذمم دائنة	16	115,892,457	72,205,207
مخصصات متنوعة	17	184,308,320	147,656,467
مخصص ضريبة الدخل	18	80,653,465	4,229,701
مطلوبات أخرى	19	339,976,395	296,546,193
مجموع المطلوبات		80,642,735,400	54,559,709,426
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة			
حسابات الاستثمار المطلقة	20	4,407,242,379	4,274,276,640
احتياطي مخاطر الاستثمار	21	138,585,243	123,333,034
مجموع حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		4,545,827,622	4,397,609,674
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة		85,188,563,022	58,957,319,100
حقوق الملكية			
حقوق مساهمي المصرف			
رأس المال المكتتب به (المدفوع)	22	5,000,000,000	5,000,000,000
احتياطي عام مخاطر التمويل	23	33,051,351	33,051,351
احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات	24	219,296,384	219,296,384
احتياطي قانوني	25	31,934,607	9,570
احتياطي خاص	25	31,934,607	9,570
أرباح الفترة		-	-
الأرباح المدورة غير المحققة		10,919,028,592	5,628,417,269
الخسائر المتراكمة		(909,811,720)	(1,040,896,832)
مجموع حقوق الملكية مساهمي المصرف		15,325,433,821	9,839,887,312
حقوق غير المسيطرة	26	2,691,857	2,655,026
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وحقوق غير المسيطرة وحقوق الملكية		100,516,688,700	68,799,861,438

السيد محمد عرفة خضرة
المراقب المصرفي الداخلي

السيد أحمد يوسف اللحام
المقوض بأعمال المدير العام بالوكالة

السيد علي يوسف العوضي
رئيس مجلس الإدارة


تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (45) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان الدخل الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

2014 ليرة سورية	2015 ليرة سورية	إيضاح	
465,760,404	1,326,284,467	27	إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	-		مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
193,448,854	219,975,957	28	إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية
(15,853,273)	(30,895,567)	29	المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك
643,355,985	1,515,364,857		إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلقة
-	-		احتياطي معدل الأرباح
643,355,985	1,515,364,857		الدخل المشترك القابل للتوزيع
(12,952,335)	(11,525,931)		احتياطي مخاطر الاستثمار
(116,571,017)	(174,839,150)	30	العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار
(129,523,352)	(186,365,081)		إجمالي حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الدخل المشترك
513,832,632	1,328,999,776	31	حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال
504,473,203	572,136,307	32	إيرادات الخدمات المصرفية
273,093,488	678,277,232		أرباح (خسائر) فروقات العملات الأجنبية (القطع التشغيلي)
2,077,105,678	5,290,611,323		أرباح (خسائر) ناتجة عن تقييم مركز القطع البنوي
9,052,117	2,804,788	33	إيرادات أخرى
3,377,557,118	7,872,829,426		إجمالي الدخل الخاص بالمصرف
(236,786,074)	(483,512,176)	34	نفقات الموظفين
(40,095,190)	(37,503,273)	10-9	استهلاكات وإطفاءات
(277,706,136)	(437,998,854)	35	مصاريف أخرى
(185,726,131)	(211,525,684)	36	مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
(560,011,320)	(1,092,384,230)		مخصصات متنوعة
(1,300,324,851)	(2,262,924,217)		إجمالي المصروفات
2,077,232,266	5,609,905,210		الربح/(الخسارة) قبل الضريبة
26,281,849	(123,526,960)	18	إيراد (مصروف) ضريبة الدخل
-	-		الزكاة
2,103,514,116	5,486,378,250		صافي الربح السنة
			يعود إلى:
2,103,478,461	5,486,333,470		مساهمي المصرف
35,655	44,780		حقوق غير المسيطرة
42.07	109.73	37	الحصة السهم من ربح (خسارة) السنة

بيان التدفقات النقدية الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

الإيضاحات	2015 مدققة ليرة سورية	2014 مدققة ليرة سورية
التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية		
صافي النتيجة قبل الزكاة والضريبة	5,609,905,210	2,077,232,266
تعديلات لبنود غير نقدية:		
اهتلاكات واطفاءات	37,503,273	40,095,190
عائد حسابات الإستثمار المطلقة	186,365,080	129,523,352
مخصص تدني قيم وذمم أرصدة الأنشطة التمويلية	211,525,684	185,726,131
مخصصات متنوعة	1,092,384,230	560,011,320
صافي الدخل قبل التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية	7,137,683,477	2,992,588,260
التغييرات في الموجودات والمطلوبات التشغيلية		
النقص (الزيادة) في الإيداعات لدى المصارف (التي تزيد استحقاقها عن ثلاثة أشهر)	5,587,030,899	(2,492,413,235)
النقص (الزيادة) في الأرصدة مقيدة السحب	(724,155,888)	(120,428,032)
النقص (الزيادة) في إجمالي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	(29,660,853,497)	(1,236,762,223)
النقص (الزيادة) في الموجودات الأخرى	(471,210,142)	(32,451,998)
الزيادة (النقص) في ودائع بنوك (تستحق خلال مدة تزيد عن ثلاثة أشهر)	(30,000,000)	(20,000,000)
تأمينات	16,794,415,154	1,244,479,960
ذمم دائنة	43,687,251	64,848,044
مطلوبات مختلفة	59,841,005	236,451,443
صافي التدفقات النقدية من النشاطات التشغيلية	(1,263,561,741)	636,312,218
شراء (بيع) الاستثمارات في العقارات	-	-
شراء (بيع) الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	(157,167,019)	(1,160,000)
شراء (بيع) موجودات ثابتة غير مادية	(999,000)	-
شراء (بيع) موجودات ثابتة مادية	(225,533,126)	(24,158,227)
موجودات ثابتة مالية	76,003,993	-
صافي التدفقات النقدية من النشاطات الاستثمارية	(307,695,151)	(25,318,227)
التدفقات النقدية الناتجة من (المستعملة في) النشاطات التمويلية		
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (ما عدا أعباء مخصصة غير مستحقة الدفع)	(305,197,727)	696,331,323
صافي الزيادة في الحسابات الجارية	11,314,328,354	1,868,114,684
أرباح مدفوعة لأصحاب الودائع الاستثمارية	(163,446,446)	(140,415,168)
صافي التدفقات النقدية المستخدمة في الأنشطة التمويلية	10,845,684,181	2,424,030,839
تأثير تغييرات أسعار الصرف على النقد وما في حكمه	(5,023,612,818)	874,989,284
صافي التغيير في النقد وما في حكمه خلال الفترة	4,250,814,471	3,910,014,113
يضاف		
النقد وما في حكمه في بداية الفترة	17,649,288,739	13,739,274,626
النقد وما في حكمه في نهاية الفترة	21,900,103,210	17,649,288,739
38		

تعتبر الايضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (45) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015

بيان التغيرات في حقوق الملكية الموحد للسنة المنتهية في 31-12-2015												
مجموع حق الملكية	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	الأرباح المتراكمة غير المحققة	احتياطي القيمة		الاحتياطيات			رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الرصيد في بداية السنة
						العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي خاص	احتياطي قانوني			
9,842,542,339	2,655,026	9,839,887,313	(1,040,896,832)	-	5,628,417,269	219,296,384	33,051,351	9,570	9,570	5,000,000,000	-	الرصيد في بداية السنة
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية
(794,910)	(7,949)	(786,961)	(786,961)	-	-	-	-	-	-	-	-	تعديلات سنوات سابقة *
5,486,378,250	44,780	5,486,333,470	-	5,486,333,470	-	-	-	-	-	-	-	ربح(خسارة) السنة
-	-	-	131,872,073	(5,486,333,470)	5,290,611,323	-	-	31,925,038	31,925,038	-	-	تخصيص أرباح السنة
15,328,125,679	2,691,857	15,325,433,821	(909,811,720)	-	10,919,028,592	219,296,384	33,051,351	31,934,607	31,934,607	5,000,000,000	-	الرصيد في 31 كانون الأول 2015

بيان التغيرات في حقوق الملكية لموحد للسنة المنتهية في 31-12-2014												
مجموع حق الملكية	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	أرباح (خسائر) السنة	الأرباح المتراكمة غير المحققة	احتياطي القيمة		الاحتياطيات			رأس المال المكتتب به (المدفوع)	الرصيد في بداية السنة
						العادلة للاستثمارات العقارية	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي خاص	احتياطي قانوني			
7,560,553,330	2,619,372	7,557,933,959	(1,067,250,474)	-	3,551,311,590	40,821,491	33,051,351	-	-	5,000,000,000	-	الرصيد في بداية السنة
178,474,893	-	178,474,893	-	-	-	178,474,893	-	-	-	-	-	احتياطي قيمة عادلة للاستثمارات العقارية
2,103,514,116	35,655	2,103,478,461	-	2,103,478,461	-	-	-	-	-	-	-	ربح(خسارة) السنة
-	-	-	26,353,642	(2,103,478,461)	2,077,105,678	-	-	9,570	9,570	-	-	تخصيص أرباح السنة
9,842,542,339	2,655,026	9,839,887,313	(1,040,896,832)	-	5,628,417,269	219,296,384	33,051,351	9,570	9,570	5,000,000,000	-	الرصيد في 31 كانون الأول 2014

* هي عبارة عن إقفال الأصل الضريبي المؤجل عن عام 2010 في الشركة التابعة (أموال الشامل).

تعتبر الأيضاحات المرفقة من رقم (1) إلى رقم (45) جزء من البيانات المالية وتقرأ معها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

1. معلومات عامة:

إن مصرف الشام ش.م.م ("البنك") شركة مساهمة عامة سورية، تم الترخيص له بموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم (66/م و) الصادر بتاريخ 7 أيلول 2006 وبموجب السجل التجاري رقم (14809) وبناءً على قرار رقم (104/ل.أ) الصادر من لجنة إدارة مصرف سورية المركزي بتاريخ 10 شباط 2007، ويخضع لأحكام المرسوم التشريعي رقم 35 لعام 2005 الخاص بتنظيم عمل المصارف الإسلامية والقانون رقم 28 لعام 2001 الخاص بأحداث المصارف الخاصة والمشاركة وتعليماته التنفيذية والقانون رقم 23 لعام 2002 وقانون التجارة رقم 33 لعام 2007، وقانون الشركات رقم 29 لعام 2011 وللأنظمة التي يضعها مجلس النقد والتسليف، وكل ذلك بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية.

إن عنوان المركز الرئيسي للمصرف هو في ساحة النجمة، دمشق، الجمهورية العربية السورية. تأسس المصرف برأس مال مقداره 5,000,000,000 ليرة سورية موزع على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية 100 ليرة سورية للسهم الواحد (إيضاح 24). بدأ المصرف بممارسة أنشطته في 27 آب 2007.

يقوم المصرف بتقديم جميع الأعمال المصرفية والمالية من خلال مركزه وفروعه داخل الجمهورية وعددها عشر فروع (ثلاثة فروع منها مغلقة) والشركة التابعة له شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية

اسم الشركة	جنسية الشركة	نسبة الملكية فيها	طبيعة النشاط
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية	سورية	99%	الوساطة في الأوراق المالية لحساب الشركة وحساب الغير وإدارة الاستثمار وإدارة الإصدارات الأولية دون التعهد بالتغطية.

تم إدراج أسهم المصرف في سوق دمشق للأوراق المالية بتاريخ 25-5-2014 المصرف يقوم على وجه الخصوص مباشرة الأنشطة التالية:

1. فتح حسابات الجارية.
2. فتح حسابات الاستثمار المطلقة وخلطها مع أموال المصرف والأموال التي له حرية التصرف المطلق بها واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
3. فتح حسابات الاستثمار المقيدة خارج الميزانية واستثمارها في ما تجيزه هيئة الرقابة الشرعية في المصرف من معاملات.
4. إدارة حسابات الاستثمار بصيغتي المضاربة أو الوكالة بالاستثمار.
5. التمويل والإجارة والاستثمار المباشر من خلال إقامة المشروعات المنتجة وتأسيس الشركات، والاستثمار المالي من خلال شراء الأوراق المالية.
6. تقديم الخدمات المصرفية التي تجيزها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.
7. تقديم القروض الحسنة من الأموال الخاصة للمصرف أو الأموال التي له حرية التصرف المطلق بها، بصورة منفردة أو من خلال إنشاء الصناديق
8. أي أعمال مصرفية أخرى تجيزها القوانين والأنظمة النافذة وتوافق عليها هيئة الرقابة الشرعية في المصرف.

تم إقرار البيانات المالية الموحدة من قبل مجلس إدارة المصرف في جلسته رقم (3) بتاريخ 11-03-2016 وهي خاضعة لموافقة الهيئة العامة للمساهمين.

هيئة الرقابة الشرعية:

يخضع نشاط المصرف لإشراف هيئة رقابة شرعية مكونة من ثلاثة أعضاء (هم السادة: فضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة وعضواً تنفيذياً فيها، وفضيلة الأستاذ عبد السلام محمداً نائباً للرئيس، فضيلة الدكتور عبد الباري مشعل عضواً)، تعينهم الجمعية العمومية لمدة (ثلاث سنوات قابلة للتجديد) بناءً على موافقة مسبقة من مجلس النقد والتسليف بالقرار رقم (999 / م ن / 4) تاريخ 2013/8/7، وبقرار مجلس النقد والتسليف رقم 1322 / م ن / 4 تاريخ 2015/11/9 تم قبول ترشيح الأستاذ عبد السلام محمداً ليكمل مدة عضوية سلفة المرحوم فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي في الولاية الحالية لهيئة الرقابة الشرعية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

لا يجوز عزل أي منهم إلا بقرار من الجمعية العمومية وإعلام مصرف سورية المركزي بذلك. وتقوم هيئة الرقابة الشرعية بمراقبة أعمال البنك وأنشطته للتأكد من التزام الإدارة بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، وتكون القرارات والفتاوى الصادرة عنها ملزمة للمصرف.

2- السياسات المحاسبية:

أسس إعداد البيانات المالية

تم إعداد البيانات المالية الموحدة للمصرف وشركاته التابعة وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، ووفقاً للمعايير الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية والتفسيرات الصادرة عن لجنة تفسيرات التقارير المالية الدولية المنبثقة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية في الجوانب التي لم تغطيها الهيئة ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات مجلس النقد والتسليف بما لا يخالف أحكام الشريعة الإسلامية. تم إعداد البيانات المالية الموحدة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء الموجودات / المطلوبات المالية للمتاجر والموجودات / المطلوبات المالية المتاحة للبيع والاستثمارات العقارية والموجودات المتاحة للبيع الأجل التي تظهر بالقيمة العادلة بتاريخ البيانات المالية. إن الليرة السورية هي عملة إظهار البيانات المالية الموحدة. يُراعى في العرض والإفصاح الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المٌطلقة.

أسس توحيد البيانات المالية

تتضمن البيانات المالية الموحدة (سواء الممولة من حسابات الاستثمار المٌطلقة أو من أموال المصرف الذاتية) البيانات المالية لمصرف الشام ش.م.م. والشركة التابعة له، شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة والخاضعة لسيطرته، وتحقق السيطرة عندما يكون للمصرف القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للشركة التابعة وذلك للحصول على منافع من أنشطتها، ويتم استبعاد المعاملات والأرصدة والإيرادات والمصروفات فيما بين المصرف والشركة التابعة عند التوحيد. إن حصة المصرف في رأسمال الشركة التابعة هي كما يلي:

الشركات التابعة	نسبة المساهمة	حصة المصرف من رأس مال الشركة التابعة	2014	2015
شركة أموال الشام الإسلامية للوساطة المالية المحدودة المسؤولة	99%	ليرة سورية	247,500,000	247,500,000
		ليرة سورية	247,500,000	247,500,000

يتم إعداد البيانات المالية للشركة التابعة لنفس السنة المالية للمصرف باستخدام نفس السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف، وإذا كانت الشركة التابعة تتبع سياسات محاسبية تختلف عن تلك المتبعة في المصرف فيتم إجراء التعديلات اللازمة على البيانات المالية للشركة التابعة لتتطابق مع السياسات المحاسبية المتبعة في المصرف. يتم توحيد الشركة التابعة بشكل كامل منذ التاريخ الذي يجري فيه فعلياً تحقق سيطرة المصرف على الشركة التابعة.

يتم تضمين عمليات الشركة التابعة في قائمة الدخل الموحدة منذ تاريخ التملك أ وحتى تاريخ البيع حسب ما يكون ذلك ملائماً. (ووفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف 501/م ن / ب 4 تاريخ 2009/05/10) وتعديلاته.

تمثل حقوق غير المسيطرة (الجهة غير المسيطرة) ذلك الجزء غير المملوك بطريقة مباشرة من قبل المصرف في أرباح أو خسائر وصافي الأصول (حقوق الملكية) في الشركة التابعة، ويتم إدراجها بشكل منفصل ضمن قائمة الدخل الموحدة وضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي المصرف (الأم).

يتم الاعتراف بالفرق الموجب بين تكلفة شراء الشركة التابعة والقيمة العادلة لحصة المصرف من صافي أصول الشركة المشتراة كشهرة، ويتم الاعتراف بالفرق السالب (خضم شراء) مباشرة في قائمة الدخل للسنة التي تمت بها عملية الشراء.

في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركة التابعة بالتكلفة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

التغييرات في السياسات المحاسبية:

التفسيرات والمعايير الجديدة والمعدلة

إن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية هي مطابقة لتلك التي تم استخدامها في السنة السابقة. قام البنك بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) وتفسيرات لجنة تفسير المعايير الدولية (IFRIC) الجديدة والمعدلة التالية التي أصبحت نافذة ابتداء من 1 كانون الثاني 2015. إن تطبيق هذه المعايير والتفسيرات الجديدة ليس له أي تأثير على المركز المالي للبنك أو أدائه المالي:

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 19 خطط المنافع المحددة: مساهمات الموظفين
 - التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2010 إلى 2012):
- هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون له أثر جوهري على البنك وتتضمن:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 2 - الدفع على أساس الأسهم
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 8 - قطاعات الأعمال
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 - الأصول غير الملموسة
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 24 - إفصاحات الأطراف ذات العلاقة
 - التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2011 إلى 2013):
- هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق ابتداء من 1 تموز 2014 ولا يتوقع أن يكون لها أثر جوهري على البنك وتتضمن:
- معيار التقارير المالية الدولي رقم 3 - اندماج الأعمال
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 13 - قياس القيمة العادلة
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 40 - الاستثمارات العقارية

المعايير والتفسيرات الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية وغير نافذة التطبيق

فيما يلي المعايير والتفسيرات الجديدة أو المعدلة وغير نافذة التطبيق للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 - "الأدوات المالية"

في تموز 2014، أصدر مجلس المعايير المحاسبة الدولية (IASB) النسخة النهائية من معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 الأدوات المالية ليحل محل المعيار المحاسبي الدولي رقم 39 الأدوات المالية - الاعتراف والقياس وكل الإصدارات السابقة لمعيار التقارير المالية الدولي رقم 9. يجمع معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 كافة الجوانب الثلاثة لمشروع محاسبة الأدوات المالية: التصنيف والقياس، وتدني القيمة ومحاسبة التحوط. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 9 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ بعد 1 كانون الثاني 2018، مع السماح بالتطبيق المبكر له. باستثناء محاسبة التحوط، يجب تطبيق هذا المعيار بأثر رجعي، إلا أن عرض معلومات المقارنة ليس إلزامياً. بالنسبة لمحاسبة التحوط، يتم تطبيق متطلبات المعيار على أساس مستقبلي، مع بعض الاستثناءات المحددة.

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 - "الحسابات التنظيمية المؤجلة"

إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 هو معيار اختياري يسمح للمنشأة التي تخضع أنشطتها إلى أسعار محددة بموجب قوانين بالاستمرار بتطبيق معظم السياسات المحاسبية الحالية لأرصدة الحسابات التنظيمية المؤجلة عند تبني معايير التقارير المالية الدولية للمرة الأولى. إن المنشآت التي تتبنى معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 يجب أن تعرض الحسابات التنظيمية المؤجلة كبنود مستقلة في قائمة المركز المالي وتعرض الحركة في أرصدة هذه الحسابات كبنود مستقلة في بيان الدخل الشامل. يتطلب المعيار الإفصاح عن طبيعة الأسعار المحددة بموجب قوانين للمنشأة والخطر المتعلق بها، وأثر تحديد الأسعار على بياناتها المالية. إن معيار التقارير المالية الدولي رقم 14 نافذ للتطبيق على الفترات السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2016 باعتبار أن البنك يقوم أصلاً بإعداد بياناته المالية وفق معايير التقارير المالية الدولية، فإن هذا المعيار سوف لن يطبق

- معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 - "الإيرادات من العقود مع الزبائن"

تم إصدار معيار التقارير المالية الدولي رقم 15 في أيار 2014 الذي أسس لنموذج من خمس خطوات للمحاسبة عن الإيرادات الناتجة عن العقود المبرمة مع الزبائن. وفقاً للمعيار يتم الاعتراف بالإيراد ليعكس المبلغ الذي يتوقع البنك أن يكون له حق فيه مقابل السلع أو الخدمات المقدمة للزبائن. إن معيار الإيرادات الجديد سيحل محل جميع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

متطلبات معايير التقارير المالية الدولية الحالية المتعلقة بالاعتراف بالإيرادات. يتوجب تطبيق المعيار بأثر رجعي كامل أو معدل للسنوات المالية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2018. يسمح بالتطبيق المبكر.

- تعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 - "الارتباطات المشتركة: المحاسبة عن الاستحواذ على الحصص"

تتطلب التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من المشاركون في العمليات المشتركة الذي يقوم بمحاسبة الاستحواذ على حصص في عملية مشتركة، حيث يشكل نشاط العملية المشتركة مشروع أعمال، بأن يطبق المبادئ الملائمة لمحاسبة تجميع الأعمال في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3. توضح التعديلات أيضاً بأن الحصة المملوكة مسبقاً في العملية المشتركة لا يتم إعادة قياسها عند الاستحواذ على حصة إضافية في نفس العمليات المشتركة في حال الاحتفاظ بالسيطرة المشتركة. بالإضافة إلى ذلك، تمت إضافة استثناء لنطاق معيار التقارير المالية الدولي رقم 11 من أجل تحديد أن التعديلات لا تنطبق عندما تكون الأطراف التي تتشارك السيطرة، بما فيها المنشأة المعد التقارير لها، تحت السيطرة المشتركة من نفس الطرف المسيطر النهائي. تنطبق التعديلات على كل من الاستحواذ الأولي لحصة في العملية المشتركة واستحواذ أي حصص إضافية في نفس العملية المشتركة وتكون نافذة التطبيق بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ اعتباراً 1 كانون الثاني 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على البنك.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 16 - ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38: "توضيح الطرق المقبولة للاستهلاك والإطفاءات"

توضح هذه التعديلات المبدأ الوارد في معيار المحاسبة الدولي رقم 16 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 38 وهو أن الإيرادات تعكس نمط المنافع الاقتصادية المتولدة من تشغيل المشروع (والذي يشكل الأصل جزء منه) بدلاً من المنافع الاقتصادية التي يتم استهلاكها من خلال استخدام الأصل. ونتيجة لذلك، فإن الأسلوب القائم على الإيرادات لا يمكن استخدامه في استهلاك الممتلكات والآلات والمعدات، ويمكن أن يستخدم في حالات محدودة جداً في إطفاء الأصول غير الملموسة. هذه التعديلات نافذة التطبيق بأثر رجعي للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني عام 2016 مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أي تأثير على البنك نظراً لأن البنك لا يستخدم الأسلوب القائم على الإيرادات في استهلاك أصولها غير المتداولة.

- تعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 27: "طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة"

تسمح هذه التعديلات للمنشآت باستخدام طريقة حقوق الملكية في محاسبة الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة في البيانات المالية المنفصلة الخاصة بها. المنشآت التي تطبق معايير التقارير المالية الدولية واختارت أن تغير إلى طريقة حقوق الملكية في البيانات المالية المنفصلة يجب أن تطبق هذا التغيير بأثر رجعي. المنشآت التي تتبنى معايير التقارير المالية الدولية لأول مرة والتي تختار استخدام طريقة حقوق الملكية في بياناتها المالية المنفصلة، ستكون ملزمة بتطبيق هذا الأسلوب اعتباراً من تاريخ الانتقال إلى معايير التقارير المالية الدولية. هذه التعديلات نافذة التطبيق للفترة السنوية التي تبدأ اعتباراً من أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذا التعديل أثر على البنك.

- التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 - ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28: "البيع أو المساهمة بالأصول بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشاريعه المشتركة"

تناول التعديلات التباين بين معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 بالتعامل مع فقدان السيطرة على شركة تابعة تم بيعها أو المساهمة بها لصالح شركة زميلة أو مشروع مشترك. توضح التعديلات أن الربح أو الخسارة الناتجة عن بيع أصول أو المساهمة بها تمثل عمل تجاري، كما تم تعريفها في معيار التقارير المالية الدولي رقم 3، بين المستثمر وشركته الزميلة أو مشروعه المشترك، يتم الاعتراف به بشكل كامل. أي ربح أو خسارة ناتجة عن بيع أو المساهمة بأصول لا تمثل عمل تجاري، يتم الاعتراف بها فقط بحدود حصص المستثمر غير ذي الصلة في الشركة الزميلة أو المشروع المشترك. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر لاحق وتعتبر نافذة للفترة السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

- التحسينات السنوية لمعايير التقارير المالية الدولية (دورة 2012 الى 2014):
 - هذه التحسينات تعتبر نافذة التطبيق للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، وتتضمن
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 5: الأصول غير المتداولة المحتفظ بها برسم البيع والعمليات غير المستمرة
 - معيار التقارير المالية الدولي رقم 7: الأدوات المالية: الإفصاحات
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 19: منافع الموظفين
 - معيار المحاسبة الدولي رقم 34: التقارير المالية المرحلية
 - لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي أثر جوهري على البنك.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1: مبادرة الإفصاح:
 - التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "عرض البيانات المالية" لا تغير جوهرياً معيار المحاسبة الدولي رقم 1 بل توضح المتطلبات الحالية للمعيار. هذه التعديلات توضح:
 - متطلبات الأهمية النسبية في معيار المحاسبة الدولي رقم 1
 - أن بنود محددة في بياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر وبيان المركز المالي يمكن عرضها بشكل منفصل
 - أن المنشآت لديها المرونة في ترتيب عرض الإفصاحات حول البيانات المالية
 - أن حصة الدخل الشامل الآخر من الشركات الزميلة والمشاريع المشتركة التي يتم معالجتها محاسبياً بطريقة حقوق الملكية يجب عرضها بشكل مجمع في بند واحد، وتصنيفها إلى بنود سيتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر وأخرى لن يتم إعادة تصنيفها لاحقاً إلى الأرباح والخسائر.
 - علاوة على ذلك، فإن التعديلات توضح المتطلبات التي تطبق عند عرض مجاميع فرعية إضافية في بيان المركز المالي وبياني الأرباح والخسائر والدخل الشامل الآخر. هذه التعديلات تعتبر نافذة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البنك.

- التعديلات على معياري التقارير المالية الدوليين رقم 10 و 12، ومعيار المحاسبة الدولي رقم 28 منشآت الاستثمار: "تطبيق استثناء توحيد القوائم المالية":

تتناول التعديلات القضايا التي ظهرت عند تطبيق استثناء منشآت الاستثمار في معيار التقارير المالية الدولي رقم 10. توضح التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 أن الإعفاء من عرض قوائم مالية موحدة ينطبق على منشأة أم تابعة لمنشأة استثمار، عند قيام منشأة الاستثمار بقياس جميع الشركات التابعة لها بالقيمة العادلة.

علاوة على ذلك، فإن التعديلات على معيار التقارير المالية الدولي رقم 10 توضح أن الشركة التابعة لمنشأة استثمار والتي لا تعتبر كمنشأة استثمار بحد ذاتها وتقدم خدمات دعم لمنشأة الاستثمار هي فقط التي يتم توحيد بياناتها المالية. جميع الشركات الأخرى التابعة لمنشأة استثمار تقاس بالقيمة العادلة. التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم 28 تسمح للمستثمر، عند تطبيق طريقة حقوق الملكية، بإبقاء قياس القيمة العادلة الذي تطبقه منشأة استثمار زميلة أو مشروع مشترك على حصص شركاتها التابعة. يجب تطبيق هذه التعديلات بأثر رجعي وتعتبر نافذة للفترات السنوية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2016، مع السماح بالتطبيق المبكر. لا يتوقع أن يكون لهذه التعديلات أي تأثير على البنك.

المعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية:

- معيار المحاسبة المالي رقم 27 المتعلق بحسابات الاستثمار:

سوف يحل معيار المحاسبة المالي رقم 27 محل كل من معيار المحاسبة المالي رقم 5 المتعلق بالافصاحات على أساس توزيع الأرباح بين حقوق الملاك وحاملي حسابات الاستثمار ومعيار المحاسبة المالي رقم 6 المتعلق بحقوق حاملي حسابات الاستثمار وما في حكمها. عند تطبيق هذا المعيار سيتم تعزيز بعض الافصاحات فيما يتعلق بحاملي حسابات الاستثمار وأسس توزيع الأرباح دون أي تأثير جوهري على القوائم المالية للبنك.

معايير التقارير المالية الصادرة عن مجلس المحاسبة الدولية وغير مطبقة:

- معيار المحاسبة الدولي رقم 29 - المحاسبة في ظل اقتصاديات التضخم المرتفع - لم يطبق البنك المعيار 29.

التغييرات في التقديرات المحاسبية:

إن إعداد البيانات المالية الموحدة يتطلب من إدارة المجموعة القيام بتقديرات واجتهادات تؤثر في قيمة الموجودات والمطلوبات المالية في البيانات المالية الموحدة بالإضافة إلى الإفصاح عن الالتزامات المحتملة أن تطرأ. كما أن هذه

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

التقديرات والاجتهادات تؤثر في الإيرادات والمصاريف والمخصصات وكذلك في التغيرات في القيمة العادلة التي تظهر ضمن بيان الدخل الموحد.

إن الفرضيات الرئيسية المتعلقة بالتقديرات المستقبلية للأحداث غير المؤكدة في تاريخ البيانات المالية الموحدة والتي قد ينتج عنها مخاطر هامة من الممكن أن تؤدي إلى تعديلات جوهرية في أرصدة الموجودات والمطلوبات الظاهرة في البيانات المالية الموحدة خلال السنة هي كما يلي:

القيمة العادلة للأدوات المالية

في حال عدم توفر القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية بتاريخ بيان المركز المالي الموحد عن طريق الأسعار المعلنة أو التداول النشط لبعض الأدوات المالية، يتم تقدير القيمة العادلة عبر طرق تقييم مختلفة والتي تتضمن استخدام نماذج التسعير حيث يتم الحصول على المعلومات من ملاحظة السوق. في حال تعذر ذلك فإن تحديد القيمة العادلة يتطلب التقدير والاجتهاد.

تدني قيمة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية

تقوم المجموعة بمراجعة ذمم العقود التمويلية والاستثمارية بشكل دوري لتقدير كفاية المخصصات المسجلة في بيان الدخل الموحد بناءً على تقديرات الإدارة لمبالغ وفترات التدفقات النقدية المستقبلية. وعند تقدير التدفقات النقدية المستقبلية تقوم المجموعة بالإجتهادات حول وضع العميل المالي وصافي قيمة الضمانة المتوقع تحقيقها. إن هذه التقديرات مبنية بشكل رئيسي على فرضيات وعوامل متعددة لها درجات متفاوتة من التقدير وعدم التيقن وأن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات وذلك نتيجة التغيرات الناجمة عن أوضاع وظروف تلك التقديرات في المستقبل.

بالإضافة إلى المخصص الناتج عن تقييم ذمم الأنشطة التمويلية بشكل منفرد، تقوم المجموعة بتشكيل مخصص لانخفاض القيمة بشكل جماعي، وذلك بتجميع ذمم الأنشطة التمويلية ذات السمات المتشابهة لمخاطر الائتمان وتقييمها بشكل جماعي لانخفاض القيمة.

الموجودات الضريبية المؤجلة

يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر أو المصاريف غير الخاضعة للضريبة والمتوقع الاستفادة منها عند تحقق الربح الضريبي. يتطلب الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة تقديرات من الإدارة مبنية على فترة ومبالغ الأرباح المستقبلية الخاضعة للضريبة بالإضافة إلى الخطط الضريبية المستقبلية.

مبدأ الاستمرارية

قامت إدارة المجموعة بتقدير مدى قدرة المجموعة على الاستمرار في العمل على أساس مبدأ الاستمرارية. وعلى الرغم من حالة عدم الاستقرار التي تمر بها الجمهورية العربية السورية وحالة عدم التيقن المستقبلية فإن إدارة المجموعة متأكدة من أن المجموعة لديها الموارد الكافية لتساعدها على الاستمرار بالعمل في المدى المستقبلي المنظور. بناءً عليه، فقد تم إعداد البيانات المالية الموحدة على أساس مبدأ الاستمرارية.

المعالجة الزكوية والضريبية:

إن مسؤولية إخراج الزكاة تقع على المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة (الودائع والادخار) في حال توافر شروط وجوب الزكاة، وذلك لعدم وجود تفويض من الجمعية العمومية للمصرف بإخراج الزكاة عن المساهمين. بلغت قيمة الزكاة على أسهم بنك الشام مبلغاً قدره (332,189,959.38) ليرة سورية، تحتسب الزكاة بمعدل 2.5% سنوياً بعد تحديد وعاء الزكاة وفق طريقتين طريقة صافي الموجودات أو طريقة صافي الأموال المستثمرة، وتم اختبار الطريقتين وظهرت النتيجة واحدة، حيث بلغ الوعاء الزكوي (12,888,068,259) ليرة سورية.

تم استبعاد الوديعة الإلزامية المجمدة لدى مصرف سورية المركزي من وعاء الزكاة، حيث تزكى لمرة واحدة عند قبضها وذلك حسب معيار الزكاة رقم 35 في الفقرة 8/4/3/5 الصادر عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

تقوم أسهم المصرف بحسب الغرض الذي اقتنيت من أجله، فالأسهم المقتناة بقصد النماء (أي بغرض الاستفادة من ريعها مصداً للدخل) تزكى بمبلغ 6.64 ليرة سورية للسهم الواحد، أما الأسهم المقتناة بغرض المتاجرة فتعامل معاملة عروض التجارة فيخرج مالها نسبة 2.5% من قيمتها السوقية وقت وجوب الزكاة.

الكسب أو الصرف المخالف للشريعة الإسلامية:

يقوم البنك بتسجيل الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية في حساب خاص (يسمى صندوق المخالفات الشرعية) يظهر في بيان المركز المالي الموحد ضمن المطلوبات الأخرى ويتم الصرف منه على أوجه الخير بعد أخذ موافقة الهيئة الشرعية. وخلال عام 2015 تم ترحيل مبالغ (213,343 ل.س) إلى صندوق المخالفات الشرعية بناءً على قرارات الهيئة الشرعية، مقارنة مع ترحيل مبالغ مقدارها (3,060,958 ل.س) خلال عام 2014.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

وهذه المبالغ ناتجة عن:

البيان	2015 ليرة سورية	2014 ليرة سورية
فوائد من البنوك	200,378	2,986,416
تجنيب أرباح معاملات غير شرعية	12,965	70,941
زيادة بالصندوق	-	3,600
إجمالي إيرادات صندوق المخالفات الشرعية	213,343	3,060,958
رصيد صندوق المخالفات الشرعية	-	540,958

وكانت حركة صندوق المخالفات الشرعية كما يلي:

البيان	2015 ليرة سورية	2014 ليرة سورية
رصيد صندوق المخالفات الشرعية بداية السنة	540,958	1,976,595
الزيادة خلال العام	213,343	3,060,958
الاستخدامات خلال العام	(754,301)	(4,496,595)
رصيد صندوق المخالفات الشرعية آخر الفترة	-	540,958

وبموجب موافقة هيئة الرقابة الشرعية يصرف رصيد هذا الصندوق في نهاية كل عام إلى عدد من الجمعيات الخيرية.

وأقرت هيئة الرقابة الشرعية في الموظفين غير الأساسيين في البنك (الحراس وعمال التنظيف) الذين تمر بهم ظروف صعبة أن تقوم لجنة داخلية في المصرف بعضوية دائرة الرقابة الشرعية بالتبرع لهم، بعد دراسة حالتهم ووضعهم ومدى استحقاقهم، لمساعدتهم على قضاء حاجاتهم.

أسس توزيع الأرباح فيما بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المٌطلقة:

يتم تقسيم الإيرادات إلى إيرادات ناجمة عن الأنشطة الاستثمارية والتمويلية وإيرادات ناجمة عن عمولات البنك، حيث أن الإيرادات الناجمة عن عمولات البنك أو عن أرباح المتاجرة بالعمولات تكون كافة من حق البنك، ولا توزع على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق لكونها ناتجة عن الخدمات التي يقدمها البنك ولا علاقة لها باستثمار أموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (مضاربة).

يتم فصل الإيرادات المتأتية من الاستثمار، بكل عملة على حدة، إلى إيرادات متأتية من استثمارات ممولة كلياً من رأس المال (الاستثمارات الذاتية) واستثمارات ممولة بشكل مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الاستثمار المطلق). توزع الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط إما نسبة وتناسب على كل من متوسط حقوق المساهمين الخاضع للاستثمار أو ما يدخل في حكمها ومتوسط الحسابات وذلك لاستخراج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود المضاربة) من الإيرادات حسب طريقة النمر أو حسب عقد الوكالة المبرم مع أصحاب حسابات الاستثمار المطلق (عقود الوكالة) وذلك وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم /834/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

يتضمن متوسط حقوق المساهمين رأس المال مطروحاً منه الأموال التي استخدمها البنك في شراء الموجودات الثابتة: الاستثمارات الذاتية التي تمثل مساهمته في رؤوس أموال الشركات، تنفيذ المشاريع الخاصة بالبنك (مشاريع تحت التنفيذ)، والاستثمارات العقارية.

يحتسب المبلغ المستثمر والذي يمثل المتوسط المرجح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق بناء على الشرائح التالية:

2015	2014	
30%	30%	حساب التوفير
85%	85%	وديعة العطاء
90%	90%	وديعة الأمان
55%	55%	حساب لأجل (وديعة) لمدة شهر
75%	75%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ثلاثة أشهر
80%	80%	حساب لأجل (وديعة) لمدة ستة أشهر
85%	85%	حساب لأجل (وديعة) لمدة اثنا عشر شهراً
90%	90%	حساب لأجل (وديعة) لمدة أربعة وعشرين شهراً

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

إن أرباح الحسابات الجارية تدخل ضمن حصة حقوق المساهمين مقابل ضمانهم لها. يكون الربح القابل للتوزيع على أصحاب حسابات الإستثمار المطلق هو صافي مبلغ الإيرادات المتأتية من مصدر مختلط (إجمالي الإيرادات بعد طرح النفقات التي وافقت هيئة الرقابة الشرعية على تحميلها على وعاء المضاربة كون هذه النفقات غير واجبة على المضارب) بعد طرح حصة مشاركة رأس المال ومبلغ المضاربة العائد للبنك واحتياطي مخاطر الاستثمار.

في حال أظهرت نتائج إيرادات الاستثمار خسائر سيتحمل كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المطلق هذه الخسارة بنسبة مساهمتهم وفق الشرائح أعلاه إلا في حال تعدي البنك و/أو تقصيره و/أو مخالفته شروط العقد فإنه يتحمل الخسائر الناجمة عن هذا التعدي أو التقصير أو المخالفة

يتم التنفيض بشكل شهري أما توزيع الأرباح فيتم عند تاريخ استحقاق الوديعة حتى نهاية الشهر السابق للاستحقاق أما الأيام المتبقية خلال شهر الاستحقاق فيتم توزيع ربحها عند نهاية الشهر. يقصد بالتنفيض احتساب وتحديد الربح.

بلغ متوسط العائد السنوي على المبلغ الخاضع للاستثمار لحسابات الاستثمار المطلق خلال السنة كما يلي:

31 كانون الأول 2015			31 كانون الأول 2014			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو	
%4.811	%0.704	%1.185	%4.463	%0.455	%0.442	

بلغ متوسط العائد الفعلي على المبلغ الخاضع للاستثمار في حال كانت نسبة المشاركة 100% لحسابات الاستثمار المطلق:

31 كانون الأول 2015			31 كانون الأول 2014			متوسط العائد على المبلغ الخاضع للاستثمار
سوري	دولار	يورو	سوري	دولار	يورو	
%7.479	%1.020	%1.779	%6.540	%0.660	%0.670	

تحتسب نسبة مضاربة (تمثل ربح البنك) 50% من صافي الربح المتحقق مع تفويض الإدارة بتخفيض النسبة على سبيل التبرع حيث قام البنك خلال العام بالتنازل عن جزء من حصته كمضارب لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بهدف رفع معدل العائد الموزع على المودعين.

يحتسب احتياطي مخاطر الاستثمار بما يعادل 10% من أرباح أصحاب حساب الاستثمار المطلقة. يتم توزيع الأرباح بما يتناسب مع السياسة المعتمدة في البنك وبما يتناسب مع قرار مجلس النقد والتسليف رقم (834/م ن/ب 4) الصادر بتاريخ 9 نيسان 2012.

تقوم سياسة البنك على إعطاء أولوية الاستثمار لأموال حسابات الاستثمار المطلق في الوعاء الاستثماري قام البنك بتمويل استثماراته العقارية ومساهمته في رؤوس أموال الشركات من رأس المال فقط، فيما مَوَّلَ البنك جميع استثماراته الأخرى من مصدر مختلط (من رأس المال وأموال أصحاب حسابات الإستثمار المطلق).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

خروج أصحاب الحسابات الاستثمارية (كسر الودائع):

في حال رغب صاحب الحساب الاستثماري بالخروج من الاستثمار قبل نهاية الفترة المحددة، وقررت الإدارة عدم منحه كامل أو جزء الأرباح المتحصلة عن فترة الاستثمار، فيطبق على هذا الخروج مبدأ التخارج بين صاحب الحساب الاستثماري وبين أموال وعاء المضاربة أولاً ثم أموال المساهمين في حال كانت أموال أصحاب الحسابات مستثمرة بالكامل، وبموجب هذا المبدأ يصلح صاحب الحساب وعاء المضاربة أو أموال المساهمين عن حصته في موجودات المضاربة .

ومصير الأرباح يوزع على النحو الآتي:

- إن تم التخارج مع أموال وعاء المضاربة: تعود أرباح هذه الوديعة إلى وعاء المضاربة قبل حسم نسبة مضاربة البنك لإعادة توزيعها على أصحاب حسابات الاستثمار المطلق والبنك، أو ترحل إلى حساب مخاطر الاستثمار (لصالح أصحاب الحسابات الاستثمارية)
- أما إن تم التخارج مع أموال المساهمين: فيختص المساهم بربح هذا الحساب.

ويتم تقدير المخصص الخاص لتدني قيمة الذمم والأنشطة التمويلية، والاحتياطي العام لمخاطر التمويل، بمراجعة تفصيلية لها من قبل إدارة البنك بناءً على تقديرات إدارة البنك وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597/م/ن/ب 4 الصادر بتاريخ 9 كانون الأول 2009 وتعديلاته، والقرار رقم 650/م/ن/ب 4 الصادر بتاريخ 14 نيسان 2010، والقرار 902 الصادر بتاريخ 13 تشرين الثاني 2012 المعدل

للقرار 597 وتعديلاته والذي تم تمديد العمل به بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/م/ن/ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني 2014، و بموجب التعميم 1145/م/ن/ب 1 تاريخ 2015/04/06، وبموجب التعميم رقم (2271/م/ن/ب 1) تاريخ 2015/06/30.

يتم الاعتراف بالخسائر الناتجة عن تدني القيمة في بند مصروف مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية ضمن بيان الدخل الموحد. كما يتم حجز احتياطي عام لمخاطر التمويل المرتبطة بالأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها البنك ضمن احتياطي خاص ضمن حقوق الملكية، ويتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ويجب ألا يقل رصيد احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم (35) لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو قيمة حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل، أيهما أكبر.

أهم السياسات المحاسبية المستخدمة:

أهم السياسات المستخدمة في إعداد هذه البيانات المالية الموحدة هي كما يلي:

أ. ترجمة العملات الأجنبية:

الأرصدة والعمليات:

يتم تسجيل التعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية والتي تتم على غير أساس المضاربة أو المشاركة خلال السنة بأسعار الصرف السائدة في تاريخ حدوث هذه التعاملات، أما في حال تمت التعاملات على أساس عقد المضاربة أو المشاركة يتم معالجتها بتحويل أرصدة الموجودات والمطلوبات المالية إلى الليرة السورية بأسعار صرف العملات الأجنبية السائدة في تاريخ بيان المركز المالي الموحد والمعلنة من قبل مصرف سورية المركزي والخاصة بالمصارف لأغراض التقييم. يتضمن بند الأرباح (الخسائر) الناجمة عن التعاملات بالعملات الأجنبية في بيان الدخل الموحد، الأرباح والخسائر الناتجة عن التحويل إلى العملة الرئيسية للمجموعة، إضافة إلى الأرباح والخسائر الناجمة عن التعاملات بالعملة الأجنبية.

شركات المجموعة:

عند توحيد البيانات المالية يتم ترجمة موجودات ومطلوبات الفروع والشركات التابعة في الخارج من العملة الرئيسية (الأساسية) إلى عملة التقرير المعتمدة في بيان المركز المالي الموحد، أما بنود الإيرادات والمصروفات فيتم على أساس ترجمتها على أساس معدل السعر خلال السنة وتظهر فروقات العملة الناجمة في بند مستقل ضمن حقوق الملكية. وفي حالة بيع إحدى هذه الشركات أو الفروع فيتم قيد مبلغ فروقات ترجمة العملات الأجنبية المتعلق بها ضمن الإيرادات/ المصروفات في بيان الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

ب. معلومات القطاعات

- قطاع الأعمال يمثل مجموعة من الموجودات والعمليات التي تشترك معاً في تقديم منتجات أو خدمات خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات أعمال أخرى.
- القطاع الجغرافي يرتبط في تقديم منتجات أو خدمات في بيئة اقتصادية محددة خاضعة لمخاطر وعوائد تختلف عن تلك المتعلقة بقطاعات تعمل في بيئات إقتصادية أخرى.

ج. الأدوات المالية – الاعتراف الأولي والقياس اللاحق

تاريخ الاعتراف:

عمليات شراء أو بيع الموجودات المالية التي تتطلب وقت محدد لنقل الملكية بموجب القوانين أو المتعارف عليه في السوق يتم الاعتراف بها بتاريخ المتاجرة (تاريخ إبرام الصفقة).

الاعتراف الأولي بالأدوات المالية:

إن عملية تصنيف الأدوات المالية ضمن مجموعات معينة عند الاعتراف الأولي بها يعتمد على الغرض من اقتنائها، وخصائصها، كافة الأدوات المالية يتم الاعتراف بها وإثباتها في تاريخ اقتنائها وتشمل التكلفة قيمة الحصول على هذه الأدوات أو القيمة العادلة للمقابل العيني، وأي مصروفات مباشرة متعلقة بالاقتناء.

الموجودات أو المطلوبات المالية المحتفظ بها لغرض المتاجرة:

هي استثمارات تم اقتنائها أو إنشاؤها أصلاً بغرض الحصول على أرباح من خلال التغيرات قصيرة الأجل بالأسعار أو هامش الربح للمتعاملين وتصنف لغرض المتاجرة أي استثمارات تمثل جزءاً من محفظة لها نمط أرباح حقيقي (فعلي).

- يتم تصنيف الموجودات المالية والمطلوبات المالية التي يتم شراؤها بغرض بيعها أو إعادة شراؤها في المستقبل القريب أو تكون عبارة عن جزء من محفظة تدار مع بعضها البعض ويكون هناك دليل فعلي حالي على أنها ستحقق ربحاً في المدى القريب.

- يتم في نهاية الفترة المالية تقييم الموجودات المالية للمتاجرة بالقيمة العادلة، ويتم تسجيل التغيرات اللاحقة في القيمة العادلة في بيان الدخل في نفس فترة حدوث التغير، مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حقوق الملكية وما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، بما فيها التغير في القيمة العادلة الناتج عن فروق تحويل بنود الموجودات غير النقدية بالعملات الأجنبية.

- يتم تسجيل الأرباح الموزعة أو العوائد في بيان الدخل ضمن بند إيرادات موجودات للمتاجرة.

- لا يجوز إعادة تصنيف أي موجودات مالية من أو إلى هذا البند، ولا يجوز تصنيف أي أدوات ملكية ليس لها أسعار في أسواق نشطة ضمن هذه المجموعة.

الموجودات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق:

- هي استثمارات يكون للمصرف النية والقدرة على الاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم إثباتها بالتكلفة مضافاً إليها أية مصروفات مباشرة تتعلق بالاقتناء، وفي حال وجود تدني يؤدي إلى عدم إمكانية استرداد الأصل أو أي جزء منه في نهاية الفترة المالية يتم تسجيله في بيان الدخل ضمن بند مخصص تدني استثمارات مالية محتفظ بها لتاريخ الاستحقاق كخسارة تدني وإظهار هذه الاستثمارات بالقيمة العادلة بعد أخذ قيمة التدني بالاعتبار.

الموجودات المالية المتاحة للبيع:

- هي الاستثمارات الأخرى التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو حتى تاريخ الاستحقاق.
- يتم تسجيل الموجودات المالية المتاحة للبيع بالقيمة العادلة مضافاً إليها مصاريف الاقتناء عند الشراء ويُعاد تقييمها لاحقاً بالقيمة العادلة ويظهر التغير في القيمة العادلة ضمن بند احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات مع مراعاة الفصل بين ما يخص أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة وأصحاب حقوق الملكية.
- يتم تسجيل الخسائر غير المحققة الناتجة عن تقييم الموجودات المالية المتاحة للبيع في بند احتياطي القيمة العادلة، مع مراعاة الفصل مابين حصص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بشرط عدم وجود انخفاض دائم في القيمة. أما إذا تحقق انخفاض دائم في الموجودات المالية المتاحة للبيع سبق وتم الاعتراف به في حقوق الملكية يعاد إثباتها في قائمة الدخل، أما الخسائر الناتجة عن الانخفاض غير المؤقت المعترف بها في قائمة الدخل عن الاستثمار في الصكوك أو الأسهم والمصنفة "متاحة للبيع" فلا يجوز عكسها من قائمة الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

- يتم قياس الأرباح (الخسائر) المحققة من عملية بيع أي من الموجودات المالية المتاحة للبيع على أساس الفرق بين القيمة الدفترية وصافي المبلغ المتحصل من عملية البيع ويتم إثبات الناتج بالإضافة إلى حصة هذا الاستثمار السابقة في احتياطي القيمة العادلة - إن وُجد - في قائمة الدخل للفترة المالية الحالية.
- يتم تسجيل الأرباح المتأتية من الموجودات المالية المتاحة للبيع في تاريخ الإعلان عن توزيعها في بيان الدخل.
- يتم تسجيل الأرباح والخسائر الناتجة عن فروقات تحويل العملة الأجنبية لأدوات الملكية في بند احتياطي القيمة العادلة.
- تظهر الموجودات المالية التي لا يمكن تحديد قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه بالتكلفة ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.

تدني قيمة الموجودات المالية وخسارة التدني:

- يقوم المصرف وبكل تاريخ ميزانية بمراجعة وقياس فيما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على أن موجود مالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت (انخفضت) قيمتها.
- يعتبر الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية قد تدنت قيمتها فقط إذا كان هناك دليل موضوعي على التدني كنتيجة لحدث واحد أو أكثر من حدث بعد عملية الاعتراف الأولي وهذا الحدث أو الأحداث لها تأثير على التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة من الموجود المالي أو مجموعة من الموجودات المالية والتي يمكن تقديرها بشكل يعتمد عليه.
- الأدلة على التدني يمكن أن تتضمن معاناة العميل أو مجموعة من العملاء من مشاكل مالية جوهرية، التوقف عن الدفع أو التأخر في تسديد أصل الدين أو الربح، واحتمالية حدوث إفلاس لهم أو إعادة تنظيم مالي.

عقود المَرابحة:

- بغرض التفادي والتقليل من المخاطر المترتبة على المصرف نتيجة شرائه للسلع ثم نكول العميل طالب الشراء عن الشراء من المصرف، يلتزم بنك الشام بتطبيق خيار الشرط مع البائع الأول في عملية الشراء، وفي حال عدم تطبيقه لخيار الشرط يقوم المصرف وقبل عملية الشراء بتوقيع العميل على وعد ملزم بالشراء، وفي كلا الحالتين يأخذ المصرف من العميل هامش الجدية.
- يعتبر هامش الجدية التزاماً على المصرف بإعتباره من المطلوبات.
- في حال تطبيق خيار الشرط يعاد هامش الجدية كاملاً للعميل.
- وفي حالة نكول العميل عن تنفيذ وعده الملزم، لا يجوز للمصرف حجز هامش الجدية وينحصر حقه فيه بمقدار الضرر الفعلي، وذلك بتحميل العميل الفرق الحاصل بين ثمن السلعة المباعة للغير والتكلفة التي تكبدها المصرف.
- أما في حالة اتمام العميل للعملية يتحول هامش الجدية إلى الدفعة المقدمة وتنزل من ثمن الشراء.
- ويعتبر هامش الجدية أمانة للحفظ لدى المصرف لا يجوز التصرف فيه، أو يأذن العميل للمصرف باستثماره على أساس المضاربة الشرعية.
- يتم إثبات الأرباح عند التعاقد في عقود المَرابحة نقداً أو إلى أجل لا يتجاوز الفترة المالية الحالية.
- يتم إثبات إيرادات البيوع المؤجلة (الذي يسدد ثمنها دفعة واحدة تستحق بعد الفترة المالية الحالية أو يسدد ثمنه على أقساط تدفع على فترات مالية متعددة لاحقة) بتوزيعها على الفترات المالية المستقبلية لفترة الأجل بحيث يُخصص لكل فترة مالية نصيبها من الأرباح.
- يتم إثبات ذمم البيوع المؤجلة عند حدوثها بقيمتها الاسمية ويتم قياسها في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المتوقعة تحقيقها. (أي مبلغ الدين المطلوب من العملاء في نهاية الفترة المالية محسوماً منه أي مخصص للديون غير المنتجة).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

السلم والسلم الموازي:

- يتم إثبات التمويل بالسلم عند دفع رأس المال إلى المُسلم إليه أو وضعه تحت تصرفه ويتم إثبات السلم الموازي عند قبض المصرف لرأس المال. ويُقاس رأس المال بالمبلغ الذي تم دفعه أو قبضه وإذا كان عيناً أو منفعة فيُقاس بالقيمة العادلة.
- في نهاية الفترة المالية يتم تكوين مُخصص تدني إذا كان هنالك احتمالاً قوياً بعدم وفاء المُسلم إليه (البائع) بالمسلم فيه (البضاعة) أو احتمالاً قوياً بانخفاض قيمة المُسلم فيه.
- عند تسلم المصرف للمسلم فيه يتم تسجيل الموجودات التي تسلمها المصرف على أساس تكلفتها التاريخية، ويُعاد قياس تلك الموجودات في نهاية الفترة المالية على أساس التكلفة التاريخية أو القيمة السوقية (العادلة) أيهما أقل ويتم إثبات الفرق كخسارة في بيان الدخل.
- يتم إثبات نتيجة تسليم المُسلم فيه في عملية السلم الموازي بإثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من المسلم (المشتري النهائي) وبين تكلفة المسلم فيه (البضاعة) كربح أو خسارة في بيان الدخل.

الاستصناع والاستصناع الموازي:

- تظهر عقود الاستصناع بقيمة المبالغ المدفوعة من قبل المصرف منذ نشوء التعاقد، وتظهر عقود الاستصناع الموازي بصافي القيمة التعاقدية، ويتم إثبات أي تدني في القيمة عن القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها في بيان الدخل.
- يتم إظهار الأرباح المؤجلة في قيود الاستصناع بدءاً من تاريخ تنفيذ العقد ومن ثم تنزيل الجزء المخصص لكل قسط مستحق من الأرباح المؤجلة وتحويلها إلى بيان الدخل. يتم إثبات إيرادات الاستصناع وهامش الربح في الاستصناع والاستصناع الموازي بطريقة نسبة الإتمام.
- يتم إثبات أي تكاليف إضافية يدفعها المصرف في عقود الاستصناع الموازي نتيجة الإخلال بشروط الالتزامات التعاقدية كخسائر في بيان الدخل ولا تدخل في حساب تكاليف الاستصناع.
- في حال احتفاظ المصرف بالمصنوع لأي سبب كان يتم قياس هذه الموجودات بصافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها أو بالتكلفة أيهما أقل ويتم إثبات الفرق إن وُجد كخسارة في بيان الدخل في الفترة المالية التي تحققت فيها.

موجودات مُتاحة للبيع الآجل:

- يتم إثبات الموجودات المُتاحة للبيع الآجل عند التعاقد بالتكلفة ويتم قياسها على أساس التكلفة (ثمن الشراء وأية مصروفات مباشرة مُتعلقة بالاقتناء).
- يتم تقييم الموجودات المُتاحة للبيع الآجل في نهاية الفترة المالية بقيمتها العادلة ويتم إثبات الأرباح (الخسائر) غير المُحققة في حساب احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات.
- يتم إثبات الأرباح في عمليات البيع الآجل وفقاً لمبدأ الاستحقاق مُوزعة على الفترات المالية لمدة العقد بحيث يخصص لكل فترة مالية نصيبها من الربح، وتُسجل أرباح السنوات القادمة في حساب الأرباح المؤجلة.
- يتم تسجيل ذمم البيع الآجل عند التعاقد بقيمتها الاسمية (المُتعاقد عليها). وتقاس في نهاية الفترة المالية على أساس صافي القيمة النقدية المُتوقع تحقيقها

التمويل بالمُضاربة:

- يتم تسجيل عمليات تمويل المُضاربة عند تسليم رأس المال (نقدًا كان أو عيناً) إلى المُضارب أو وضعه تحت تصرفه، ويُقاس رأس المال المُقدّم بالمبلغ المدفوع، أو بالقيمة العادلة إذا كان عيناً وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية فيُعترف به ربحاً (خسارة) في بيان الدخل، وفي نهاية الفترة المالية يُحسم ما استرده المصرف من رأس مال المُضاربة.
- يتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح (الخسائر) الناتجة عن عمليات المضاربة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية، أما في حال استمرار التمويل بالمضاربة لأكثر من فترة مالية فيتم إثبات نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسبات التام عليها أو على أي جزء منها في الفترة المالية التي حدثت فيها في حدود الأرباح التي تُوزع، أما خسائر أي فترة مالية فيتم إثباتها في دفاتر المصرف لتلك الفترة في حدود الخسائر التي يخفّض بها رأسمال المُضاربة.
- إذا لم يسلم المضارب إلى المصرف رأس مال المضاربة أو نصيبه من الأرباح أو بعد التصفية أو التحاسب التام، يتم إثبات المستحقات ذمماً على المضارب.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

- في حالة وقوع خسائر بسبب تعدي المضارب أو تقصيره أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على المضارب، أما إذا وجدت الخسارة عند التصفية يتم اثباتها بتخفيض رأس مال المضاربة..

التمويل بالمشاركة:

- يتم تسجيل حصة المصرف في رأس مال المشاركة عند تسليمها للشريك المدير أو وضعها في حساب المشاركة وإذا كانت الحصة المقدمة نقداً فيتم قياسها بقيمة المبلغ المدفوع نقداً أما إذا كانت عيناً فيتم قياسها بالقيمة العادلة، وإذا نتج عن تقييم العين عند التعاقد فرق بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية يعترف به ربحاً أو (خسارة) في بيان الدخل..
- يتم قياس حصة المصرف في رأس مال المشاركة الثابتة في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية وفي حالة المشاركة المتناقصة يتم قياس رأس المال في نهاية الفترة المالية بالقيمة التاريخية محسوماً منها القيمة التاريخية للحصة المباعة، ويثبت الفرق بين القيمة التاريخية والقيمة البيعية للحصة المباعة ربحاً أو خسارة في بيان الدخل.
- يتم تسجيل نصيب المصرف في أرباح أو خسائر عمليات التمويل بالمشاركة التي تنشأ وتنتهي خلال الفترة المالية بعد التصفية أما في حالة استمرار المشاركة لأكثر من فترة مالية فإنه يتم تسجيل نصيب المصرف في الأرباح عند تحققها بالتحاسب التام عليها أو على أي جزء منها بين المصرف والشريك في الفترة المالية التي حدثت بها وذلك في حدود الأرباح التي توزع، أما نصيب المصرف في الخسائر لأي فترة مالية فيتم إثباته في تلك الفترة وذلك في حدود الخسائر التي يخفض بها نصيب المصرف في رأسمال المشاركة.
- يتم إثبات حصة المصرف في رأس مال المشاركة أو مبلغ الأرباح بعد التصفية أو التحاسب التام ذمماً على الشريك في حال لم يسلم الشريك إلى المصرف نصيبه منها، وفي حال وقوع خسارة نتيجة تعدي أو تقصير الشريك أو مخالفته لشروط العقد يتم إثبات هذه الخسائر ذمماً على الشريك..

الاستثمارات المقيمة:

- هي الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيمة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية، حيث لا يحق للمصرف حرية التصرف فيها دون مراعاة القيود التي نص عليها الاتفاق بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيمة، وعادة يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيمة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيمة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.
- تتم المعالجة المحاسبية للاستثمارات المقيمة بنفس الطريقة التي تتم بها معالجة الصيغ والأدوات المالية التي تتكون منها.

تدني التمويلات المباشرة والأرصدة والودائع لدى المصارف:

- فيما يتعلق بالتمويلات الممنوحة والأرصدة لدى المصارف والتي يتم إظهارها بالتكلفة المطفأة، يقوم المصرف بمراجعة وقياس وبشكل إفرادي فيما إذا كان هناك أدلة موضوعية على تدني قيمة الموجودات، إذا كان هناك دليل موضوعي على حدوث خسارة تدني يتم قياس الخسارة بالفرق بين القيمة الظاهرة في الدفاتر للموجود المالي والقيمة النقدية المتوقع تحقيقها.
- يتم تخفيض قيمة الموجودات المالية المتدنية من خلال حساب المخصص يعترف في بيان الدخل بالخسارة في بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.
- يتم إعدام الديون من خلال حساب المخصص المعد عندما لا يكون هناك أي توقع منطقي مستقبلي لاسترداد الخسائر، وكامل الضمانات قد تم تسجيلها أو تم نقلها للمصرف.
- إذا حدث لاحقاً زيادة أو انخفاض في خسائر التدني التي سبق وأن اعترف بها بسبب أحداث وقعت بعد عملية الاعتراف بالتدني فإن خسارة التدني المعترف بها سابقاً يتم زيادتها أو تخفيضها من خلال عملية تعديل رصيد المخصص..
- إذا تم استعادة ديون سبق وأن تم اعدامها فإن المتحصلات يتم اثباتها في بيان الدخل كإيرادات أو يخفض بها بند مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

- تعكس عملية احتساب القيمة النقدية المتوقع تحقيقها للموجودات المالية التي تكون مضمونة بضمانات معينة التدفقات النقدية المتوقع تحصيلها من عملية تسييل الضمانات مطروحاً منها تكاليف الاستحواذ وتكاليف بيع الضمانات.
- لأغراض التقييم الجماعي لمجموعة من التمويلات، فإنه يتم تجميع التمويلات في مجموعات بناءً على نظام المصرف الداخلي المعمول فيه لتصنيف التمويلات والذي يأخذ بالاعتبار صفات وخصائص المخاطر الائتمانية مثل نوع الموجودات المالية، الصناعة، الموقع الجغرافي، نوع الضمانات، وضع المستحقات والعوامل الأخرى الملائمة..
- التدفقات النقدية المستقبلية لمجموعة من التمويلات والتي تقيم على أساس جماعي لأغراض التدني يتم تقديرها على أساس الخبرة التاريخية للخسائر التي حدثت لتمويلات تحمل نفس صفات المخاطر الائتمانية..
- ج. إلغاء الاعتراف (إخراج الموجودات والمطلوبات من الميزانية):

الموجودات المالية:

يتم إخراج الموجودات المالية من الميزانية عندما:

- ينتهي حق المصرف باستلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية.
- عندما يقوم المصرف بتحويل حقه في استلام التدفقات النقدية من الموجودات المالية أو عندما يدخل في اتفاقية تلزمه الدفع إلى طرف ثالث التدفقات النقدية من الموجودات المالية دون تأخير جوهري.
- تتم قياس المشاركة المستمرة التي تتخذ شكل ضمان للأصل المنقول بالقيمة الدفترية للأصل أو أكبر مقابل ما قد يطلب من المصرف تسديده إلى طرف ثالث أيهما أقل.

المطلوبات المالية:

- يتم إخراج المطلوبات المالية من الميزانية عندما يتم إلغاء أو إنتهاء الالتزام أو عندما يتم إحلال مطلوبات مالية مكان مطلوبات مالية قائمة من نفس (المصدر) على أساس وشروط مختلفة تماماً.
- خ. الكفالات المالية (Financial guarantees):
- يقوم المصرف من خلال تقديمه الخدمات المختلفة إصدار كفالات مالية تتضمن الاعتمادات والكفالات والقبولات.
- يتم في البداية تسجيل الكفالات المالية في البيانات المالية بالقيمة العادلة ضمن بند مطلوبات أخرى والتي تساوي المبلغ المستلم من العميل (العلاوة، العمولة) (Premium).
- بعد الاعتراف الأولي يتم قياس التزام المصرف لكل كفالة على حدة من خلال المقارنة بالقسط المحصل مطروحاً منه الإطفاء المعترف به في بيان الدخل وأفضل تقدير للمدفوعات لتسوية الالتزام المالي الناتج عن هذه الكفالة واعتماد القيمة الأكبر بينهما..
- أي زيادة للالتزام المتعلق بالكفالات المالية يتم الاعتراف به في بيان الدخل بند مصروفات أخرى.
- العلاوة (العمولة) المقبوضة يتم الاعتراف بها ضمن بند الأتعاب والعمولات الدائنة على أساس القسط الثابت على مدة حياة الكفالة.

د. استثمارات في شركات زميلة:

- الشركات الزميلة هي تلك الشركات التي يمارس المصرف فيها تأثيراً هاماً على القرارات المتعلقة بالسياسات المالية والتشغيلية (ولا يسيطر المصرف عليها)، وفقاً لما جاء في قرار مجلس النقد والتسليف (501/م.ن/ب4) وتعديلاته. وتظهر الاستثمارات في الشركات الزميلة بموجب طريقة حقوق الملكية.
- بموجب طريقة حقوق الملكية فإن الاستثمار في الشركة الزميلة يسجل بداية بالتكلفة ويعدل لاحقاً بحصة المصرف من أرباح الشركة الزميلة زيادةً وبالأرباح النقدية الموزعة للمصرف من الشركة الزميلة نقصاناً.
- بيان الدخل الموحد يعكس حصة المصرف في نتائج أعمال (صافي ربح) الشركة الزميلة، وعندما يكون هناك ربح أو خسارة تم الاعتراف به مباشرة في حقوق الملكية الخاصة بالشركة الزميلة فإن المصرف يعترف بحصته في ذلك ويفصح عنها في قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- الأرباح أو الخسائر الناتجة من المعاملات بين المصرف والشركة الزميلة يتم حذفها بمقدار نسبة مساهمة المصرف في الشركة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

- الشهرة المتعلقة بشراء الشركة الزميلة تكون متضمنة في القيمة الظاهرة في حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ولا يتم اطفائها.
- في حال إعداد بيانات مالية منفصلة للمصرف كمنشأة مستقلة يتم إظهار الاستثمارات في الشركات الزميلة بالتكلفة.

ذ. الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك:

- تُقاس الموجودات المقتناة بغرض الإجارة والإجارة المنتهية بالتمليك عند اقتنائها بالتكلفة التاريخية زائداً النفقات المباشرة لجعلها صالحة للاستعمال. وتهلك هذه الموجودات وفقاً لسياسة اهتلاك المؤجر (المصرف) في حال عدم وجود سياسة معتمدة من قبل السلطات المعنية.
- تقاس موجودات الإجارة في نهاية الفترة المالية بالتكلفة مطروحاً منها مخصص الاهتلاك، ومطروحاً منها مخصص التدني في حال توقع انخفاض دائم ذي أهمية نسبية في قيمتها..
- تُوزع إيرادات الإجارة على الفترات المالية التي يشملها عقد الإجارة.
- تثبت تكلفة الأصلح التي يتوقف عليها الانتفاع بالموجودات المؤجرة في الفترة المالية التي تحدث فيها إذا كانت غير ذات أهمية نسبية.
- إذا كانت الأصلح ذات أهمية نسبية ومتفاوتة القيمة بين عام وآخر على مدى فترات العقد، فإنه يتم تكوين مخصص أصلح ويحمل بالتساوي على الفترات المالية.
- في الحالات التي يقوم فيها المستأجر بإجراء أصلح يوافق المؤجر على تحملها، فإن المؤجر يثبتها مصروفات تحمل على الفترة المالية التي حدثت فيها.

ر. الاستثمارات في العقارات:

- يتم تسجيل الاستثمارات في العقارات المقتناة بغرض توقع الزيادة في قيمتها على أساس القيمة العادلة.
- يتم إثبات الدخل من الاستثمارات في العقارات عند استحقاقه في قائمة الدخل مع مراعاة ما يخص أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار المملوكة.

ز. احتياطي مخاطر الاستثمار:

- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من أرباح أصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب لتغطية أية خسائر لأصحاب حسابات الاستثمار ناتجة عن الاستثمار المشترك في نهاية الدورة المالية.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب تكوينه بصفته توزيعاً للدخل بعد اقتطاع نصيب المضارب، وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل أصحاب حسابات الاستثمار المملوكة في الفترة المالية بعد اقتطاع نصيب المضارب.
- عند التصفية يحدد مجلس النقد والتسليف كيفية التصرف برصيد صندوق مخاطر الاستثمار وذلك بعد تغطية جميع المصروفات والخسائر المترتبة على الاستثمارات التي تكون هذا الصندوق لمواجهة.

س. احتياطي مُعدّل الأرباح:

- هو المبلغ الذي يجنبه المصرف من دخل أموال المضاربة وذلك قبل اقتطاع نصيب المضارب (المصرف) بغرض المحافظة على مستوى معين من عائد الاستثمار لأصحاب حسابات الاستثمار وزيادة حقوق أصحاب الملكية. يقاس احتياطي معدل الأرباح بالمبلغ المطلوب تكوينه.
- في نهاية الفترة المالية يعالج المبلغ المطلوب للوصول إلى رصيد الاحتياطي المستهدف بصفته توزيعاً للدخل قبل اقتطاع نصيب المضارب. وإذا زاد رصيد الاحتياطي عن المبلغ المطلوب فإن المبلغ الزائد يتم حسمه من الاحتياطي ويضاف لدخل الجهة ذات العلاقة في الفترة المالية قبل اقتطاع نصيب المضارب.
- يؤول الرصيد المتبقي في مبلغ الاحتياطي المتعلق بأصحاب حسابات الاستثمار المملوكة عند التصفية إلى كل من المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار المملوكة بنسبة حصة كل منهم في تشكيل الوعاء الاستثماري المشترك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

ش. القيمة العادلة للموجودات المالية:

- عندما تدرج الأداة المالية في سوق نشط يتمتع بالسيولة، فإن سعر السوق المعلن يوفر أفضل دليل لقيمتها العادلة، أما عندما لا يتوفر سعر للعرض أو للطلب، فإن السعر المعتمد لأحدث معاملة تمت يمكن أن يصلح دليلاً للقيمة العادلة الجارية وذلك بشرط عدم حدوث تغيرات جوهرية في الظروف الاقتصادية فيما بين تاريخ المعاملة وتاريخ إعداد القوائم المالية.
- في حال عدم توفر أسعار معلنة أو عدم وجود تداول نشط لبعض الأدوات المالية أو عدم نشاط السوق أو عدم وجود سوق منظم بشكل جيد يتم تقدير القيمة العادلة باستخدام نماذج تقييم ومن الأساليب المتعارف عليها في الأسواق المالية الاسترشاد بالقيمة السوقية الجارية لأداة مالية أخرى مشابهة إلى حد كبير.
- في حال وجود موجودات مالية يتعذر قياس قيمتها العادلة بشكل يعتمد عليه فيتم إظهارها بالتكلفة بعد تنزيل أي تدني في قيمتها.
- وفي حال تعذر التوصل إلى قيمة واحدة تمثل تقديراً للقيمة العادلة يكون من الأنسب أن يفصح المصرف عن مبلغ يمثل متوسط القيم التي يعتقد بشكل معقول أنه يمثل القيمة العادلة، وعندما لا يتم الإفصاح عن القيمة العادلة يجب على المصرف الإفصاح عن كل ما هو متصل بتحديد القيمة العادلة لمساعدة مستخدمي القوائم المالية في إجراء تقديراتهم الخاصة حول الفروقات المحتملة بين القيم المدرجة والقيم العادلة للموجودات.

القيمة العادلة للموجودات غير المالية التي تظهر بالقيمة العادلة:

- تمثل الأسعار السوقية في تاريخ البيانات المالية (في حال توفر أسواق نشطة لهذه الموجودات) للموجودات غير المالية القيمة العادلة لها. وفي حال عدم توفر مثل هذه الأسواق فيتم تقييمها في تاريخ البيانات من خلال أخذ المتوسط الحسابي لتقييمات (3) بيوت خبرة مَرخصة ومُعتمدة.

اهتلاك موجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

- تسجل الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية بدايةً بالتكلفة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.

الموجودات الثابتة:

- تسجل الموجودات الثابتة الملموسة بدايةً بالتكلفة مضافاً إليها التكاليف الأخرى المرتبطة بها مباشرة، ثم تقاس بعد ذلك بالتكلفة مطروحاً منها الاهتلاك المتراكم وخسائر تدني القيمة المتراكمة إن وجدت.
- يتم اهتلاك الموجودات الثابتة (باستثناء الأراضي) عندما تكون جاهزة للاستخدام.
- وبطريقة القسط الثابت وباستخدام النسب المئوية والاعمار الانتاجية التالية:

البيان	النسبة المئوية
المباني	2.5%
تحسينات على العقارات مستأجرة	10% أو مدة الإيجار أيهما أقل
أجهزة الكمبيوتر وتجهيزات المكاتب	20%
السيارات	20%

- عندما يقل المبلغ الذي يمكن استرداده من أي من الموجودات الثابتة عن صافي قيمتها الدفترية فإنه يتم تخفيض قيمتها إلى القيمة التي يمكن استردادها وتسجل قيمة التدني في بيان الدخل بند مصاريف أخرى.
- تتم مراجعة العمر الإنتاجي للموجودات الثابتة في نهاية كل عام، فإذا كانت توقعات العمر الإنتاجي تختلف عن التقديرات المعتمدة سابقاً يتم تسجيل التغير في التقدير للسنوات اللاحقة باعتباره تغير في التقديرات.
- يتم استبعاد الموجودات الثابتة من السجلات عند التخلص منها أو عندما لا يوجد أي منافع مستقبلية متوقعة من استخدامها أو التخلص منها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

ص. المخصصات:

- يتم الاعتراف بالمخصصات عندما يكون على المصرف التزامات في تاريخ الميزانية العمومية ناشئة عن أحداث سابقة وأن تسديد الالتزامات مُحتمل ويُمْكن قياس قيمتها بشكل يعتمد عليه.

- مخصص تعويض نهاية الخدمة للموظفين:

لا يتم تشكيل أي مخصص لتعويض نهاية الخدمة كون سياسة البنك لا تمنح تعويض نهاية الخدمة للموظفين.

- المكافآت المرتبطة بالأسهم:

لا توجد مكافآت مرتبطة بالأسهم.

ض. ضريبة الدخل:

- تمثل مصاريف الضرائب مبالغ الضرائب المستحقة والضرائب المؤجلة.
- تحسب مصاريف الضرائب المستحقة على أساس الأرباح الخاضعة للضريبة، وتختلف الأرباح الخاضعة للضريبة عن الأرباح المعلنة في البيانات المالية لأن الأرباح المعلنة تشمل إيرادات غير خاضعة للضريبة أو مصاريف غير قابلة للتنزيل في السنة المالية وإنما في سنوات لاحقة أو الخسائر المتراكمة المقبولة ضريبياً أو بنود ليست خاضعة أو مقبولة للتنزيل لأغراض ضريبية.
- تحسب الضرائب بموجب النسب الضريبية المقررة بموجب القوانين والأنظمة والتعليمات في البلدان التي يعمل فيها المصرف.
- إن الضرائب المؤجلة هي الضرائب المتوقعة دفعها أو استردادها نتيجة الفروقات الزمنية المؤقتة بين قيمة الموجودات أو المطلوبات في البيانات المالية والقيمة التي يتم احتساب الربح الضريبي على أساسها. وتحسب الضرائب المؤجلة وفقاً للنسب الضريبية التي يتوقع تطبيقها عند تسوية الالتزام الضريبي أو تحقيق الموجودات الضريبية المؤجلة.
- يتم الاعتراف بالمطلوبات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تدخل في احتساب الربح الضريبي مستقبلاً. بينما يتم الاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة للفروقات الزمنية التي سينتج عنها مبالغ سوف تنزل مستقبلاً عند احتساب الربح الضريبي.
- يتم مراجعة رصيد الموجودات الضريبية المؤجلة في تاريخ البيانات المالية ويتم تخفيضها في حالة توقع عدم إمكانية الاستفادة من تلك الموجودات الضريبية جزئياً أو كلياً.

ط. رأس المال:

تكاليف إصدار أو شراء أسهم المصرف:

يتم قيد أي تكاليف ناتجة عن إصدار أو شراء أسهم المصرف على الأرباح المدورة (بالصافي بعد الأثر الضريبي لهذه التكاليف إن وجد). إذا لم تستكمل عملية الإصدار أو الشراء فيتم قيد هذه التكاليف كمصاريف على بيان الدخل.

ظ. حسابات مدارة لصالح العملاء:

حسابات الاستثمار المقيدة:

يقصد بالاستثمارات المقيدة الموجودات بجميع أنواعها سواء أخذت صورة محفظة استثمارية أم صندوق استثماري أم لم تأخذ، إذا كان المصرف قد قام باستثمارها لصالح أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وفقاً لشروط الاتفاق بين المصرف وصاحب الحساب، ويقتصر دور المصرف على إدارتها، سواء على أساس عقد المضاربة أو على أساس عقد الوكالة وبالتالي لا تعتبر الاستثمارات المقيدة موجودات للمصرف ولا تظهر في قوائمه المالية، وفي العادة يقوم المصرف بتمويل الاستثمارات المقيدة من أموال أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة وبدون أن يستخدم موارده الذاتية في تمويل هذه الاستثمارات.

في حال تكيف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد المضاربة يحصل المصرف على حصته من صافي ما يتحقق من أرباح تعويضاً لجهد وفي حال الخسارة لا يحصل المصرف على تعويض جهده ولا يتحمل الخسارة الناتجة إلا بتعدي أو تقصير أو مخالفة شروط العقد، إذ تحمل كل الخسارة على أصحاب حسابات الاستثمار المقيدة ويتحمل المصرف حصته من الخسارة بقدر حصته من ماله في الأموال المستثمرة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

في حال تكييف العلاقة بين المصرف وأصحاب حسابات الاستثمار المقيدة على أساس عقد الوكالة يحصل المصرف على أجر مقطوع تعويضاً لجهده في إدارة الاستثمارات المقيدة ويستحقه سواء أنتجت أرباح من الاستثمار أم لا.

يتم إظهار أرباح/خسائر وعمولات إدارة هذه الحسابات في بيان الدخل.

ع. التقاص:

يتم إجراء تقاص بين الموجودات المالية والمطلوبات المالية وإظهار المبلغ الصافي في الميزانية العامة فقط عندما تتوفر الحقوق القانونية الملزمة وكذلك عندما يتم تسويتها على أساس التقاص أو يكون تحقق الموجودات وتسوية المطلوبات في نفس الوقت.

غ. تحقق الإيرادات والاعتراف بالمصاريف:

– يتم الاعتراف بالإيرادات والمصاريف على أساس الاستحقاق باستثناء الإيرادات الخاصة بضمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة حيث لا يتم الاعتراف بها كإيرادات ويتم تسجيلها في حساب أرباح وعمولات محفوظة.

– يحقق المصرف دخل من العمولات والرسوم (الأتعاب) من خلال تقديم الخدمات المتنوعة لعملائه، ويمكن تقسيم الدخل من الرسوم (الأتعاب) ضمن فئتين:

1) **الدخل من الخدمات المقدمة على فترة معينة من الزمن:** يتم الاعتراف بهذا الدخل على أساس الاستحقاق وبحيث تحمل كل فترة مالية بما يخصها من الدخل الذي يتضمن العمولات والرسوم من إدارة الموجودات والحفظ الأمين والأتعاب الإدارية والاستشارية المختلفة وغيرها. العمولات المتعلقة بالتسهيلات يتم تأجيلها والاعتراف بها حسب مبدأ الاستحقاق.

2) **الدخل من الصفقات (العمليات):** مثل الأتعاب التي تنشأ من المفاوضات أو المشاركة في المفاوضات لصفقة (عملية) مع طرف ثالث مثل ترتيبات شراء أسهم أو مجموعة من الأوراق المالية أو بيع وشراء منشآت، يتم الاعتراف بها عند الإنتهاء من الصفقة (العملية). العمولات والرسوم أو الجزء منها والتي يتم ربطها مع أداء معين يجب أن يتحقق، يتم الاعتراف بها بعد أن تتحقق معايير الأداء المتفق عليها.

ف. التوزيعات النقدية للأسهم:

يتم الاعتراف بأرباح أسهم الشركات عند تحققها (عندما تصبح من حق المصرف، إقرارها من الهيئة العامة للمساهمين).

ق. الموجودات المالية المرهونة:

الأموال (المنقولة وغير المنقولة) التي توضع عليها إشارة رهن على صحتها في السجلات الخاصة بها للعقارات وللمنقولات التي لها سجل لمصلحة المرتهن الدائن وتبقى حيازتها بيد الراهن وتبقى له كافة حقوق الملكية إلا أن حق التصرف يكون بموافقة الدائن المرتهن.

ك. الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاءً لديون مُستحقة:

تظهر الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف في الميزانية العامة ضمن بند موجودات قيد الاستثمار والتصفية وذلك بالقيمة التي آلت بها للمصرف أو القيمة العادلة أيهما أقل، ويُعاد تقييمها في تاريخ البيانات المالية بالقيمة العادلة بشكل إفرادي، ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها كخسارة في بيان الدخل ولا يتم تسجيل الزيادة كإيراد. يتم تسجيل الزيادة اللاحقة في بيان الدخل إلى الحد الذي لا يتجاوز قيمة التدني الذي تم تسجيله سابقاً.

ل. الموجودات غير ملموسة:

أ – الشهرة:

- يتم تسجيل الشهرة بالتكلفة التي تُمثل الزيادة في تكلفة امتلاك أو شراء الاستثمار في الشركة الزميلة أو التابعة عن حصة المصرف في القيمة العادلة لصافي موجودات تلك الشركة بتاريخ الامتلاك.
- يتم تسجيل الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات تابعة في بند مُنفصل كموجودات غير ملموسة، أما الشهرة الناتجة عن الاستثمار في شركات زميلة فتظهر كجزء من حساب الاستثمار في الشركة الزميلة ويتم لاحقاً تخفيض تكلفة الشهرة بأي تدني في قيمة الاستثمار.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

- لا يتم رسملة الشهرة المولدة داخلياً وإنما يعترف بأي تكاليف ساهمت في تحقيق شهرة داخلية في بيان الدخل حال حدوثها.
- ب- **الموجودات غير الملموسة الأخرى:**
 - الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال الاندماج تُقَيَّدُ بالقيمة العادلة في تاريخ الحصول عليها. أمّا الموجودات غير الملموسة التي يتم الحصول عليها من خلال طريقة أخرى غير الاندماج فيتم تسجيلها بالتكلفة.
 - يتم تصنيف الموجودات غير الملموسة على أساس تقدير عمرها الزمني لفترة مُحددة أو لفترة غير مُحددة. ويتم إطفاء الموجودات غير الملموسة التي لها عمر زمني مُحدد خلال هذا العمر ويتم قيد الإطفاء في بيان الدخل. أمّا الموجودات غير الملموسة التي عمرها الزمني غير مُحدد فيتم مراجعة التدني في قيمتها في تاريخ البيانات المالية ويتم تسجيل أي تدني في قيمتها في بيان الدخل.
 - يتم مراجعة أية مؤشرات على تدني قيمة الموجودات غير الملموسة في تاريخ البيانات المالية. كذلك يتم مراجعة العمر الزمني لتلك الموجودات ويتم إجراء أية تعديلات على الفترات اللاحقة.
 - يتم الاعتراف بنفقات الأبحاث كمصروف يحمل فور حدوثه على بيان الدخل.
- يتم الاعتراف بالنفقات المدفوعة خلال مرحلة تطوير أصل غير ملموس كأصل شريطة قدرة المصرف على إظهار أو تحقيق:
 - الجدوى والقدرة التقنية على إكمال الأصل غير الملموس ليصبح جاهزاً للبيع أو للاستخدام.
 - نية المنشأة في إكمال الأصل وبيعه أو استخدامه.
 - قدرة المنشأة على بيع أو استخدام الأصل.
 - كيف سينتج هذا الأصل منافع اقتصادية مستقبلية، ويتضمن ذلك قدرة المنشأة على إظهار وجود سوق للأصل الجديد أو فوائده إذا كان سيتم استخدامه داخلياً.
 - وجود القدرة التقنية والمالية لدى المنشأة لإكمال الأصل وتجهيزه للبيع أو للاستخدام.
 - قدرة المنشأة على قياس وبشكل يعتمد عليه التكلفة المدفوعة على الأصل غير الملموس في مرحلة التطوير.
- يتم احتساب الإطفاء بطريقة القسط الثابت وذلك لتخفيض قيمة الموجودات إلى قيمتها المتبقية على مدى عمره الانتاجي، فيما يلي نسب أطفاء الموجودات غير الملموسة الأخرى:

برامج معلوماتية	20%
-----------------	-----

النقد وما في حكمه:

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل)، وتتضمن: النقد والأرصدة لدى بنوك مركزية والأرصدة لدى المصارف، وتنزل ودائع المصارف التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقاتها الأصلية ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة السحب.

3 نقد وأرصدة لدى مصارف مركزية

2015 ليرة سورية	2014 ليرة سورية	
1,088,325,500	611,418,220	نقد في الخزينة
		أرصدة لدى مصرف سورية المركزي:
14,057,016,388	9,686,471,005	حسابات جارية / ودائع تحت الطلب
1,335,712,656	611,556,768	متطلبات الاحتياطي النقدي(*)
16,481,054,544	10,909,445,993	

(*) وفقاً لقوانين وأنظمة المصارف، على البنك الاحتفاظ باحتياطي إلزامي لدى مصرف سورية المركزي على شكل ودائع من دون فوائد، وقد بلغ رصيد الاحتياطي لدى مصرف سورية المركزي كما في 31 كانون الأول 2015 مبلغ (1,335,712,656) ليرة سورية والتي تمثل نسبة 5% من متوسط ودائع العملاء وذلك بالاستناد إلى القرار الصادر عن رئاسة مجلس الوزراء رقم 5938 الصادر بتاريخ 2 أيار للعام 2011 مقابل مبلغ (611,556,768) ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2014، إن هذا الاحتياطي إلزامي ولا يتم استعماله خلال أنشطة البنك التشغيلية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

4 إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل:

البيان	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات جارية وتحت الطلب	13,647,355,977	5,656,883,501	8,441,629,985	12,464,613,011	22,088,985,961	18,121,496,512
حسابات استثمار مطلقة استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	3,029,850,000	3,845,758,299	13,451,209,804	23,281,943,002	16,481,059,804	27,127,701,301
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الأصلي 3 أشهر أو أقل	-	-	422,384,770	243,627,509	422,384,770	243,627,509
	16,677,205,977	9,502,641,800	22,315,224,558	35,990,183,522	38,992,430,535	45,492,825,322

وفقاً للنظام الأساسي وعقد التأسيس فإن البنك لا يتقاضى أية فوائد على الحسابات الجارية لدى البنوك والمؤسسات المصرفية المحلية والخارجية.

5 حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر:

البيان	مصارف محلية		مصارف خارجية		المجموع	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات استثمارية مطلقة	-	-	9,961,426,935	4,111,050,725	9,961,426,935	4,111,050,725
تأمينات نقدية لدى البنوك	-	-	263,183,766	1,587,882,533	263,183,766	1,587,882,533
مخصص انخفاض في قيمة حسابات استثمارية مطلقة (**)	-	-	(4,410,250,670)	(1,944,006,730)	(4,410,250,670)	(1,944,006,730)
	-	-	5,814,360,031	3,754,926,528	5,814,360,031	3,754,926,528

(**) فيما يلي تفصيل الحركة على مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة:

	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد في بداية السنة	(1,944,006,730)	(1,032,284,651)
يضاف: مخصص انخفاض قيمة حسابات استثمارية مطلقة	(1,042,384,230)	(487,011,320)
فروقات سعر الصرف	(1,423,859,710)	(424,710,759)
رصيد نهاية السنة	(4,410,250,670)	(1,944,006,730)

قامت إدارة المصرف برفع دعوى قضائية، رقم (2009/5770 تجاري كلي/5)، ضد شركة دار الإستثمار في المحكمة الكلية التابعة لوزارة العدل في الكويت. وتبعاً للجلسة المنعقدة بتاريخ 15 شباط 2010 فقد حكمت المحكمة بانتداب خبراء مختصين من وزارة العدل للإطلاع على أوراق الدعوى ومستنداتها وإثباتات الطرفين. وقد حددت جلسة المحكمة بتاريخ 15 آذار 2010 لحضور الخصوم أمام الخبير، وحدثت جلسة 28 حزيران 2010 لتسليم الخبير تقريره. واعتبر النطق بالحكم بمثابة إعلان للخصوم.

أصدرت المحكمة في دعوى البنك ضد شركة دار الاستثمار بتاريخ 5 أيار 2010 قراراً بوقف الإجراءات لحين البت بطلب دار الاستثمار لإعادة الهيكلة حسب قانون الاستقرار المالي الكويتي .

أصدرت المحكمة المختصة، الدائرة التجارية لإعادة هيكلة الشركات، حكماً بتاريخ 2 حزيران 2011 بالتصديق على خطة شركة دار الاستثمار. وبناءً على الحكم الصادر لصالح الشركة فيما يتعلق بالتصديق على الخطة المطورة لإعادة الهيكلة المالية، تتوقف جميع إجراءات التقاضي والتنفيذ المتعلقة بالتزامات الشركة خلال فترة الخطة التي تستمر حتى ست

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

سنوات اعتباراً من تاريخ 30 حزيران 2011، وفي حالة إخلال الشركة بتنفيذ الخطة فإنه يحق للمحكمة إلغاء التصديق على الخطة وإلغاء الحماية القانونية.

وفقاً لخطة إعادة الهيكلة فإن دار الاستثمار ستقوم بدفع مبلغ الدفعة الأولى للمستثمرين الأفراد خلال الستة أشهر الأولى في حين سيتم سداد الدفعة الثانية للمؤسسات المالية الصغيرة غير المصرفية خلال سنة من تاريخ بدء تنفيذ الخطة. أما في السنوات الثانية والثالثة والرابعة والخامسة (2013-2017) ستكون هناك دفعات دورية للمجموعات المتبقية من البنوك والمستثمرين ومنها بنك الشام حيث من المفترض أن يتم سداد أول دفعة له بتاريخ 2013/07/01، تليها الدفعة النهائية قبل 30 حزيران 2017 والتي ستشكل الرصيد المستحق الى تلك المجموعات، بالإضافة الى مبلغ يساوي الأرباح السنوية المقررة من قبل المحكمة خلال فترة زمنية مدتها ثماني سنوات ونصف السنة.

إن مديونية مصرف الشام ثابتة بذمة شركة دار الاستثمار ويتوقع البنك أن يحصل كافة حقوقه من خلال خطة إعادة الهيكلة أو من خلال الدعوى القضائية المذكورة في حال تعثر خطة إعادة الهيكلة. وتعتقد إدارة البنك أن مخصص الانخفاض المكون كاف.

تم توجيه كتاب لشركة دار الاستثمار بتاريخ استحقاق القسط الأول 30 حزيران 2013؛ كما توجيه كتاب للبنك المركزي الكويتي لوضعه أمام مسؤوليته وإعلامه بعدم التزام الشركة بخطة إعادة الهيكلة المقررة من قبله.

في شهر تشرين الأول 2013 تم تكليف مكتب محاماة في الكويت لدراسة سبل البدء بإجراءات التنفيذ القضائي وإلزامه بسداد الالتزامات المترتبة بذمته، ويقوم البنك بمتابعة ذلك مع مكتب المحمدان بهدف تحصيل المديونية القائمة بأفضل السبل الممكنة.

آخر مستجدات قضية دار الاستثمار

بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.

طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.

• وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، وتم تأشير طلبها من قبل رئيس الدائرة بالقبول بتاريخ 5/آب/2015 وتم إحالة الطلب إلى بنك الكويت المركزي لدراسة المركز المالي للشركة. حيث أكد في تقريره على عجز الشركة المذكورة عن أداء التزاماتها وعدم قدرتها على مواصلة نشاطها وعدم كفاية أصولها لسداد التزاماتها مع عدم الأمل في إمكانية نهوض الشركة من عثرتها، وذلك رغم الفرصة التي أتاحت لها للنهوض مرة ثانية من خلال خطة إعادة الهيكلة المقدمة من الشركة بتاريخ 2011/6/2، ونتيجة لما سبق صدر القرار بتاريخ 2016/02/11 برفض طلب إعادة الهيكلة واعتبارها كأن لم تكن، مما يفسح المجال من جديد لملاحقة الشركة قضائياً والتنفيذ على أموالها.

6 صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية:

البيان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2015 ل.س	2014 ل.س	2015 ل.س	2014 ل.س	2015 ل.س	2014 ل.س
المرابحة والمرابحة للأمر بالشراء	38,492,170,874	8,438,089,346	-	-	38,492,170,874	8,438,089,346
يضاف: ذمم أخرى (**)	92,621,115	50,065,247	-	-	92,621,115	50,065,247
(ناقصاً): الأرباح المؤجلة للسنوات القادمة	(1,017,259,027)	(404,490,737)	-	-	(1,017,259,027)	(404,490,737)
(ينزل): الأرباح المحفوظة (***)	(189,543,967)	(176,352,886)	-	-	(189,543,967)	(176,352,886)
(ينزل): مخصص تدني لمحفظة التسهيلات الائتمانية (****)	(1,593,879,806)	(1,341,414,937)	-	-	(1,593,879,806)	(1,341,414,937)
صافي ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	35,784,109,189	6,565,896,033	-	-	35,784,109,189	6,565,896,033

(*) بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة 3,093,614,524 ليرة سورية مقابل 3,134,782,384 ليرة سورية للسنة السابقة أي ما نسبته (8.02%) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات، مقابل ما نسبته

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

(36.93%) للسنة السابقة.

بلغت ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بعد تنزيل الأرباح المحفوظة 2,904,070,557 ليرة سورية أي ما نسبته (7.56 %) من رصيد ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات بعد تنزيل الأرباح المحفوظة مقابل 2,958,429,497 ليرة سورية أي ما نسبته (35.59%) للسنة السابقة.

(**) تمثل ذمم ناجمة عن تحول الالتزامات المحتملة خارج بيان المركز المالي الموحد إلى التزامات فعلية، مثل الكفالات الممنوحة لعملاء البنك واستحق موعدها ولم يفِ العملاء بالتزاماتهم فقام البنك بدفعها نيابة عنهم.

(***) يتم استبعاد أرباح الديون غير المنتجة من الإيرادات التمويلية الخاصة بالسنة.

(****) لم يقيم البنك بتحميل وعاء المضاربة بأية أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات.

وفيما يلي تفصيل الحركة على مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

البيان	2015			2014		
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
	الديون المنتجة	الديون الغير منتجة	المجموع	الديون المنتجة	الديون الغير منتجة	المجموع
الرصيد في بداية السنة	52,523,516	1,288,891,420	1,341,414,937	61,131,996	1,085,492,679	1,146,624,675
المكون خلال السنة	181,126,676	30,399,007	211,525,683	-	195,022,344	195,022,344
الاسترداد خلال السنة	-	-	-	(9,296,213)	-	(9,296,213)
المستخدم من المخصص خلال السنة (ديون معدومة)	-	-	-	-	-	-
فرق سعر الصرف	255,263	40,683,923	40,939,186	687,732	8,376,398	9,064,130
الرصيد في نهاية السنة	233,905,455	1,359,974,351	1,593,879,806	52,523,516	1,288,891,420	1,341,414,937

إن جميع المخصصات أعلاه محسوبة على أساس العميل الواحد.

إن جميع المخصصات هي من موارد مشتركة.

بلغت المخصصات التي انتفت الحاجة إليها نتيجة تسويات أو تسديد ديون وحولت إزاء ديون أخرى مبلغ 120,014,939 ليرة سورية مقابل 168,838,936 ليرة سورية للسنة السابقة.

الأرباح المحفوظة:

البيان	مشتركة		ذاتية		المجموع	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الرصيد في بداية السنة	176,352,886	130,126,001	-	-	176,352,886	130,126,001
الأرباح المحفوظة خلال السنة	41,852,843	103,177,077	-	-	41,852,843	103,177,077
الأرباح المحفوظة خلال السنة المحولة إلى إيرادات	(29,099,830)	(56,950,192)	-	-	(29,099,830)	(56,950,192)
الأرباح المحفوظة التي تم إعدامها	-	-	-	-	-	-
فرق سعر صرف	438,068	-	-	-	438,068	-
الرصيد في نهاية السنة	189,543,967	176,352,886	-	-	189,543,967	176,352,886

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

7- صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية:

البيان	مشاركة		ذاتية		المجموع	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
موجودات مقتناة بغرض المربحة	157,532,092	228,743	-	-	157,532,092	228,743
موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية *	71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400
موجودات آيلة للمصرف وفاء ديونه	1,160,000	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000
الأجمالي(1)	229,846,492	72,543,142	-	-	229,846,492	72,543,142
مخصص تدني قيمة موجودات مقتناة بغرض الإجارة التشغيلية	71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400
المخصصات(2)	71,154,400	71,154,400	-	-	71,154,400	71,154,400
الصافي(2-1)	158,692,092	1,388,743	-	-	158,692,092	1,388,743

(*) هي عبارة عن قيمة عقار قام البنك خلال عام 2010 بتحويله بالتكلفة من مشاريع قيد التنفيذ إلى موجودات قيد الاستثمار بسبب نية البنك استخدام هذا العقار لأغراض الإجارة التشغيلية والحصول على عائد إيجار منه. ونتيجة للظروف التي مرت بها الدولة وكنتيجة لتعرض المبنى القائم فيه العقار المذكور للسرقة والكسر والحرق فقد قررت إدارة المصرف احتجاز مخصص تدني بكامل قيمته البالغة 71,154,400 ليرة سورية كما في 31 كانون الأول 2012.

فيما يلي ملخص الحركة على الموجودات التي آلت ملكيتها للمصرف وفاء لديون مستحقة:

البيان	عقارات مستملكة		موجودات مستملكة أخرى		إجمالي	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
رصيد بداية السنة	1,160,000	-	-	1,160,000	-	1,160,000
إضافات	-	-	-	-	1,160,000	-
استبعادات	-	-	-	-	-	-
خسارة التدني	-	-	-	-	-	-
رصيد نهاية السنة	1,160,000	-	-	1,160,000	1,160,000	1,160,000

8- استثمارات عقارية:

البيان	مشاركة		ذاتية		المجموع	
	2015	2014	2015	2014	2015	2014
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
استثمارات عقارية بغرض زيادة القيمة (*)	424,735,000	424,735,000	-	-	424,735,000	424,735,000
	424,735,000	424,735,000	-	-	424,735,000	424,735,000

(*) خلال عام 2010، قام البنك بتحويل قيمة عقار من مشاريع تحت التنفيذ إلى استثمارات عقارية بسبب نية البنك الاحتفاظ بهذا العقار بغرض توقع زيادة قيمته. إن أي تغير في سعر هذا العقار يعود أثره على حقوق مساهمي البنك فقط كون هذا العقار تم تمويله من رأس مال البنك بشكل كامل، فيما يلي تفصيل الحركة على الإستثمارات العقارية:

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

2014	2015	البيان
ل.س	ل.س	
246,260,107	424,735,000	تكلفة الإستثمار
-	-	إضافات
178,474,893	-	التغير في القيمة العادلة خلال السنة *
424,735,000	424,735,000	

*في 31 آذار 2014 حصل البنك على تقييمين لخبيرين محلفين مستقلين لقيمة العقار وكانت نتيجة التقييمات تدل على ارتفاع قيمة العقارات، وقررت إدارة البنك اختيار التقييم الأقل بسبب الظروف والتغيرات المحيطة حيث تم تحديد التغير في القيمة العادلة للاستثمارات العقارية كما في 31 كانون الأول 2014 والبالغ (178,474,893) ليرة سورية.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

9 موجودات ثابتة – بالصافي

الإجمالي	مشاريع قيد التنفيذ	سيارات	أجهزة الكمبيوتر	تجهيزات المكاتب	تحسينات على العقارات المستأجرة	أراضي ومباني	2015
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
587,589,969	210,256,607	12,436,800	88,732,980	103,151,934	106,337,580	66,674,068	الرصيد في بداية السنة
246,417,140	183,839,364	-	23,599,760	24,985,172	13,992,844	-	إضافات
(22,154,322)	(18,532,422)	-	(585,900)	(3,036,000)	-	-	استبعادات
811,852,787	375,563,549	12,436,800	111,746,840	125,101,106	120,330,424	66,674,068	الرصيد في نهاية السنة *
الاستهلاك المتراكم:							
(218,274,673)	-	(9,569,804)	(76,200,731)	(75,339,998)	(53,943,791)	(3,220,349)	استهلاك متراكم وفي بداية السنة
(33,850,705)	-	(1,367,265)	(8,030,287)	(11,801,652)	(12,651,501)	-	استهلاك السنة
1,270,308	-	-	185,241	1,085,067	-	-	استبعادات
(250,855,070)	-	(10,937,069)	(84,045,778)	(86,056,583)	(66,595,292)	(3,220,349)	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة *
(48,305,252)	-	-	-	-	-	-	انخفاض القيمة:
(48,305,252)	-	-	-	-	-	(48,305,252)	انخفاض القيمة بداية الفترة
-	-	-	-	-	-	-	انخفاض القيمة للسنة
(48,305,252)	-	-	-	-	-	(48,305,252)	انخفاض القيمة في نهاية السنة
صافي القيمة الدفترية							
512,692,465	375,563,549	1,499,731	27,701,062	39,044,523	53,735,132	15,148,467	رصيد 31 كانون الأول 2015

* بلغ إجمالي قيمة موجودات الفروع المخلفة 121,894,820 ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي مجمع الاستهلاك الخاص بها 53,611,160 ليرة سورية كما في 31-12-2015.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

9 موجودات ثابتة – بالصافي

الإجمالي	مشاريع قيد التنفيذ	سيارات	أجهزة الكمبيوتر	تجهيزات المكاتب	تحسينات على العقارات المستأجرة	أراضي ومباني	البيان
							2014
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	الخلفية:
565,243,257	202,254,753	12,049,215	86,778,372	96,308,139	101,178,710	66,674,068	الرصيد في بداية السنة
24,158,227	8,001,854	2,199,100	1,954,608	6,843,795	5,158,870	-	إضافات
(1,811,515)	-	(1,811,515)	-	-	-	-	استبعادات
587,589,969	210,256,607	12,436,800	88,732,980	103,151,934	106,337,580	66,674,068	الرصيد في نهاية السنة *
الاستهلاك المتراكم:							
(185,538,115)	-	(9,817,292)	(67,676,445)	(63,833,790)	(40,990,239)	(3,220,349)	استهلاك متراكم وفي بداية السنة
(34,548,073)	-	(1,564,027)	(8,524,286)	(11,506,208)	(12,953,552)	-	استهلاك السنة
1,811,515	-	1,811,515	-	-	-	-	استبعادات
(218,274,673)	-	(9,569,804)	(76,200,731)	(75,339,998)	(53,943,791)	(3,220,349)	الاستهلاك المتراكم في نهاية السنة *
انخفاض القيمة:							
(48,305,252)	-	-	-	-	-	(48,305,252)	انخفاض القيمة بداية الفترة
-	-	-	-	-	-	-	انخفاض القيمة للسنة
(48,305,252)	-	-	-	-	-	(48,305,252)	انخفاض القيمة في نهاية السنة
صافي القيمة الدفترية							
321,010,044	210,256,607	2,866,996	12,532,249	27,811,936	52,393,789	15,148,467	رصيد 31 كانون الأول 2014

* بلغ إجمالي قيمة موجودات الفروع المغلقة 92,942,374 ليرة سورية، بينما بلغ إجمالي مجمع الاستهلاك الخاص بها 26,402,751 ليرة سورية كما في 31-12-2014.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

10 موجودات غير ملموسة

يحتسب الإطفاء على الموجودات غير الملموسة وفقاً لطريقة القسط الثابت على فترة خمس سنوات وهي الفترة المقدرة لعمرها الإنتاجي.

2014	2015	أنظمة حاسوب وبرامج
ليرة سورية	ليرة سورية	البيان
		التكلفة
96,762,998	96,762,998	رصيد بداية السنة
-	999,000	إضافات
96,762,998	97,761,998	الرصيد
		الإطفاء
(86,606,620)	(92,153,737)	رصيد بداية السنة
(5,547,117)	(3,652,569)	الإطفاء للسنة
-	-	التدني خلال السنة
(92,153,737)	(95,806,307)	الرصيد
4,609,261	1,955,691	رصيد نهاية السنة

11 موجودات أخرى

2014	2015	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
59,663,620	209,562,857	إيرادات برسم القبض (*)
53,205,494	295,733,081	مصرفات مدفوعة مقدماً
21,968,141	49,452,979	دفعات مقدمة لشراء أصول
2,700,000	3,200,000	تأمينات مدفوعة للغير
100,000	100,000	ذمم شركة تأمين (**)
198,599	48,962,307	مدينون مختلفون
1,856,992	3,634,364	مخزون طوابع وقرطاسية
139,692,845	610,645,588	المجموع

(*) تمثل إيرادات الاستثمار المحققة وغير مستحقة القبض عن ايداعات وحسابات لدى المصارف والمؤسسات المالية.

(**) يمثل هذا المبلغ المطالبات مع شركة التأمين فيما يتعلق بحادثة السرقة التي تعرض لها فرع حمص.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

12 وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي

بناء على قانون إحداث المصارف الخاصة والمشاركة رقم (28) لعام 2001 يجب على المصارف الخاصة أن تحتفظ لدى مصرف سورية المركزي بوديعة مجمدة (محجوزة) تعادل 10% من رأس مال المصرف لا يستحق عليها أية فائدة، يتم الإفراج عنها عند تصفية المصرف.

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
281,698,513	281,698,513	رصيد الوديعة المجمدة بالليرة السورية
854,386,741	1,452,966,742	رصيد الوديعة المجمدة بالدولار الأمريكي (محولاً إلى الليرة السورية)
1,136,085,254	1,734,665,255	

13 ايداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية:

المجموع		خارج الجمهورية		داخل الجمهورية		
2014	2015	2014	2015	2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
38,141,425,809	32,197,669,213	671,234,403	184,720,624	37,470,191,406	32,012,948,589	حسابات جارية وتحت الطلب
30,000,000	40,000,000	-	-	30,000,000	40,000,000	حسابات استثمار
38,171,425,809	32,237,669,213	671,234,403	184,720,624	37,500,191,406	32,052,948,589	

14 أرصدة الحسابات الجارية للعملاء:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
		حسابات جارية / تحت الطلب:
3,033,421,651	16,412,361,329	بالليرة السورية
5,312,928,178	5,629,947,850	بالعملات الأجنبية
8,346,349,829	22,042,309,179	

بلغت ودائع الحكومة السورية والقطاع العام السوري 11,519,845,520 ليرة سورية أي ما نسبته (52.26%) من إجمالي الودائع مقابل 3,176,615,731 ليرة سورية أي ما نسبته (38.06%) في السنة السابقة.

15 تأمينات نقدية

2014		2015		البيان
الذاتية	المشاركة	الذاتية	المشاركة	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,240,906,837	-	-	تأمينات مقابل ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات
-	6,222,308,505	-	3,448,057,805	تأمينات مقابل تسهيلات غير مباشرة
-	-	-	-	هامش الجدية
-	58,080,879	-	22,193,868,566	تأمينات أخرى
-	7,521,296,220	-	25,641,926,371	المجموع

(*) بلغت التأمينات التي لا تمنح عوائد مبلغ (25,621,905,941) في نهاية 2015 مقابل (7,518,084,760) في السنة السابقة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

16 ذمم دائنة:

البيان	2015		2014	
	المشتركة	الذاتية	المشتركة	الذاتية
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
دائنو عمليات التمويل	115,892,457	-	72,205,207	-
المجموع	115,892,457	-	72,205,207	-

17 مخصصات متنوعة:

2015	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي	17,707,521	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة	87,480,644	12,519,356	-	-	100,000,000
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,727,417	-	-	-	9,727,417
مخصص احتجاز تعويض صراف	940,003	-	(65,003)	-	875,000
مخصص مخاطر نقل الأموال (*)	25,802,500	24,197,500	-	-	50,000,000
مخصص تكليف ضريبي	5,998,382	-	-	-	5,998,382
المجموع	147,656,467	36,716,856	(65,003)	-	184,308,320

2014	رصيد بداية السنة	المكون خلال السنة	المستخدم خلال السنة	ما تم رده للإيرادات	رصيد نهاية السنة
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
مخصص فروقات القطع التشغيلي	17,707,521	-	-	-	17,707,521
مخصص لمواجهة مخاطر محتملة (**)	50,000,000	37,480,644	-	-	87,480,644
مخصص الذمم خارج بيان المركز المالي	9,727,417	-	-	-	9,727,417
مخصص احتجاز تعويض صراف	860,003	80,000	-	-	940,003
مخصص مخاطر نقل الأموال	-	25,802,500	-	-	25,802,500
مخصص تكليف ضريبي	5,998,382	-	-	-	5,998,382
المجموع	84,293,323	63,363,144	-	-	147,656,467

(**) قررت إدارة البنك حجز مخصصات لمواجهة مخاطر نقل الأموال بين الفروع تبعاً للظروف المحيطة.

(**) قررت إدارة البنك اتخاذ مخصصات إضافية لمواجهة مخاطر محتملة لخسائر الأصول الثابتة تبعاً للظروف المحيطة وزيادة المخاطر المتعلقة بهذه الأصول في بعض الفروع.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

18 ضريبة الدخل:

1- 18 مخصص ضريبة دخل المصرف:
إن الحركة على مخصص ضريبة الدخل هي كما يلي:

البيان	2015 ليرة سورية	2014 ليرة سورية
رصيد بداية السنة	4,229,701	4,229,701
ضريبة الدخل المدفوعة	-	-
ضريبة الدخل المستحقة	76,423,764	-
رصيد نهاية السنة	80,653,465	4,229,701

- في عام 2007 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 60/ح/10/2013 الصادر بتاريخ 6-3-2013 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول عام 2008 م خضع البنك لتدقيق مالي ضريبي من قبل لجنة فرض الضريبة المختصة من مديرية مالية دمشق وكانت نتيجة اعمالها القرار رقم 206/ح/5/2014 الصادر بتاريخ 3-7-2014 عدم وجود أي ضريبة مستحقة على الأرباح نتيجة إقرار الخسارة.
- حول الأعوام من 2009 لغاية 2012 لا زال البنك يخضع للتدقيق المالي الضريبي ولم يتم اصدار أي قرار حتى تاريخ 31-12-2015.

2- 18 موجودات ضريبية مؤجلة:

رصيد بداية السنة	المبالغ المحررة	المبالغ المضافة	رصيد نهاية السنة	الضريبة المؤجلة	الضريبة المؤجلة
2015	2015	2015	2015	2015	2014
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
49,246,416	(48,024,606)	126,500	1,348,310	1,348,310	49,246,416
- موجودات ضريبية مؤجلة					
				1,348,310	49,246,416

إن الحركة على حساب الموجودات/ المطلوبات الضريبية المؤجلة هي كما يلي:

البيان	2015 موجودات ليرة سورية	2014 موجودات ليرة سورية	2015 مطلوبات ليرة سورية	2014 مطلوبات ليرة سورية
رصيد بداية السنة *	49,246,416	-	22,964,567	-
المضاف	126,500	-	26,281,849	-
المستبعد	(48,024,606)	-	-	-
رصيد نهاية السنة *	1,348,310	-	49,246,416	-
* جميعها من موارد مالية مشتركة				

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

18-3 ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي ملخص تسوية الربح المحاسبي مع الربح الضريبي:

2014	2015	البيان
ليرة سورية	ليرة سورية	
2,077,232,266	5,609,905,210	الربح قبل الضريبة
		التعديلات
(13,735,607)	-	(استرداد)/مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (ديون منتجة)
5,127,126	129,671,450	مخصص تدني قيم ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية (ديون منتجة)
50,000,000	50,000,000	مخصص مواجهة خسائر طارئة *
(3,088,594)	(4,351,496)	أرباح شركة تابعة
(2,077,105,678)	(5,290,611,323)	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
(141,649,350)	-	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملات الأجنبية
-	(188,918,784)	الخسارة المدورة
(103,219,837)	305,695,057	(الخسارة)/الربح الضريبي
%25	25%	نسبة الضريبة
(25,804,959)	76,423,764	مقدار ضريبة الدخل
(476,890)	(126,500)	إيراد ضريبة الدخل للشركة التابعة
(26,281,849)	76,297,264	مقدار ضريبة الدخل الموحد
-	47,229,696	صافي الفروقات المؤقتة للموجودات الضريبية المؤجلة
(26,281,849)	123,526,960	مصرف/(إيراد) ضريبة الدخل الموحد

19 مطلوبات أخرى:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	1,489,315	أرباح محققة لايداعات وحسابات استثمارية لمصارف ومؤسسات مالية غير مستحقة الدفع
175,490,768	182,971,461	حوالات وأوامر دفع
65,179,050	60,155,363	نفقات مستحقة غير مدفوعة
17,746,929	42,830,777	مستحق لجهات حكومية
1,930,729	15,393,309	ذمم دائنة لشبكة الصراف الآلي
19,467,734	245,983	ذمم دائنة أخرى
1,364,385	3,117,950	توقيفات محتجزة
14,825,639	33,772,237	موردين
540,958	-	صندوق المخالفات الشرعية *
296,546,193	339,976,395	

(*) يمثل هذا المبلغ الإيرادات والمكاسب المخالفة للشريعة الإسلامية وفق قرار هيئة الرقابة الشرعية، وقد تم التوجيه من قبل هيئة الرقابة الشرعية لصرفها بأوجه الخير.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

20 حسابات الاستثمار المطلقة:

البيان	2015			2014		
	عملاء	مصارف ومؤسسات مالية	المجموع	عملاء	مصارف ومؤسسات مالية	المجموع
	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
حسابات التوفير	934,973,875	-	934,973,875	992,557,958	-	992,557,958
لأجل	2,484,216,850	45,427,547	2,529,644,397	2,687,514,517	72,728,693	2,760,243,210
الوكالات الاستثمارية	357,130,000	530,000,000	887,130,000	-	488,900,000	488,900,000
المجموع	3,776,320,726	575,427,547	4,351,748,273	3,680,072,475	561,628,693	4,241,701,168
أعباء محققة غير مستحقة الدفع	48,156,173	7,337,933	55,494,106	28,261,610	4,313,862	32,575,472
إجمالي حسابات الاستثمار المطلقة	3,824,476,899	582,765,480	4,407,242,379	3,708,334,085	565,942,555	4,274,276,640

21 احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيان	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية السنة	123,333,034	113,326,373
الإضافات خلال السنة	11,525,931	12,952,335
الاستبعادات خلال السنة	-	-
فروق سعر الصرف	3,726,278	(2,945,674)
الرصيد في نهاية السنة	138,585,243	123,333,034

22 رأس المال المكتب به وعلاوة (خصم):

حدد رأس مال البنك عند التأسيس بمبلغ 5,000,000,000 ليرة سورية موزعة على 50,000,000 سهم بقيمة اسمية قدرها 100 ليرة سورية للسهم الواحد. لقد ساهم مؤسسوا البنك بتغطية 37,500,000 سهم أي ما يوازي 3,750,000,000 ليرة سورية وهي نسبة 75 % من رأس مال البنك. تم طرح 12,500,000 سهم للاكتتاب العام وهو ما يعادل 1,250,000,000 ليرة سورية. تم تسديد 50% من قيمة الأسهم عند الاكتتاب العام ومن خلال المؤسسين.

بتاريخ 8 كانون الأول 2009، وافقت الهيئة العامة غير العادية بالأكثرية بأن يكون موعد سداد القسط الثاني غير المدفوع من قيمة الأسهم حسب اقتراح مجلس إدارة البنك اعتباراً من 8 كانون الأول 2009 ولغاية 29 حزيران 2010.

لغاية 31 كانون الأول 2012، بلغ إجمالي المبالغ المسددة من القسط الثاني مبلغ قدره 2,500,000,000 ليرة سورية وبذلك تم سداد رأس المال بالكامل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

فيما يلي بيان تفاصيل رأس المال المصرح به ورأس المال المدفوع:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المصرح والمكتتب به
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال المدفوع

بتاريخ 4 كانون الثاني 2010، صدر القانون رقم 3 المتضمن تعديل بعض أحكام مواد القانون رقم 28 لعام 2001 والمرسوم رقم 35 لعام 2005 الذي يتضمن زيادة الحد الأدنى لرأس مال البنوك الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية ليصبح 15 مليار ليرة سورية، وقد منحت البنوك المرخصة مهلة ثلاث سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب، وقد تم تمديد المدة لتصبح خمسة سنوات بموجب المرسوم التشريعي رقم 63 لعام 2013، وبموجب قرار رئاسة مجلس الوزراء رقم 13 /م تاريخ 22 نيسان 2015 تم تمديد المهلة لتصبح 6 سنوات.

كما نص القانون رقم 17 لعام 2011 على تمديد المهلة الممنوحة للمصارف الخاصة بموجب المادة الخامسة من القانون رقم 3 الصادر بتاريخ 4 كانون الثاني 2010 من 3 سنوات إلى 4 سنوات لتوفيق أوضاعها بزيادة رأسمالها إلى الحد الأدنى المطلوب وفقاً لأحكامه.

خلال اجتماع الهيئة العامة غير العادية للمساهمين بتاريخ 20 حزيران 2011، تمت الموافقة على تجزئة الأسهم وفق مضمون المادة 91/ البند 3/ من المرسوم التشريعي رقم 29/ لعام 2011 الذي يقضي بتحديد القيمة الاسمية للسهم الواحد بمائة ليرة سورية وذلك خلال سنتين من تاريخ نفاذ هذا المرسوم. وبناءً عليه قررت الهيئة العامة للمساهمين تفويض مجلس الإدارة للقيام بمتابعة إجراءات تجزئة الأسهم أمام الجهات المعنية الوضائية. وبتاريخ 22 تشرين الثاني 2011 صدر القرار رقم 119/ م من هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية بالموافقة على تعديل القيمة الاسمية لسهم البنك لتصبح مئة ليرة سورية للسهم الواحد ليصبح إجمالي الأسهم 50 مليون سهم. وقد تم تحديد تاريخ تنفيذ التعديل المذكور في سوق دمشق للأوراق المالية في نهاية يوم 6 كانون الأول 2011.

23 الاحتياطات والمخصصات المكونة لقاء الديون:

- بناءً على أحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (902/م.ن/ب/4) لعام 2012 الذي تم تمديده بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1079/ م ن / ب 4 والصادر بتاريخ 29 كانون الثاني وبموجب التعميم 1145/م/1 تاريخ 2015/04/06، وبموجب التعميم رقم (2271/م/1) تاريخ 2015/06/30، وأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (650/م.ن/ب/4) تاريخ 2010/4/14 والمعدل لبعض أحكام القرار رقم (597/م.ن/ب/4) تاريخ 2009/12/9.

- يتم دمج حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل في حساب احتياطي مخاطر الاستثمار، ما يعني أنه لا حاجة لتكوين احتياطي عام لمخاطر التمويل في حال أن احتياطي مخاطر الاستثمار يبلغ مقدار احتياطي عام مخاطر التمويل المطلوب تكوينه أو يزيد عنه، ويجب ألا يقل احتياطي مخاطر الاستثمار عن المتطلبات المفروضة بموجب المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 الخاص بالمصارف الإسلامية أو مقدار حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة من الاحتياطي العام لمخاطر التمويل أيهما أكبر.

- يستمر العمل بأحكام المادة 14/ من المرسوم التشريعي رقم 35/ لعام 2005 والخاص بالمصارف الإسلامية جهة استمرار تكوين احتياطي لمواجهة مخاطر الاستثمار المشترك لتغطية خسائر ناتجة عنه وذلك حتى يصبح مبلغ الاحتياطي مثلي رأس المال المدفوع للمصارف الإسلامية أو أي مقدار آخر يحدده مجلس النقد والتسليف.

- تم اعداد اختبارات جهد للمحفظة الائتمانية من قبل المصرف لتقدير مدى كفاية المخصصات المحتفظ بها وارتأت ادارة المصرف حجز مخصصات اضافية تعادل 183,914,114 ليرة سورية.

- قام المصرف بتشكيل مخصص على الديون المنتجة للتسهيلات المباشرة القائمة بتاريخ 2015/12/31 مبلغ 25,185,444 ل.س.

- قام المصرف بتشكيل مخصص للديون غير المنتجة للتسهيلات المباشرة بتاريخ 2015/12/31 مبلغ 1,295,003,336 ل.س.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

- ولم يتم البنك بتحميل أصحاب حسابات الاستثمار بأي أعباء تتعلق بمخصصات تدني ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية.
- تم تعليق تكوين الاحتياطي العام لمخاطر التمويل للأصول الممولة من المساهمين والأموال التي يضمنها المصرف لنهاية عام 2015، حيث بلغ إجمالي احتياطي العام لمخاطر التمويل لغاية 2015/12/31 33,051,351 ل.س وهو نفس المبلغ الذي تم تكوينه بتاريخ 2011/12/31. مع العلم أن المصرف ملزم باستكمال احتجاز الإحتياطي العام لمخاطر التمويل المتوجب وفق أحكام القرار 597/م.ن/ب وتعديله بالقرار 650/م.ن/ب 4 عند انتهاء العمل بالقرار 902/م.ن/ب 4
- تبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من احتياطي مخاطر التمويل والمحتجزة لغاية تاريخ 2015/12/31 مبلغاً وقدره 8,214,105 ليرة سورية وهي محتسبة لتاريخ 2012/9/30 نتيجة تعليق تكوين الاحتياطي مخاطر التمويل للأصول الممولة من أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد التاريخ المذكور.
- تم الاحتفاظ بالمخصصات السابقة الفائضة عن متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف (902/م.ن.ب 4) بمبلغ 99,504,328 ليرة سورية، منها 9,727,417 ليرة سورية مشكلة على التسهيلات غير المباشرة. وتبلغ حصة أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة مبلغاً وقدره 23,991,012 ليرة سورية.

24 احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات:

البيان		2015	2014
		ليرة سورية	ليرة سورية
رصيد بداية السنة		219,296,384	40,821,491
القيمة العادلة للإستثمارات		-	178,474,893
احتياطي القيمة العادلة للإستثمارات		219,296,384	219,296,384

25 الاحتياطيات:

25-1 الاحتياطي القانوني

بناء على المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009 يتم تحويل 10% من الأرباح الصافية قبل الضريبة بعد استبعاد أثر فروقات القطع غير المحققة إلى الاحتياطي القانوني. يحق للبنك التوقف عن مثل هذا التحويل عندما يصبح رصيد الاحتياطي القانوني مساوياً لـ 25% من رأسمال البنك.

25-2 الاحتياطي الخاص

بناء على أحكام المادة 97 من قانون النقد الأساسي 23 لعام 2002 ووفقاً للتعميمين الصادرين عن مصرف سورية المركزي رقم 3/100/369 الصادر بتاريخ 20 كانون الثاني 2009 ورقم 1/100/952 الصادر بتاريخ 12 شباط 2009. يحدد الاحتياطي الخاص بنسبة 10% من صافي الأرباح السنوية حتى بلوغه 100% من رأس مال البنك. وتم احتساب الاحتياطي القانوني/الخاص للمصرف كما يلي كما يلي:

		2015	2014
		ليرة سورية	ليرة سورية
الربح قبل الضريبة		5,609,905,210	2,077,232,266
ينزل منه			
أرباح فروقات القطع غير المحققة		(5,290,611,323)	(2,077,105,678)
حصة المصرف من أرباح الشركة التابعة قبل الضريبة		(43,515)	(30,886)
		319,250,372	95,702
الاحتياطي القانوني/الخاص 10%		31,925,037	9,570

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

وبلغ رصيد الاحتياطي القانوني حتى نهاية عام 2015 كما يلي:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	9,570	رصيد الاحتياطي القانوني أول الفترة
9,570	31,925,037	الاحتياطي القانوني المشكل خلال للفترة
9,570	31,934,607	الرصيد آخر الفترة

وبلغ رصيد الاحتياطي الخاص حتى نهاية عام 2015 كما يلي:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	9,570	رصيد الاحتياطي الخاص أول الفترة
9,570	31,925,037	الاحتياطي الخاص المشكل خلال للفترة
9,570	31,934,607	الرصيد آخر الفترة

26 الحقوق غير المسيطرة:

يمثل هذا البند حصة المساهمين الآخرين في نتائج أعمال وصافي موجودات الشركة التابعة.

27 إيرادات ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

المشتركة		البيان
2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
465,760,404	1,326,284,467	المرابحة
465,760,404	1,326,284,467	المجموع

28 إيرادات من المصارف والمؤسسات المالية:

المشتركة		البيان
2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
193,448,854	219,975,957	حسابات استثمارية
-	-	وكالات استثمارية
193,448,854	219,975,957	المجموع

29 المصاريف التي يتحملها الوعاء المشترك:

يقوم البنك بتحميل النفقات لوعاء المضاربة بنسبة 50% وذلك وفق السياسات الموافق عليها من قبل الهيئة الشرعية كمايلي:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
3,776,182	4,527,722	مصاريف البريد والهاتف
1,411,476	2,701,021	مصاريف طباعة وقرطاسية
5,735,034	17,036,892	إعلان ومعارض
3,631,582	4,083,627	تعويضات هيئة الرقابة الشرعية
84,654	523,263	مصاريف اقامة وضيافة
1,214,345	2,023,043	مصاريف أخرى
15,853,273	30,895,567	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

30 العائد على أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة بعد خصم احتياطي مخاطر الاستثمار:

البيان		2015	2014
		ليرة سورية	ليرة سورية
مصارف ومؤسسات مصرفية			
عملاء (حسابات استثمار على أساس المضاربة):			
توفير		17,837,436	19,102,169
لأجل		85,895,941	48,555,191
عملاء (حسابات استثمار على أساس الوكالة بالاستثمار)*		71,105,773	48,913,657
المجموع		174,839,150	116,571,017

* لا يحتسب احتياطي مخاطر استثمار على أرباح الوكالات الاستثمارية

31 حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

تبلغ حصة المصرف من الدخل المشترك بصفته مضارب ووكيل بالاستثمار ورب مال:

البيان		2015	2014
		ليرة سورية	ليرة سورية
بصفته مضارب		45,160,435	45,165,465
بصفته رب مال		1,283,839,341	468,667,167
بصفته وكيل بالاستثمار		-	-
المجموع		1,328,999,776	513,832,632

32 إيرادات خدمات مصرفية:

البيان		2015	2014
		ليرة سورية	ليرة سورية
إيرادات العمولات والرسوم		612,031,987	520,522,354
أعباء الرسوم والعمولات		(39,895,680)	(16,049,152)
المجموع		572,136,307	504,473,203

33 إيرادات أخرى:

البيان		2015	2014
		ليرة سورية	ليرة سورية
عمولات أسهم		-	1,760
رسوم إدارية - مرابحة		106,300	947,700
مصاريف مستردة أخرى		148,220	-
أرباح رأسمالية		1,859,067	56,650
أخرى		691,201	8,046,007
المجموع		2,804,788	9,052,117

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

34 نفقات الموظفين:

البيان	2015 ليرة سورية	2014 ليرة سورية
رواتب ومنافع وعلاوات الموظفين	450,858,606	214,972,848
مساهمة المصرف في الضمان الاجتماعي	18,571,553	11,882,649
نفقات طبية	6,983,326	5,570,364
مصاريف تدريب	4,481,798	2,785,723
مصرف سفر	2,616,894	1,574,490
المجموع	483,512,176	236,786,074

35 مصاريف أخرى:

البيان	2015 ليرة سورية	2014 ليرة سورية
مصاريف إيجار	116,194,057	82,534,548
مصاريف أنظمة معلومات	80,003,588	72,242,032
مصاريف البريد والهاتف وشحن	5,967,054	4,795,773
مصاريف إستشارات	36,708,398	22,066,183
مصاريف إعلان ومعارض	17,036,892	5,735,034
مصاريف الكهرباء والماء	8,518,001	4,567,945
مصاريف إدارية صرافات الآلية	21,791,241	13,321,674
مصاريف سفر ومواصلات وضيافة	21,845,572	9,121,242
مصاريف التنظيف	6,008,238	3,386,505
رسوم وأعباء حكومية	22,229,859	14,105,685
مصاريف تأمين	3,485,656	3,675,932
تعويضات هيئة الرقابة الشرعية	4,083,627	3,631,581
مصاريف حراسة	4,753,020	2,470,592
مصاريف طباعة وقرطاسية	2,732,971	2,205,976
مصاريف مجلس إدارة وجمعية عمومية	15,166,165	6,183,905
مصاريف قضائية	17,046,983	55,725
تبرعات	4,520,200	600,000
أخرى	49,907,333	27,005,804
المجموع	437,998,854	277,706,137

36 مخصص تدني ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:

يتم تكوين مخصص تدني لكافة ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات تقيداً بأحكام قرار مجلس النقد والتسليف رقم (597/م.ن/ب) لعام 2009 وتعديلاته لاسيما القرار رقم (902/م.ن/ب) 4.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

37 حصة السهم من ربح (خسارة السنة)(مساهمي المصرف):

البيان	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
ربح (خسارة) السنة	5,486,333,470	2,103,478,461
المتوسط المرجح لعدد الأسهم	50,000,000	50,000,000
حصة السهم من ربح (خسارة السنة)(مساهمي المصرف)	109.73	42.07
أساسي	109.73	42.07

38 النقد وما في حكمه:

البيان	2015	2014
	ليرة سورية	ليرة سورية
نقد وأرصدة لدى بنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	15,145,341,888	10,297,889,225
يضاف إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل (ينزل) الإيداعات لبنوك مركزية تستحق خلال ثلاثة أشهر	38,992,430,535	45,492,825,322
(ينزل) حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تقل عن ثلاثة أشهر	(12,184,778,813)	(26,584,982,708)
	(20,052,890,400)	(11,556,443,100)
	21,900,103,210	17,649,288,739

تم استثناء الاحتياطي النقدي لدى مصرف سورية المركزي كونه لا يستخدم قي عمليات البنك اليومية.

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة:

فيما يلي ملخص المعاملات مع جهات ذات علاقة خلال 2015:

البيان/2015	الشركة الأم	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
بنود داخل الميزانية: الموجودات						
حسابات جارية وتحت الطلب	3,933,313,405	-	-	-	-	-
حسابات استثمارات مطلقة استحقاقها الاصيلي 3 أشهر أو أقل	8,493,430,260	-	-	-	-	-
تأمينات نقدية لدى البنوك والمؤسسات المالية استحقاقها الاصيلي أكثر من 3 أشهر	263,183,766	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	144,942,078	-	-	-	-	-
مجموع الموجودات	12,834,869,509	-	-	-	-	-
بنود داخل الميزانية: المطلوبات						
حسابات جارية /تحت الطلب:	96,230	-	-	-	-	-
ارصدة العملاء الجارية	-	-	-	114,982,416	-	-
حسابات الاستثمار المطلق/الاجل	-	-	-	150,000,000	-	-
مطلوبات أخرى	-	-	-	-	-	-
مجموع المطلوبات	96,230	-	-	264,982,416	-	-
بنود خارج الميزانية:						

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

39 المعاملات مع أطراف ذات علاقة (تتمة):

البيان/2015	الشركة الأم	الشركات الشقيقة	الشركات الزميلة	الشركات التابعة	المشاريع المشتركة	أخرى (تذكر بالتفصيل)
عناصر بيان الدخل:						
إيرادات الأنشطة الاستثمارية	145,564,398	-	-	-	-	-
نصيب أصحاب حسابات الاستثمار المطلق من صافي الربح قبل اقتطاع نصيب البنك بصفته مضارب	-	-	-	4,926,496	-	-
مصروفات إدارية وعمومية	-	-	-	-	-	-
إيراد ضريبة الدخل	-	-	-	-	-	-
معلومات إضافية						
ذمم البيوع مؤجلة وأرصدة التمويلات	-	-	-	-	-	-
ذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات تحت المراقبة	-	-	-	-	-	-
مخصص تدني	-	-	-	-	-	-
إيرادات معلقة	-	-	-	-	-	-
ديون معدومة	-	-	-	-	-	-

فيما يلي ملخص لمنافع (رواتب ومكافآت ومنافع أخرى) الإدارة التنفيذية العليا للمصرف وهيئة الرقابة الشرعية ومجلس الإدارة:

2015	2014	
ليرة سورية	ليرة سورية	
الإدارة التنفيذية العليا:		
55,679,924	28,498,864	رواتب
62,133,247	28,719,028	مكافآت
مجلس الإدارة:		
14,988,015	6,183,905	مصاريف إقامة واجتماعات
هيئة الرقابة الشرعية:		
8,167,253	7,263,163	تعويضات
140,968,439	70,664,960	المجموع

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

40 القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية:
أولاً القيمة العادلة للموجودات والمطلوبات المالية التي لا تظهر بالقيمة العادلة بالبيانات المالية الموحدة:
يُظهر الجدول التالي القيمة الدفترية والعادلة للموجودات والمطلوبات المالية في الميزانية العمومية التي لا تظهر بالقيمة العادلة في البيانات المالية

البيان	2015		2014	
	القيمة الدفترية	القيمة العادلة	القيمة الدفترية	القيمة العادلة
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	38,992,430,535	38,992,430,535	45,492,825,322	45,492,825,322
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	5,814,360,031	5,814,360,031	3,754,926,528	3,754,926,528
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	35,784,109,189	35,784,109,189	6,565,896,033	6,565,896,033
موجودات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق	-	-	-	-
المطلوبات المالية	-	-	-	-
إيداعات وحسابات استثمار مصارف ومؤسسات مالية	32,237,669,213	32,237,669,213	38,171,425,809	38,171,425,809
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة	4,545,827,622	4,545,827,622	4,397,609,674	4,397,609,674
ذمم دائنة	115,892,457	115,892,457	72,205,207	72,205,207
مطلوبات أخرى	339,976,395	339,976,395	296,546,193	296,546,193

41 إدارة المخاطر:

تعرف إدارة المخاطر بأنها نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديد قاياسها ومتابعتها، وتقوم بتحديد مقدار الآثار المحتملة لهذه المخاطر على أعمال البنك وأصوله وإيراداته وتضع الخطط المناسبة لما يلزم ولما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن حدث ووقعت.

تعتبر مسؤولية إدارة المخاطر من مسؤوليات مجلس الإدارة التي يديرها عن طريق لجنة المخاطر المنبثقة عنه إذ يتم تحديد حدود التعرضات للمخاطر بحيث تعتبر هذه الحدود مقبولة في نشاط البنك المصرفي ويتم تحديد هذه الحدود ومراقبتها وقياسها ومتابعتها من قبل إدارة المخاطر التي تتبع مباشرة إلى لجنة المخاطر عن طريق منظومة من التقارير المتكاملة التي تعكس كافة المخاطر التي يواجهها البنك في نشاطه المصرفي من مخاطر ائتمانية ومخاطر سوق وسيولة ومخاطر تشغيلية، هذا وتقوم إدارة المخاطر بتطبيق مقررات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والأعراف المصرفية بهذا الخصوص وتقف على تأمين رأس المال الكاف للوقاية من هذه المخاطر إضافة إلى تطبيق دليل الحوكمة وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 489 لعام 2009 وتطبيق ميثاق بازل II وتقوم بالمتابعة المستمرة للتخفيف من احتمالية وقوع المخاطر والتخفيف من أثر تلك المخاطر إن حدث ووقعت.

وظيفة الجهات المسؤولة عن إدارة المخاطر:

مجلس الإدارة:

يعتبر مجلس الإدارة المسؤول عن إدارة مخاطر المصرف إذ قام بتشكيل وحدة مستقلة لإدارة المخاطر ضمت ثلاث أقسام لإدارة كل من المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية، كما قام المجلس بتشكيل لجنة منبثقة عنه لإدارة المخاطر ضمت أعضاء من مجلس الإدارة (غير تنفيذيين) وكان مدير المخاطر أمين سر لهذه اللجنة.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

يقوم مجلس الإدارة بتحديد مستويات المخاطر التي تعتبر مقبولة يمكن للمصرف تحملها والقبول بها، وتقع على المجلس مسؤولية المصادقة على دليل إجراءات عمل إدارة المخاطر والمصادقة على صلاحيات المخاطر ومستويات التعرض والمصادقة أيضاً على السياسة العامة لإدارة مخاطر المصرف.

يقوم مجلس الإدارة بالتأكيد على مسؤوليات الإدارة العليا لتأسيس وإيجاد البنية التحتية المستقلة الملائمة والكافية لإدارة المخاطر وتوفير ما يلزم من الأنظمة التكنولوجية التي تكفل استمرار عمل إدارة المخاطر في تحديد وحصر وقياس ومتابعة وضبط المخاطر حسب الحدود والسياسات المصادق عليها، ويتابع المجلس بشكل دوري فعالية الإدارة العليا وإدارة المخاطر معتمداً على جهة تدقيق ومراجعة مستقلة ويستلم تقارير دورية تعدها إدارة المخاطر تعكس المخاطر التي يتعرض لها المصرف في عمله.

لجنة إدارة المخاطر:

تقوم لجنة إدارة المخاطر بالعمل مع إدارة المخاطر في المصرف لرسم وتحديد سياسات هذه الإدارة التي تتعلق بنشاط المصرف ومنتجاته المصرفية وتتأكد وتتابع الإدارة العليا في معالجة التجاوزات التي يتم الإبلاغ عنها من قبل إدارة المخاطر، كما تقوم اللجنة بتقديم خطط الطوارئ والخطط اللازمة لإدارة الأزمات التي تواجه البنك والتي يتعرض لها.

الإدارة التنفيذية:

تقوم الإدارة التنفيذية بإيجاد البنى اللازمة لإدارة المخاطر وتقوم بوضع سياسات وإجراءات عمل وتحدد المسؤوليات والصلاحيات بشكل واضح يضمن فصل المهام والصلاحيات لتجنب تعارض المصالح بين الأقسام، وتقوم الإدارة التنفيذية بتفعيل نظام الضبط الداخلي وتحدد قنوات التواصل الإداري المطلوبة لمواجهة أنواع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله المصرفي، هذا وتقوم الإدارة التنفيذية بتنفيذ أعمالها ضمن استراتيجية المخاطر المعتمدة من قبل مجلس الإدارة ضمن السقوف المحددة.

إدارة المخاطر:

تقوم إدارة المخاطر بمتابعة وتحديد كفاية رأس المال لمواجهة المخاطر التي يتعرض لها المصرف وترسم سياسة إدارة المخاطر والصلاحيات بشكل واضح ويتناسب مع طبيعة وحجم أعمال المصرف آخذة بعين الاعتبار منتجات المصرف ونشاطاته المصرفية بحيث تغطي وجود إجراءات ضبط كافية لهذه المنتجات والأنشطة، وتقوم إدارة المخاطر بإدارة المخاطر بشكل منسجم مع قرارات مجلس النقد والتسليف وقرارات مصرف سورية المركزي وميثاق بازل II.

تقوم إدارة المخاطر بالمتابعة اليومية لمجمل الأعمال والأنشطة وتتأكد من مدى التقيد بالسقوف والمستويات المحددة بالسياسة العامة لإدارة المخاطر وتضبط التجاوزات وتتابعها بشكل فوري مع الإدارة العليا، كما تقوم بقياس المخاطر تحت الظروف الطبيعية وتحت ظروف ضاغطة عن طريق إجراء اختبارات الجهد وتقوم إدارة المخاطر بإعداد تقارير دورية وطارئة ترفع إلى لجنة المخاطر ومجلس الإدارة.

إدارة التدقيق الداخلي:

تقوم إدارة التدقيق الداخلي بالتأكد من توفر البنى الأساسية اللازمة لإدارة المخاطر وتتأكد من استقلالية هذه الإدارة وتحقق من مدى التقيد بالأنظمة والإجراءات الواردة في السياسة العامة لإدارة المخاطر، وتقيم مدى كفاية وفعالية أنظمة التعرف على المخاطر وآليات قياسها وتقييم فعاليتها وكفاية أنظمة الضبط الداخلي وإجراءات الرقابة الموضوعية للتحكم بالمخاطر التي تم التعرف عليها إضافة إلى تقييم سرعة الإبلاغ عن الانحرافات وإجراءات التصحيح المتخذة.

اولاً: الافصاحات الوصفية:

1. التعرض للمخاطر وكيفية نشوئها:

يتعرض البنك أثناء ممارسته لعمله المصرفي للعديد من المخاطر التي يمكن تبويبها تحت المخاطر الائتمانية ومخاطر السوق والسيولة والمخاطر التشغيلية.

تنشأ المخاطر الائتمانية بالدرجة الأولى من احتمالية عدم سداد عملاء البنك أو إفلاسهم أو معوقات ائتمانية تحول دون التزامهم بجدول السداد الزمني المقرر لهم والمتفق عليه، وبهذا الصدد يعمل البنك على إدارة السقوف الائتمانية ومراقبتها على مستوى المحفظة الائتمانية ككل وعلى مستوى العملاء وقيس حجم التعرض الائتماني لكل قطاع ومنطقة جغرافية ومجموعة مترابطة.

تنشأ المخاطر السوقية من مخاطر المراكز المالية المفتوحة ضمن الميزانية والالتزامات المحتملة المسجلة خارج الميزانية نتيجة تحركات في الأسعار والتي يمكن إدراكها عن طريق المخاطر الناتجة من الارتفاع العام في الأسعار

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

والانخفاض في القوة الشرائية للعملة المحلية والمخاطر الناتجة عن مراكز العملات الأجنبية وما يتعرض له البنك من خسائر نتيجة لحركات معاكسة في أسعار العوائد في السوق.

تنشأ مخاطر السيولة نتيجة عدم الموائمة بين تواريخ استحقاق الموجودات والمطلوبات نتيجة اختلاف آجال الودائع عن آجال التسهيلات إضافة إلى مخاطر تترافق مع التركيزات القائمة في الودائع النقدية لدى المصرف التي قد تؤدي إلى هبوط نسب السيولة عن الحدود المسموحة، وكذلك حالات السحب المفاجئة التي يمكن أن يتعرض لها المصرف مما يحد من قدرته على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها والصعوبة في تمويل الموجودات، وبهذا الصدد يقوم البنك بإدارة ومراقبة السيولة بشكل يومي وتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسب سيولة كافية ويلتزم بقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بمتابعة السيولة.

تنشأ المخاطر التشغيلية بسبب أخطاء ناتجة عن عدم كفاية الإجراءات أو سوء تصرف الموظفين أو إخفاقات في أنظمة التكنولوجيا المطبقة أو عدم الالتزام بمحددات الشريعة الإسلامية التي ينتهجها البنك في عمله المصرفي، وبهذا الصدد يقوم البنك باعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بالمخاطر التشغيلية المحتملة ويتم تبويب العمليات لتحديد نوع المخاطر التي تترافق معها لوضع أولويات للخطوات الواجب القيام بها لمعالجتها، كما يتم وضع حدود لمؤشرات المخاطر الرئيسية لمختلف العمليات التي يمكن تحملها.

تمثل إدارة المخاطر في بنك الشام مجموعة المنطلقات والتوجهات التي تحكم أداء البنك في كيفية مواجهتها لعوامل المخاطرة المختلفة وفي كافة مجالات العمل ابتداءً من وضع استراتيجية عمل البنك وآليات تطبيق هذه الاستراتيجية وتطوير ذلك وانتهاءً بالنشاطات والأعمال والممارسات اليومية التي يقوم بها كافة العاملين في البنك وعلى مستوى كافة الإدارات التي يتضمنها الهيكل التنظيمي للبنك.

2. الاستراتيجيات العامة لإدارة المخاطر:

قام البنك بوضع آلية العمل التي تحدد الرؤيا المستقبلية والأهداف والاستراتيجيات المتعلقة بعمل إدارة المخاطر من خلال إيجاد ثقافة مشتركة لإدارة عوامل المخاطرة بكافة أشكالها باعتماد إطار متكامل لإدارة عوامل المخاطرة، كما وتتضمن آلية العمل على إجراءات يتم اتباعها لمراقبة تنفيذ الخطط والبرامج الموضوعية، إذ يتم إجراء ما يلي:

- تصميم واستحداث أنظمة تقوم بتوضيح الآثار المحتملة للمخاطر المختلفة ووضع إجراءات رقابية تضمن في حال وقوع الخطر أن يكون ذو أثر محدود ضمن المستوى المقبول.
- الحد من المخاطر بما يتناسب مع إمكانيات البنك واستراتيجيته.
- تحديد الحد المسموح به للمخاطر لمختلف الخدمات والمنتجات.
- أن تكون حوافز الأداء المطبقة في المؤسسة منسجمة مع مستوى المخاطر.
- تعيين حدود للمخاطر المتنوعة ومراقبة هذه الحدود ومراقبة مستويات التعرض الحالية للمخاطر.
- التعرف على مستويات المخاطر من مستويات السياسات والإجراءات ومن ثم مستويات الدوائر والأقسام والفروع وتقييم الإجراءات الرقابية للسيطرة على هذه المخاطر وتحديد القصور وأثارها.
- وضع خطط الطوارئ وخطط استمرارية العمل واختبار فعاليتها وتطويرها بشكل مستمر.

هذا وقد تم وضع الضوابط وسياسات التحوط التي تخفف المخاطر مع تحديد المسؤوليات الواجب اتباعها لتفادي أي خلل قد يقع عن طريق اعتماد مهام وإجراءات عمل خاصة لإدارة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والسيولة ومخاطر التشغيل، كما تم اعتماد إجراءات ضبط ورقابة من خلال:

- تنظيم أعمال إدارة المخاطر من حيث قدرتها على إدارة كل نوع من أنواع المخاطر التي يواجهها البنك مع اعتماد الاستقلالية التامة لهذه الدائرة.
- وضع نطاق وأنظمة القياس وأنظمة التقارير لكل نوع من أنواع المخاطر.
- التأكيد على أن تكون سياسات البنك متحولة بشكل يخفف من المخاطر من حيث إجراءات الحصول على الضمانات وقبولها وسياسات التقييم الدوري لها.
- وضع إجراءات الرقابة الفاعلة المستمرة للتحوط وتخفيف المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

3. الهيكل التنظيمي لإدارة المخاطر:

قام مصرف الشام بالعمل على تفعيل أداء دائرة إدارة المخاطر من خلال تفعيل أقسام تضمها الدائرة وتم تقسيم العمل من حيث توزيع المسؤوليات وتحديد المهام والاجراءات لكل قسم من هذه الأقسام وهي:

- قسم مخاطر الائتمان.
- قسم مخاطر السوق والسيولة.
- قسم مخاطر التشغيل.

تتبع إدارة المخاطر إلى لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس إدارة البنك، كما تتبع إدارياً للمدير العام.



إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

4 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر:

يقوم المصرف بتطبيق السياسات والإجراءات التي تحد من التركيز في المخاطر التي يواجهها البنك في عمله المصرفي من خلال تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي إضافة إلى التوصيات التي تصدر عن كل من لجنة المخاطر المنبثقة عن مجلس الإدارة ودائرة المخاطر في توزيع مخاطر المحفظة الائتمانية ومخاطر التركيزات في الدول ومخاطر التركيزات في البنوك المراسلة ومخاطر التركيزات في الودائع والحسابات الجارية وغير ذلك من التركيز في المنتجات المصرفية.

البيان	2015	2014
أرصدة لدى مصارف مركزية	14,057,016,388	9,686,471,005
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	38,992,430,535	45,492,825,322
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	5,814,360,031	3,754,926,528
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات:		
للافراد:		
للأفراد	9,047,866	113,936,187
التمويلات العقارية	444,997,641	214,236,142
للشركات:		
الشركات الكبرى	34,332,162,237	5,223,167,003
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	997,901,444	1,014,556,701
للحكومة والقطاع العام		
الاستثمارات في العقارات	424,735,000	424,735,000
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	158,692,092	1,388,743
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	1,955,691	4,609,260
صافي الموجودات الثابتة المادية	512,692,465	321,010,044
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	1,734,665,255	1,136,085,254
موجودات ضريبية مؤجلة	1,348,310	49,246,416
الموجودات الأخرى	610,645,588	139,692,845
بنود خارج الميزانية		
كفالات	452,261,951	382,285,215
اعتمادات	3,239,556,540	5,922,179,618
قبولات	-	180,556,673
سقوف تسهيلات غير مستغلة	3,227,245,776	2,316,595,864
أخرى	-	-
الإجمالي	105,011,714,811	76,378,503,821

5 السياسات والإجراءات المتبعة لتجنب التركيز في المخاطر:

تم وضع عدة طرق وفرضيات والمتغيرات التي يستخدمها البنك بإعداد تحاليل الحساسية للفترات المختلفة، إذ يتم إجراء اختبارات ضغط على محفظة التسهيلات الائتمانية للمصرف وفق سيناريوهات متعددة وتدرس أثر تغير تصنيف ديون هذه المحفظة ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق سيناريوهات تخص الضمانات المقبولة ونستطيع القول أن السيناريوهات المتبعة مستقرة من الواقع وتحاكي الظروف الحالية، هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط نوعية لكبار عملاء البنك في المحفظة التمويلية لكل منهم على حدى وفق ظروف متوقعة منوطة بنشاطه الاقتصادي وظروف عمله و ضماناته.

قام المصرف بإعداد الترتيبات والضوابط والأنظمة والإجراءات الرقابية للتأكد من الالتزام بالشريعة الإسلامية ومنها مراجعة سياسات دوائر البنك وإجراءات العمل إضافة إلى التأكد من تطبيق هذه الإجراءات عن طريق المهمات الرقابية للنظر في مدى الالتزام بالقرارات والتوصيات والإجراءات المتبعة لتنفيذ هذه الأعمال.

قام البنك بتفعيل عملية مراجعة أدلة العمل لدوائره عن طريق مراجعة كافة السياسات وإجراءات عمل الدوائر ونماذجها المعتمدة وهذا يجعل من كافة السياسات والإجراءات متوافقة مع كافة التشريعات والقرارات الصادرة حديثاً ويؤدي إلى تخفيض المخاطر المنوطة بنشاط كل دائرة عن طريق إيلاء الاهتمام بمكامن المخاطر المرافقة لطبيعة عمل كل دائرة.

6 أنظمة التقارير وخطوط التقارير وفقاً لكل نوع من المخاطر:

يتم إعداد تقارير تظهر المخاطر التي يواجهها المصرف مقسمة حسب أنواع هذه المخاطر، إذ تم تبني منظومة تقارير تعكس المخاطر الائتمانية التي تواجهها المحفظة الائتمانية للمصرف لكل من محفظة التمويلات التجارية ومحفظة تمويلات الأفراد وتظهر منظومة التقارير التسهيلات المباشرة والتسهيلات غير المباشرة ويتم توزيعها على المنتجات التي يقدمها المصرف وتوزع أيضاً على القطاعات الجغرافية وتراقب التركزات الائتمانية على مستوى كل عميل وعلى مستوى المجموعات المترابطة وتظهر تصنيف الديون من ديون منتجة وديون غير منتجة وتسلب الضوء على الضمانات المقبولة التي تخفف من التعرضات الائتمانية وتراقب عملية التنفيذ القانوني على المديونيات التي تم تحويلها إلى الدائرة القانونية وتراقب التجاوزات على سقوف العملاء إن وجدت إضافة إلى معلومات أخرى توضح مكن العديد من المخاطر الأخرى التي تترافق مع النشاط الائتماني للمصرف.

و بخصوص المخاطر السوقية ومخاطر السيولة التي تواجه المصرف في عمله فيتم إعداد العديد من التقارير الدورية التي تراقب مراكز القطع التشغيلية وتراقب مخاطر البنوك المراسلة وتراقب التجاوزات على الخطوط الائتمانية الممنوحة لهذه البنوك وتراقب التركزات ومخاطر سعر الصرف ومخاطر تقلب أسعار العوائد في السوق، كما يتم إعداد تقارير تظهر واقع سيولة المصرف وتراقبها مراقبة دقيقة عن طريق تسليط الضوء على حجم الموجودات والمطلوبات الإجمالية وحجم الموجودات والمطلوبات بالليرة السورية وحجم الموجودات والمطلوبات بالعملة الأجنبية والفجوات الحاصلة وغيرها.

تتم مراقبة المخاطر التشغيلية عن طريق إعداد تقارير تراقب مكن الخطر التشغيلي الذي يرافق المصرف في أعماله ويتم توضيح مدى قدرة الإجراءات الموضوعة والمطبقة على الحد من حدوث هذه المخاطر ومدى قدرتها على تخفيف أثرها إن حدث ووقعت.

يتم إعداد تقارير عن مدى تطبيق المصرف لوافق بازل II التي تظهر كل من متطلبات الحد الأدنى من رأس المال وتوضح عمليات المراجعة الرقابية التي تعزز أساليب إدارة المخاطر لدى المصرف وتحدد مسؤوليات الإدارة في تقييم مدى كفاية رأس المال لتغطية أنواع المخاطر وتسلب الضوء على موضوع انضباط السوق لتحقيق الشفافية عن طريق الإلمام بمتطلبات الإفصاح المطلوبة وتوضح مدى التعرضات للمخاطر بكافة أشكالها، كما يتم إعداد تقارير لمصرف سورية المركزي بناء على النماذج المعتمدة بموجب القرارات الصادرة التي تظهر واقع المخاطر التي يواجهها المصرف في عمله.

يتم إعداد التقارير بشكل دوري، فمنها تقارير يومية وتقارير نصف شهرية وتقارير ربعية وتقارير نصف سنوية وتقارير سنوية، هذا وتوجد تقارير متابعة وتقارير طارئة عند حدوث أي طارئ يستجد أو أي تجاوز للحدود قد يحصل وترفع هذه التقارير من دائرة المخاطر إلى لجنة المخاطر متضمنة توصية وتقوم لجنة المخاطر برفع تقاريرها إلى مجلس إدارة البنك، هذا ويتم إرسال تقارير توضح المخاطر التفصيلية على دوائر البنك ذات العلاقة.

7 إجراءات مراجعة فعالية أدوات إدارة المخاطر:

يتم إجراء مراجعة لمكانين الخطة القائمة في نشاطات المصرف وإدارته ويتم مراجعة الحدود القصوى المسموح بها من فترة لأخرى بناء على المستجدات الطارئة واحتياجات العمل المصرفي ويتم الأخذ بعين الاعتبار أن لا تتجاوز هذه الحدود المحددة الواردة بقرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي ويتم اعتماد التقييم الذاتي للمخاطر وطرق التحوط المطلوبة، ويتم التأكيد على ضرورة توافر المعلومات اللازمة لإعداد التقارير المطلوبة وفق نظام الرقابة الداخلي وأنظمة التحقق من مستوى الأداء كما تتم مراجعة سياسة وإجراءات عمل دائرة المخاطر بشكل دوري ويتم إضافة المقررات الصادرة عن كل من مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والتوصيات التي تصدر عن الجهات التي تمارس دوراً رقابياً على البنوك العالمية الخاصة بإدارة المخاطر والمراقبة.

ثانياً: الإفصاحات الكمية:

1. مخاطر الائتمان:

إن الممارسات اليومية للأعمال المصرفية تنطوي على تعرض البنك لعدد من المخاطر ومنها مخاطر الائتمان الناتجة عن تخلف أو عجز الطرف الآخر عن الوفاء بالتزاماته تجاه البنك ويقوم البنك بالتأكد من أن هذه المخاطر لا تتعدى الإطار المحدد مسبقاً في سياسة البنك الائتمانية وإدارة المخاطر الائتمانية ويقوم بالحفاظ على مستوياتها ضمن منظومة العلاقة المتوازنة بين المخاطرة والعائد إذ يتم تطبيق القرارات النافذة الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي والحدود الموصى بها وتجري المراقبة الدورية للتأكد بمدى الالتزام بحدود المخاطر المقبولة عن طريق العديد من التقارير التفصيلية التي تعكس كافة المخاطر التي تواجهها محفظة البنك الائتمانية.

يتم تصنيف التسهيلات الائتمانية وفق قرار التصنيف الصادر عن مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة ويتم الأخذ بعين الاعتبار تصنيف دين عملاء البنك في المؤسسات المالية والبنوك الأخرى بحسب المعلومات الواردة دورياً من قسم الأخطار المصرفية لدى مصرف سورية المركزي التي توجب التصنيف بحسب حالة العملاء لدى المؤسسات المالية والبنوك الأخرى، كما يتم الإبلاغ دورياً عن تصنيف عملاء البنك لدينا إلى المصرف المركزي ويتم إيلاء العناية الكاملة للديون المجدولة والمعاد هيكلتها في اعتماد التصنيف ومتابعة الدين القائم.

يقوم البنك بمراقبة مخاطر الائتمان حيث يتم تقييم الوضع الائتماني للعملاء من حيث عناصر المخاطر الائتمانية التي يواجهها العميل خلال فترة حصوله على التسهيلات واحتمالات عدم السداد إضافة إلى حصول البنك على ضمانات مناسبة من العملاء للحالات التي تتطلب ذلك وحسب مستويات المخاطر لكل عميل. قام البنك بتحديد مستويات مخاطر الائتمان المقبولة من خلال وضع سقف لمقدار المخاطر المقبولة للعلاقة مع العميل الواحد أو مجموعة من العملاء كمجموعات مترابطة وتم تشكيل لجان ائتمانية لمنح القرار الائتماني وفق صلاحيات خاصة بها محددة حسب درجة الخطر ونوع التسهيل والأجل وتم فصل سلطة المنح عن مهام الدراسة وكذلك توجد سلطة رقابة منفصلة عن كل من الجهة المانحة والجهة التي درست الوضع الائتماني للعميل.

لقياس مخاطر الائتمان قام المصرف بوضع نظام لإدارة مخاطر المحفظة الائتمانية بعد أن أخذ بعين الاعتبار ضرورة الفصل الوظيفي بين مهام من أوكل إليهم تنفيذ عملية منح الائتمان من دراسة ملف تسهيلات الزبون والتأكد من استيفائه للمستندات اللازمة والبيانات المالية الحديثة وكافة الشروط التي تؤمن الحد الأدنى من المعلومات المطلوبة وبين من يقومون بتنفيذ التسهيلات المقررة وبين من يقومون بمراقبة الإجراءات والعمليات المطلوبة لمنح الائتمان بشكل يتم التأكد معه من تنفيذ السياسات وإجراءات العمل المقررة التي تضمن تطبيق القرارات والتعليمات النافذة. هذا ويوجد لدى المصرف نظام لمراقبة مدى كفاية المؤونات المقتطعة بشكل يتم معه التقيد بمعايير قرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة مع الأخذ بعين الاعتبار قياس المديونيات المضمونة بضمانات مقبولة ومدى كفاية هذه الضمانات وطريقة معالجة الديون الغير منتجة.

يعتمد المصرف في قياسه لمخاطر الائتمان على منظومة تقارير تعكس المخاطر الكامنة في محفظة التسهيلات الائتمانية الممنوحة والمستغلة، إذ تحدد طبيعة الائتمان الممنوح من تسهيلات مباشرة وتسهيلات غير مباشرة وتحدد أنواع التسهيلات الممنوحة من مرابحات أو منتجات مصرفية أخرى ...

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

كما تقوم هذه المنظومة بقياس المخاطر الاقتصادية للمحفظة الائتمانية عن طريق مراقبة حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لتمويل الأنشطة التجارية والصناعية والخدمية وغيرها من القطاعات الاقتصادية الأخرى إضافة إلى أنها تقوم بقياس التركيز الجغرافي القائم في المحفظة الائتمانية، كما تحدد المجموعات المترابطة وتسلط الضوء على العلاقة فيما بينها وفق قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395 لعام 2008 والتعديل بالقرار رقم 661 لعام 2010 وتقوم بقياس حجم التسهيلات الممنوحة والمستغلة لكل مجموعة على حدى بشكل لا تتجاوز معه الحدود الائتمانية القصوى المسموح بها.

يتم قياس حجم الضمانات القائمة وتقسّم إلى ضمانات عينية وضمانات غير عينية ويتم تحديد قيمة الضمانات المقبولة التي تحتسب وفقاً لنماذج قرار مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ليتم احتساب صافي المديونيات بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ليتم تحديد التعرضات الخطرة والنسبة الواجب تطبيقها على هذه التعرضات لاقتطاع مخصصات بناء على قرارات تصنيف الديون.

تتم مراقبة السقوف الائتمانية الممنوحة بشكل يحول معه دون حدوث تجاوزات على الحدود التي تم منحها لكل عميل على حدى، كما يتم قياس حجم التسهيلات التي تم تحويلها إلى التنفيذ القانوني وتقرن بحجم الضمانات القائمة والمخصصات الائتمانية التي تم تشكيلها.

هذا ويتم إجراء اختبارات ضغط وفق عدة سيناريوهات لقياس ومراقبة حجم المخاطر الناتجة عن هذه السيناريوهات ومن ثم يتم اقتراح مخصصات إضافية لمواجهة مثل هذه المخاطر.

سياسة إدارة مخاطر الائتمان:

- تحقيق الأمان من خلال التأكد من مصادر سداد العميل وجدارته الائتمانية والضمانات المقدمة.
- تحقيق الانتشار والتنوع من خلال توزيعها حسب القطاعات الاقتصادية وتوزيعها جغرافياً وعدم تركيزها على مستوى الزبائن والمجموعات المترابطة ائتمانياً.
- تحقيق الربحية وتحقيق العائد المناسب.
- المواءمة بين آجال الاستحقاق للعوائد والتمويلات.
- تحقيق الاستمرارية من خلال تقييم المخاطر والتحوط منها.

• المخاطر الائتمانية المتعلقة بالتعهدات:

يقوم البنك بتقديم تعهدات لتلبية احتياجات العملاء، تلزم هذه التسهيلات البنك بأداء دفعات بالنيابة عن عملائه، وذلك حسب الضوابط الشرعية المحددة من قبل هيئة الرقابة الشرعية للبنك. ويتم تحصيل هذه الدفعات وفقاً لشروط الإعتماد أو الكفالة. تتسم هذه التسهيلات بنفس المخاطر الائتمانية لضمم الأنشطة التمويلية وتتم الوقاية من هذه المخاطر باتباع نفس سياسات البنك واجراءاته الرقابية من حيث حصر هذه التعهدات مع أطراف مختارة والتقييم المتواصل لملاءمة هذه التسهيلات وترتيبات ضمان إضافية مع الأطراف في الظروف التي تقتضي ذلك.

• التركيز في الحد الأقصى للمخاطر الائتمانية

تم إدارة مخاطر التركيزات الائتمانية على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة أو بنك مراسل) وعلى مستوى كل مجموعة مترابطة وذلك حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 395/ من / ب 4 تاريخ 29 أيار 2008، حيث يجب ألا يتجاوز الحد الأقصى للتعرضات الائتمانية 25% من صافي الأموال الخاصة على مستوى العميل (فرد أو مؤسسة)، كما يتم تحديد حجم التعرض الائتماني لكل قطاع اقتصادي أو منطقة جغرافية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

1) توزيع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر
تنوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

المجموع	المصارف والمؤسسات المصرفية الاخرى	الحكومة والقطاع العام	الشركات		التمويلات العقارية	الأفراد	2015
			المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى			
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	البيان
-	-	-	-	-	-	-	ديون متدنية المخاطر
32,763,558,234	-	-	382,962,728	31,957,230,750	378,596,064	44,768,693	عادية (مقبولة المخاطر)
1,744,976,058	-	-	322,555,046	1,402,455,387	8,381,610	11,584,016	تتطلب اهتماما خاصا
3,058,998,669	-	-	521,932,330	2,048,597,033	77,146,121	411,323,184	غير منقحة:
56,288,822	-	-	9,946,058	37,898,156	5,944,516	2,500,093	دون المستوى
245,347,221	-	-	8,187,053	211,658,559	11,833,654	13,667,955	مشكوك في تحصيلها
2,757,362,626	-	-	503,799,219	1,799,040,319	59,367,951	395,155,136	رديئة
37,567,532,961	-	-	1,227,450,103	35,408,283,170	464,123,795	467,675,893	المجموع
(189,543,967)	-	-	(27,858,644)	(110,640,552)	(7,199,633)	(43,845,138)	يطرح: الإيرادات المحفوظة
(1,593,879,806)	-	-	(201,690,015)	(965,480,381)	(11,926,521)	(414,782,889)	يطرح: مخصص التدني
35,784,109,189	-	-	997,901,444	34,332,162,237	444,997,641	9,047,866	الصافي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

تتوزع التعرضات الائتمانية حسب درجة المخاطر وفق الجدول:

الشركات							الأفراد	2014	
المصارف والمؤسسات المصرفية الأخرى	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات العقارية					
المجموع	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية			البيان
-	-	-	-	-	-	-	-	-	ديون متدنية المخاطر
2,093,794,937	-	-	174,607,316	1,744,974,926	117,192,861	57,019,835			عادية (مقبولة المخاطر)
2,915,046,906	-	-	327,543,615	2,521,344,150	29,883,533	36,275,608			تتطلب اهتماما خاصاً
3,074,822,013	-	-	541,266,478	1,975,000,376	83,460,961	475,094,197			غير منتجة:
125,980,133	-	-	2,731,578	109,758,857	7,280,885	6,208,814			دون المستوى
222,090,004	-	-	8,130,094	164,998,862	22,974,571	25,986,477			مشكوك في تحصيلها
2,726,751,876	-	-	530,404,807	1,700,242,657	53,205,506	442,898,906			رديئة
8,083,663,856	-	-	1,043,417,409	6,241,319,452	230,537,355	568,389,640			المجموع
(176,352,886)	-	-	(28,860,708)	(93,018,109)	(6,245,596)	(48,228,474)			يطرح: الإيرادات المحفوظة
(1,341,414,937)	-	-		(925,134,340)	(10,055,617)	(406,224,979)			يطرح: مخصص التدني
6,565,896,033	-	-	1,014,556,701	5,223,167,003	214,236,142	113,936,187			الصافي

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	الشركات				الضمانات مقابل:
		المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات العقارية	الأفراد	
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	البيان
31,969,593,116	-	369,463,341	31,028,288,723	519,934,551	51,906,502	عادية (مقبولة المخاطر)
717,114,739	-	310,856,161	394,916,887	9,722,524	1,619,166	تتطلب اهتمام خاص
2,323,706,723	-	403,984,812	1,453,118,101	77,679,857	388,923,954	غير منتجة:
58,496,275	-	9,975,541	40,639,393	6,519,356	1,361,986	دون المستوى
240,427,154	-	8,546,567	215,531,930	13,098,111	3,250,546	مشكوك فيها
2,024,783,294	-	385,462,704	1,196,946,778	58,062,391	384,311,422	ردية
35,010,414,578	-	1,084,304,314	32,876,323,711	607,336,931	442,449,621	المجموع
						منها:
23,385,790	-	-	-	23,333,916	51,875	تأمينات نقدية
25,081,935,000	-	-	25,081,935,000	-	-	كفالات مصرفية مقبولة
9,452,969,312	-	1,075,810,572	7,733,264,466	583,252,256	60,642,018	عقارية
-	-	-	-	-	-	أسهم مندأولة
452,124,476	-	8,493,743	61,124,245	750,760	381,755,728	سيارات وآليات

* الضمانة تساوي مقدار الدين أو أقل منه على مستوى كل عميل وبشكل افرادي.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

2 (توزيع القيمة العادلة للضمانات مقابل التسهيلات:
فيما يلي توزيع القيمة العادلة للضمانات المقدمة مقابل ذمم البيوع والتمويلات:

الشركات						2014
الإجمالي	الحكومة والقطاع العام	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الشركات الكبرى	التمويلات العقارية	الأفراد	الضمانات مقابل:
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	البيان
1,286,595,814	-	195,132,848	916,444,906	144,939,218	30,078,842	عادية (مقبولة المخاطر)
762,961,825	-	362,758,749	338,502,046	35,584,485	26,116,545	تتطلب اهتمام خاص
2,360,292,106	-	473,656,520	1,329,444,462	93,769,554	463,421,570	غير منتجة:
91,403,276	-	2,731,578	74,056,754	9,068,360	5,546,585	دون المستوى
230,126,955	-	9,451,634	171,224,502	25,065,535	24,385,283	مشكوك فيها
2,038,761,875	-	461,473,308	1,084,163,205	59,635,660	433,489,702	ردئية
4,409,849,744	-	1,031,548,117	2,584,391,413	274,293,257	519,616,957	المجموع
						منها:
28,419,688	-	-	-	28,014,876	404,813	تأمينات نقدية
342,000,000	-	0	342,000,000	-	-	كفالات مصرفية مقبولة
3,540,541,618	-	1,020,971,415	2,239,570,631	246,278,382	33,721,190	عقارية
-	-	-	-	-	-	أسهم متداولة
498,888,438	-	10,576,703	2,820,781	-	485,490,954	سيارات وآليات

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

الديون المجدولة:

هي تلك الديون التي سبق وأن صُنفت كذمم بيوع مؤجلة وأرصدة تمويلات غير منتجة وأُخرجت من إطار ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات غير المنتجة بموجب جدولة أصولية وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وقد بلغ إجماليها كما في نهاية السنة الحالية 39,671,265 ليرة سورية، منها 37,924,340 ليرة سورية معاد جدولتها بموجب قلب الدين (مقابل 68,700,709 ليرة سورية، منها 54,066,393 ليرة سورية معاد جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الديون المعاد هيكلتها:

يقصد بإعادة الهيكلة إعادة ترتيب وضع ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات من حيث تعديل الأقساط أو إطالة عمر التمويل أو تأجيل بعض الأقساط أو تمديد فترة السماح... الخ، وتم تصنيفها كديون تتطلب اهتمام خاص، وقد بلغ إجماليها كما في نهاية السنة الحالية 138,201,404 ليرة سورية، وهي كلها معاد جدولتها بموجب قلب الدين (مقابل 366,721,365 ليرة سورية، منها 364,586,199 ليرة سورية معاد جدولتها بموجب قلب الدين كما في نهاية السنة السابقة).

الضمانات المحتفظ بها والتحسينات الائتمانية:

يعتمد المصرف على عدة أساليب وممارسات لتخفيف مخاطر الائتمان، منها الحصول على ضمانات حيث يتم قبول الضمانات وفق معايير وأسس معتمدة مصنفة حسب العمليات الائتمانية مع المؤسسات التجارية وحسب العمليات الائتمانية مع الأفراد، إذ يتم قبول الرهونات العقارية للمباني السكنية والعقارات والأوراق المالية والسيارات والضمانات النقدية.

و تقوم سياسة البنك على التأكد والتحقق من صحة الضمانات المقدمة وموائمتها ومطابقتها ومتابعة تجديدها حسب الحاجة ويتم تقييمها وفق قرارات وتعليمات مصرف سورية المركزي المتعلقة بهذا الشأن.

من الممكن أن تتعرض الضمانات العقارية لخطر مباشر يؤثر على القيمة السوقية لها أو يعيق موضوع التنفيذ القانوني عند البيع في المزاد العلني نتيجة الظروف التي يمكن أن تتعرض لها المنطقة الجغرافية التي وجدت فيها هذه العقارات، ولتدارك هذا الخطر يتم مراقبة القيمة السوقية للضمانات ويتم مراجعة القيمة السوقية لها عند تجديد التسهيلات وكلما دعت الحاجة لذلك ويتم إجراء التخمين العقاري إن أمكن ويتم التحفظ على نسبة من القيمة السوقية تتناسب وواقع المنطقة التي يوجد بها العقار، ويتم دراسة مدى كفاية المخصصات التي يتم تشكيلها لمواجهة صافي مديونية الزبائن وفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف رقم 597 لعام 2009 ورقم 902 لعام 2012.

اختبارات الجهد للمحفظة الائتمانية:

قام البنك بإجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:

- هبوط تصنيف 65% من قيمة صافي الديون المصنفة بتصنيف الديون العادية لتصبح ضمن تصنيف ديون تتطلب اهتمام خاص، وكانت نتيجة هذا الاختبار أن يتم تشكيل مخصص بقيمة 37,431,675 ل.س.
- هبوط تصنيف 90% من الديون المصنفة ضمن تصنيف الديون التي تتطلب اهتمام خاص الممنوحة دون ضمانات مقبولة إلى تصنيف ديون دون المستوى، وكانت نتيجة هذا الاختبار أن يتم تشكيل مخصص بقيمة 183,914,114 ل.س.
- انخفاض بقيمة الضمانات العقارية المقبولة المرهونة من أكبر 12 عميل من عملاء المصرف بنسبة 50% مع انخفاض تصنيف الديون المصنفة بتصنيف ديون عادية لتصبح بتصنيف ديون تتطلب اهتمام خاص، وكانت نتيجة هذا الاختبار أن يتم تشكيل مخصص بقيمة 157,356,543 ل.س.

وقد تم اعتماد السيناريو الثاني الأكثر تحوطاً وتم تشكيل مخصصات إضافية بقيمة 183,914,114 ل.س.. كما تم إجراء اختبارين نوعيين يهدفان إلى تسليط الضوء على الخطر الذي يهدد كل من كبار العملاء والضمانات العقارية المرهونة لصالح المصرف بهدف إدارة ملفات هؤلاء العملاء بالشكل الذي يجعل المصرف متحوطاً بعد أن أدرك حجم هذه المخاطر.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

التركز الجغرافي

يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب التوزيع الجغرافي وكما يلي:
(توزع حسب بلد الإقامة للطرف المقابل)

المنطقة الجغرافية	داخل القطر	دول الشرق الأوسط الأخرى	أوروبا	آسيا *	أفريقيا *	أمريكا	دول أخرى	الإجمالي
البنـد								
أرصـدة لدى مصارف مركزية	14,057,016,388	-	-	-	-	-	-	14,057,016,388
إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	16,677,205,977	17,738,361,229	4,576,863,329	-	-	-	-	38,992,430,535
حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	-	5,754,830,426	59,529,605	-	-	-	-	5,814,360,031
ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة الأنشطة التمويلية بالـصافي								
للأفراد	9,047,867	-	-	-	-	-	-	9,047,867
التمويلات العقارية	444,997,641	-	-	-	-	-	-	444,997,641
للشركات:								
الشركات الكبرى	34,332,162,237	-	-	-	-	-	-	34,332,162,237
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (SMEs)	997,901,444	-	-	-	-	-	-	997,901,444
للحكومة والقطاع العام	-	-	-	-	-	-	-	-
الإجمالي / 2015/12/31	66,518,331,553	23,493,191,656	4,636,392,934	-	-	-	-	94,647,916,143
الإجمالي / 2014/12/31	25,755,008,839	37,359,666,892	2,385,443,158	-	-	-	-	65,500,118,889

* باستثناء دول الشرق الأوسط

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

التركز حسب القطاع الاقتصادي
يوضح الجدول التالي التركيز في التعرضات الائتمانية حسب القطاع الاقتصادي:

القطاع الاقتصادي		مالي							البند	
إجمالي	أخرى	حكومة وقطاع عام	أفراد	زراعة	عقارات	تجارة	صناعة	مالي		
14,057,016,388	-	-	-	-	-	-	-	14,057,016,388	أرصدة لدى مصارف مركزية	
38,992,430,535	-	-	-	-	-	-	-	38,992,430,535	- إيداعات وحسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة ثلاثة أشهر أو أقل	
5,814,360,031	-	-	-	-	-	-	-	5,814,360,031	- حسابات استثمار وشهادات لدى المصارف ومؤسسات مصرفية لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر	
35,784,109,189	563,104,990	-	527,621,567	25,539,943	567,956,388	31,354,067,369	2,745,818,932	-	ذمم البيوع المؤجلة وأرصدة التمويلات	
94,647,916,143	563,104,990	-	527,621,567	25,539,943	567,956,388	31,354,067,369	2,745,818,932	58,863,806,954	الإجمالي / 2015/12/31	
65,500,118,889	912,689,085	-	646,343,012	14,406,745	485,452,669	2,760,359,580	1,746,644,941	58,934,222,856	الإجمالي / 2014/12/31	

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

1. مخاطر السوق:

هو الخطر الذي يتعرض له البنك نتيجة للتغيرات المعاكسة في قيمة أدواته المالية بسبب التغيرات في المعدلات أو الأسعار بالسوق وتشمل ما يلي:

- التغير في معدلات أسعار الفائدة كمؤشر ومعدلات الربح.
- التغير في معدلات أسعار الصرف الأجنبي.
- التغير في أسعار الأوراق المالية.
- التغير في أسعار السلع.

بهدف قياس مخاطر السوق قام المصرف بوضع حدود قصوى وحدود دنيا لا يسمح بتجاوزها فيما يتعلق بمخاطر مراكز القطع المفتوحة ومخاطر المجموعة المصرفية لبنك الشام ومخاطر البنوك المراسلة المحلية والبنوك المراسلة الخارجية ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالعملة المحلية وتراجع هذه الحدود دورياً وتعديل بما يتناسب مع نشاط المصرف، كما قام المصرف بتأمين أنظمة معلوماتية تتيح مراقبة المخاطر السوقية التي يواجهها المصرف في عمله لتقارن بالحدود المسموح بهان كما تؤمن هذه الأنظمة مراقبة الموجودات والمطلوبات ليتم اتباع منهج تحليل فجوة الاستحقاق للنظر في الفجوات المتشكلة وإدارتها بشكل منسجم مع القرار والتعاميم الصادرة.

لقياس احتياجات التمويل الصافية يقوم المصرف بحصر التدفقات النقدية الداخلة والتدفقات النقدية الخارجة المستحقة مع الالتزامات النقدية التي تنتج عن الحسابات خارج الميزانية ومن ثم يتم تقدير الاحتياجات النقدية المستقبلية ويتم تحديد المصادر المحتملة لتلبية هذه الاحتياجات عن طريق تحليل سلم الاستحقاقات ما بين الفائض والعجز لكل فترة زمنية ويتم دراسة الحلول الممكنة.

يقوم المصرف بإجراء اختبارات ضغط لتحديد حجم الخطر الناتج عن تقلبات حادة وتغيرات في العوامل التي تعتبر مصدر خطر من المخاطر السوقية على أنشطة المصرف كما تأخذ اختبارات الضغط المخاطر التي تواجهها البنوك المراسلة بعين الاعتبار ويتم احتساب الاحتياجات التمويلية الخاصة بنسبة السيولة الإجمالية وبالليرات السورية بعد إجراء اختبارات الضغط وصولاً إلى النسب القانونية المسموح بها والحدود الدنيا المعتمدة لدى المصرف.

سياسة إدارة مخاطر السوق:

- التعرف على المخاطر السوقية التي يواجهها البنك في عمله المصرفي وتقدير الخسائر الممكن حدوثها نتيجة هذه المخاطر وتحديد المخففات.
- إعداد الدراسات التحليلية لمخاطر السوق ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المتوقعة والاستثمار في ضوء هذه الدراسات.
- وضع حدود للاستثمار على مستوى البلاد - العملة - السوق - الأداء والطرف المقابل.
- وضع آليات للحد من مخاطر السلع والمخزون من خلال اعتماد الشراء مع حق الرجوع ووعد الشراء الملزم.
- تشكيل مخصصات مناسبة لتخفيض مخاطر تغير العوائد.
- تحقيق التنوع في محفظة البنك بحيث تحقق التنوع الجغرافي وتنوع العملات وإدارة مراكز العملات التشغيلية وإدارة هذه المخاطر بما يتناسب مع قرارات مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي من حيث الحدود المسموح بها.
- تحقيق التمازج بين السياسة المتحفظة والمعتدلة.

الإفصاحات الوصفية:

- يقوم البنك باستخدام تحليل الحساسية (Sensitivity Analysis) لقياس كل نوع من أنواع مخاطر السوق (هوامش أو معدلات) للمرابحة واسعار صرف العملات، إذ يتم دراسة نسب أرباح التمويل وحجم العمليات التمويلية المتوقعة لفترة قادمة للوصول إلى أرباح تمويلية متوقعة وبعد أن يتم تحديد تكلفة النقد والنسبة المستهدفة التي يتم من خلالها توزيع عائد على الودائع الآجلة المودعة في المصرف يتم إجراء تحليل حساسية من حيث حجم التمويلات المتوقع منحها ونسبة الأرباح الممكن استيفائها على هذه التمويلات وحصّة البنك كمضارب والودائع المستقطبة للنظر في الأثر المحتمل لهذا التحليل على نسبة العائد على الودائع التي يمكن توزيعها وما يرافق ذلك من الأثر النهائي على قائمة الدخل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

- أما فيما يخص تحليل حساسية أسعار صرف العملات فيتم بشكل يومي مراقبة مراكز القطع المفتوحة بحيث لا يتجاوز مركز القطع التشغيلي الصافي +/ -5% من الأموال الخاصة الصافية للبنك وأن لا يتجاوز مركز القطع الإجمالي نسبة 60% من الأموال الخاصة الصافية وبموجب التغيرات اليومية يتم استقرار تغيرات أخرى يتم من خلالها إجراء تحليل الحساسية للحكم على ما ستؤول إليه النسب المذكورة من حيث الحدود المسموحة والمنصوص عنها بموجب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362 وتعديلاته اللاحقة، ويؤخذ بعين الاعتبار إجراء تحليل حساسية على سعر صرف العملة المحلية للنظر في الأثر المحتمل على قيمة المراكز المفتوحة وقيم التوظيفات التي تشكل حدود التركيزات القائمة في البنوك المراسلة الناتجة عن ارتباطها بحجم الأموال الخاصة الصافية.

- يقوم المصرف بشكل يومي بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية وفق السيناريوهات التالية:

- استثناء بعض الحسابات الخاصة بكبار العملاء لمراقبة أثر هذا الاستثناء على نسب السيولة.
- استثناء أكبر الحسابات تركزاً في الحسابات الجارية لمراقبة الأثر الحاصل على ما ذكر.
- استثناء 50% من قيمة الحسابات الجارية.
- استثناء 2% من كل من الحسابات الجارية والودائع الآجلة.
- استثناء الحسابات الجارية كلياً.

بناء على تحليل الحساسية الذي يتم إجراؤه يتم التوجيه لتعزيز النسب المتدنية في نتائجها والتي تقترب من الحد الأدنى المسموح به وهو النسب المحددة بموجب قرارات مجلس النقد والتسليف التي تبلغ 30% لكافة العملات بحيث لا تنقص نسب السيولة بالليرة السورية عن 20%.

يذكر أن إدارة المخاطر هي عضو في لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات في المصرف التي تهتم بدراسة نسب السيولة وربحية التمويلات وأثر تغير نسب أرباح التسهيلات على نسبة العائد الموزعة على الودائع المصرفية القائمة ومراقبة تكلفة النقد، كما تقوم اللجنة بدراسة آجال الاستحقاق وطرق معالجة الفجوات السالبة. يقوم مجلس الإدارة بوضع حدود لقيم المخاطر المقبولة ويتم مراقبة ذلك من قبل لجنة إدارة الموجودات والمطلوبات بشكل دوري إذ تعقد اللجنة اجتماعاً دورياً لمناقشة وتداول ما تم ذكره بهذا الخصوص، إلا أن المراقبة اليومية والاحتساب اليومي لكل من حدود مراكز القطع المفتوحة ونسب السيولة اليومية بكافة العملات وبالليرة السورية وبالعملات الأجنبية تقوم بها إدارة المخاطر وإدارة الرقابة المالية إذ يتم بشكل يومي الوقوف على هذه الحدود ومراقبتها والتوجيه لضمان سير الأعمال ضمن الحدود المحددة من قبل مجلس الإدارة.

تقوم إدارة المخاطر بمراقبة المخاطر المنوطة بالبنوك المراسلة من حيث تصنيف تلك البنوك حسب تصنيف شركات التصنيف العالمية وتصنيف الدول التي تتواجد بها هذه البنوك وتراقب الحدود الموافق عليها من قبل مجلس الإدارة من حيث التوظيف والإيداع والاستثمار في هذه البنوك ضمن الحدود القصوى المنصوص عنها في قرار مجلس النقد والتسليف رقم 501 لعام 2009 وتعديلاته اللاحقة الذي يتناول الحدود القصوى للتركيزات في البنوك المراسلة كنسبة من الأموال الخاصة الصافية للمصرف مع الأخذ بعين الاعتبار نسب التثقيف المعتمدة بناء على تصنيف هذه البنوك لاحتساب الحد الأقصى المسموح به.

كما تعتمد دائرة المخاطر إلى مراقبة التصنيف الدوري الصادر عن شركات التصنيف الائتماني للنظر في قيمة الحد الأقصى بهدف منع التجاوز الممكن حدوثه في حال هبوط تصنيف أحد البنوك المراسلة للبنك مع مراقبة عناصر المخاطر الأخرى بهدف التحوط، هذا ويتم الوقوف على تجديد سقف هذه البنوك فور استحقاقها ومراقبة عملية تجديدها.

أ- مخاطر معدل العائد:

تختلف مخاطر معدل العائد عن مخاطر سعر الفائدة من حيث أن المؤسسات التي تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية تهتم بنتائج انشطتها الاستثمارية والتمويلية في نهاية فترة حياة الاستثمار والبضائع وبالتالي تعتبر المخاطر المصاحبة لهامش الربح منخفضة لأن البنك يقبل الودائع المستحقة للأرباح على أساس المضاربة دون أن يتعهد مسبقاً بأية أرباح لأصحاب حسابات الاستثمار المطلق إذ أنه وبموجب عقد المضاربة يتحمل المودع خسارة أمواله في حين يخسر البنك بصفته المضارب جهده، أما في حال الخسارة لأسباب التعدي والتقصير يتحمل البنك لكامل الخسارة

يقوم البنك بقياس مخاطر السوق بطريقة القياس المعيارية القائمة على قياس مخاطر أسعار العوائد للأوراق المالية المحتفظ بها بغرض المتاجرة عن طريق تثقيفها ومن ثم قياس مخاطر العوائد على الأوراق المالية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

والصكوك ذات المعدل المعلوم بهدف تحديد مخاطر السوق العامة المرتبطة بسعر العائد ومن ثم تخصيص جزء من رأس المال بهدف تغطية مخاطر تغير أسعار العوائد والبنك لم يقيم بشراء أي أدوات مالية بغرض المتاجرة ولم يشكل أي محفظة أوراق مالية.

يتعرض البنك لمخاطر أسعار الصرف ومخاطر الدول والبنوك الخارجية ويلجأ البنك لتخفيف هذه المخاطر إلى وضع سقوف وحدود للتعاملات بالعملات الأجنبية ومراكز القطع وسقوف للدول والبنوك المختلفة بشكل يحقق التنوع الجيد مما يساهم بعدم تركيز المخاطر، كما يتعرض البنك إلى مخاطر انخفاض الودائع ومخاطر تغيرات العائد الموزع لذا يقوم البنك بأخذ هامش أمان عند تسعير المراجعات بحيث يتجاوز معدل العائد السائد في السوق لتغطية هذه المخاطر.

يتعرض البنك لمخاطر معدل العائد نتيجة لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطلوبات حسب الآجال الزمنية المتعددة، ويقوم البنك بإدارة هذه المخاطر عن طريق تحديد نسب معدلات الأرباح المستقبلية وفق توقعات ظروف السوق وتطوير أدوات جديدة تتوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال استراتيجية إدارة المخاطر لدى البنك، هذا ويتم تطبيق القرارات الصادرة عن مجلس النقد والتسليف ومصرف سورية المركزي بخصوص إدارة الفجوات ضمن الفترات الزمنية المحددة في هذه القرارات، وفي هذا الصدد وللتخفيف من المخاطر تتم موازنة آجال استحقاق الموجودات والمطلوبات ودراسة الفجوات ودراسة اتجاهات عوائد الاستثمار وأسعار الصرف المستقبلية والاستثمار في ضوء هذه الدراسات التي تجري عمليات تحليل حساسية لأرباح البنك ومعدل العوائد والأرباح.

ب- المخاطر التجارية المنقولة

هي المخاطر الناجمة عن الموجودات التي يديرها البنك نيابة عن أصحاب الاستثمار والتي يتم تحميلها فعلياً على رأس مال البنك لأنها تتبع إجراء التنازل عن جزء من نصيبها أو كل نصيبها في أرباح المضارب من هذه الأموال لأصحاب حسابات الاستثمار حينما توجد ضرورة لذلك نتيجة لضغوط تجارية بهدف زيادة العائد الذي كان سيدفع في المقابل لأصحاب هذه الحسابات ويسري هذا بشكل خاص على حسابات الاستثمار المطلقة المشاركة في الأرباح وهذا يعني أن معدل العائد المدفوع لأصحاب حسابات الاستثمار يعدل على حساب نصيب مساهمي البنك في الأرباح، وينشأ ذلك إما نتيجة لمخاطر معدل العائد عندما تستثمر أموال حسابات الاستثمار في موجودات مثل المرابحة بفترة استحقاق طويلة نسبياً وبمعدل عائد لا يلبي التوقعات الحالية في السوق أو نتيجة لمخاطر سوق أخرى، وبهذا الصدد يقوم البنك بالتحكم بنسبة المضارب وإدارة مخاطر السيولة مع الاحتفاظ بمعدل كفاية رأس مال يكفي لمواجهة المخاطر التجارية المنقولة.

ج- المخاطر الخاصة بالعقود

هي المخاطر التي تحول إلى المساهمين من أجل حماية أصحاب الحسابات الاستثمار من تحمل بعض أو كل المخاطر التي يكونون معرضين لها تعاقدياً في عقود التمويل بالمضاربة. وفقاً لعقد المضاربة والذي يتم بموجبه المشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر، يتحمل أصحاب حسابات الاستثمار المطلقة، من حيث المبدأ، المخاطر الناشئة عن الموجودات التي تم استثمار أموالهم فيها، ولكنهم يستفيدون من المخاطر التجارية المنقولة التي تتحملها مؤسسة الخدمات المالية الإسلامية، وتتحقق هذه المشاركة في المخاطر من خلال إنشاء واستخدام الاحتياطات المختلفة مثل احتياطي معدل الأرباح، ودعم حصة المضارب من الأرباح لأجل تعديل العوائد القابلة للدفع إلى أصحاب حسابات الاستثمار من تعرضهم لمخاطر تقلب العوائد الإجمالية الناتجة عن المخاطر المصرفية، وبالتالي تمكين سداد العوائد التنافسية في السوق

يقوم البنك بالافصاح عن سياسة الحصص النسبية لمختلف عقود التمويل وتخصيص راس مال لمختلف أنواع عقود التمويل الإسلامي وذلك من خلال معيار الإفصاح لتعزيز الشفافية وانضباط السوق الخاص بالمؤسسات المالية الإسلامية.

د- مخاطر العملات الأجنبية

هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار العملات الأجنبية حيث تعتبر الليرة السورية عملة الأساس للبنك وتتم مراقبة العملات الأجنبية بشكل يومي من خلال الوقوف على نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي الذي يجب أن لا يتجاوز +/ -5% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي للمصرف، وتتم أيضاً مراقبة مركز القطع الإجمالي الذي يجب أن لا يتجاوز ما نسبته 60% من قيمة الأموال الخاصة بالصافي هذا

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

وتعتمد السياسة العامة للبنك في إدارة العملات الأجنبية على أساس تصفية المراكز أولاً بأول وتغطية المراكز المطلوبة حسب احتياجات العملاء من الاعتمادات المستندية والحوالات وبوالص التحصيل. لا يتعامل البنك مع المشتقات المالية كعقود الصرف الآجلة أو عقود مقايضة العملة الأجنبية ولا يقوم بأي عمليات تغطية تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية. يقوم البنك بالاحتفاظ بفجوة موجبة لكافة العملات الأجنبية بحيث أن الموجودات بكل عملة أجنبية أكبر من التزامات البنك بهذه العملة.

هـ- مخاطر اسعار الاسهم

تنتج مخاطر أسعار الأسهم عن التغير في القيمة العادلة للاستثمارات في الأسهم إلا أن البنك لم يقيم بالاستثمار في سوق الأدوات المالية عن طريق شراء أسهم بهدف المضاربة أو تحصيل عوائد، إذ لا توجد لدى المصرف سوى أسهم حقوق الملكية الخاصة به المدرجة في سوق دمشق للأوراق المالية.

و- مخاطر السلع:

تنشأ مخاطر السلع عن التقلبات في قيمة الموجودات القابلة للتداول أو الإجارة أو قيد الاستثمار أو قيد التصفية وترتبط بالتقلبات الحالية والمستقبلية حيث يتعرض البنك إلى خطر تقلب أسعار السلع المشتراة المدفوعة بالكامل بعد إبرام عقود السلم وخلال فترة الحياة وإلى خطر تقلب في القيمة المتبقية للموجودات المؤجرة كما في نهاية مدة الإجارة إن كان يمارس هذين النوعين من التسهيلات الائتمانية، إلا أن المصرف قد حدد منتجات يمارس بها نشاطه التمويلي القائمة على تطبيق مبادئ الشريعة الإسلامية عن طريق حصر المنتجات الائتمانية بمنتج المرابحة حالياً الذي يجنب البنك الاحتفاظ بالسلعة لفترة طويلة إذ أن الفترة الفاصلة ما بين شراء البضائع وبيعها لا تتضمن المخاطر التي تتضمنها منتجات السلم والإجارة المنتهية بالتسليم وغيرها من المنتجات المصرفية الإسلامية، إذ يتحمل البنك مخاطر وجود عيوب مخفية في السلعة الممولة نتيجة قيامه بشرائها من مورديها بشكل يهدف لبيعها لعميل البنك، وفيما يخص نكول عميل البنك عن شراء السلعة بعد قيام البنك بشرائها يقوم البنك بالتحوط من هذا النوع من الخطر عن طريق تضمين عقد شراء البضاعة حق الرجوع على المورد خلال فترة زمنية محددة، ويقوم البنك بتنفيذ هذا الحق في حال نكول العميل عن شراء السلعة من البنك.

يقوم البنك باستخدام أساليب التوقعات المناسبة لتقييم القيمة المحتملة لهذه الموجودات مع الأخذ بعين الاعتبار العوامل المؤثرة على سعر السلع (مستوى التضخم-سعر الصرف-الظروف الاقتصادية-تكلفة الإنتاج-مدى توفر البديل-الاستقرار السياسي).

ز- مخاطر العملات

مخاطر العملات الأجنبية هي المخاطر الناتجة عن تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة التغير في أسعار الصرف للعملات الأجنبية مع الاعتبار أن الليرة السورية عملة الأساس للبنك، وتتم إدارة مخاطر العملات الأجنبية فيما بينها بناء على تحديد حد أقصى للخسارة اليومية في عمليات الفوركس. وفيما يلي أثر سيناريو زيادة سعر صرف العملات الأجنبية 10%:

2015		ليرة سورية	
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	14,107,702,608	1,410,770,261	1,379,132,621
يورو (دائن)	20,863,825	2,086,383	1,564,787
جنيه استرليني (دائن)	4,633,822	463,382	347,537
ين ياباني (دائن)	8,438,718	843,872	632,904
عملات أخرى (مدين)	(1,504,661,947)	(150,466,195)	(112,849,646)

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

2014	ليرة سورية		
العملة	مركز القطع	الأثر على الأرباح والخسائر قبل الضريبة	الأثر على حقوق الملكية
دولار أمريكي (دائن)	7,271,216,840	727,121,684	734,130,905
يورو (دائن)	2,635,906	263,591	197,693
جنيه استرليني (دائن)	2,854,876	285,488	214,116
ين ياباني (مدين)	(55,202)	(5,520)	(4,140)
عملات أخرى (دائن)	310,809,802	31,080,980	23,310,735

اختبارات الجهد:

- بهدف التعرف على حجم المخاطر السوقية المحتملة فقد تم إجراء عدة اختبارات جهد وفق الفرضيات التالية:
- اختبارات الجهد على المجموعة المصرفية لبنك الشام
 - اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للمجموعة المصرفية لبنك الشام ليصبح في الشريحة التالية الأكثر خطورة:
 - بعد تطبيق الاختبار بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيل 12,8 مليار ل.س وقد تجاوزت الحد الأقصى المسموح به بمقدار 3,1 مليار ل.س.
 - بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل وخارج الميزانية بعد التثقيل 17,7 مليار ل.س وقد شكلت تجاوز بقيمة 3,1 مليار ل.س عن الحد الأقصى المسموح به لهذه المجموعة.
 - اختبار أثر انخفاض سعر صرف العملة المحلية بنسبة 10%:
 - بعد تطبيق الاختبار بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيل 10,6 مليار ل.س وقد شكلت تجاوزاً بقيمة 875 مليون ل.س عن الحد الأقصى المسموح به.
 - بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل وخارج الميزانية بعد التثقيل 14,6 مليار ل.س وقد شكلت تجاوز بقيمة 45,3 مليون ل.س عن الحد الأقصى المسموح به لهذه المجموعة.
 - اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنك التجاري الكويتي ليصبح في الشريحة التالية الأكثر خطورة بالإضافة إلى أثر انخفاض سعر صرف العملة المحلية بنسبة 10%:
 - بعد تطبيق الاختبار بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل الميزانية بعد التثقيل 14,1 مليار ل.س وقد شكلت تجاوزاً بقيمة 4,4 مليار ل.س عن الحد الأقصى المسموح به.
 - بلغت قيمة الأرصدة القائمة داخل وخارج الميزانية بعد التثقيل 19,5 مليار ل.س وقد شكلت تجاوز بقيمة 4,9 مليار ل.س عن الحد الأقصى المسموح به لهذه المجموعة.
 - هذا وقد تم إجراء اختبارات جهد للحسابات خارج الميزانية وفقاً للسيناريوهات المذكورة ولم يظهر تجاوز عن حدود المخاطر المقبولة.
 - اختبارات جهد على البنوك المراسلة الخارجية:
 - اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنوك المراسلة ليصبح ضمن الشريحة التالية الأكثر خطورة. كانت حدود مخاطر تلك البنوك ضمن الحدود المقبولة.
 - اختبار أثر انخفاض سعر صرف العملة المحلية بنسبة 10% بقيت مخاطر تلك البنوك ضمن الحدود المقبولة.
 - اختبار أثر هبوط التصنيف الائتماني للبنوك المراسلة ليصبح ضمن الشريحة التالية الأكثر خطورة بالإضافة إلى أثر انخفاض سعر صرف العملة المحلية بنسبة 10% بقيت مخاطر تلك البنوك ضمن الحدود المقبولة.
 - اختبارات جهد على مراكز القطع المفتوحة:
 - أثر هبوط سعر صرف العملة المحلية بنسبة 10%:
 - نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي: -2.81% ما زالت ضمن الحدود القانونية المسموح بها.
 - نسبة مركز القطع الإجمالي: 20.97% ما زالت ضمن الحدود القانونية المسموح بها.
 - أثر هبوط سعر صرف العملة المحلية بنسبة 15%:
 - نسبة مركز القطع التشغيلي الصافي: -2.91% ما زالت ضمن الحدود القانونية المسموح بها.
 - نسبة مركز القطع الإجمالي: 21.92% ما زالت ضمن الحدود القانونية المسموح بها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

فجوة العائد

الجمالي	أكثر من سنة	أكثر من 9 أشهر إلى سنة	أكثر من 6 أشهر إلى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر إلى 6 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام	
ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	2015
الموجودات								
22,032,236,070	-	2,607,656,266	-	2,943,520,000	4,832,715,304	8,060,000,500	3,588,344,000	أرصدة لدى المصارف والمؤسسات المالية
35,784,109,189	1,214,396,162	1,237,534,096	1,149,116,495	3,090,480,962	23,498,624,908	4,054,422,424	1,539,534,142	دعم وأرصدة الأنشطة التمويلية
-	-	-	-	-	-	-	-	إجارة منتهية بالتمليك
-	-	-	-	-	-	-	-	الاستثمارات والمساهمات
57,816,345,259	1,214,396,162	3,845,190,362	1,149,116,495	6,034,000,962	28,331,340,212	12,114,422,924	5,127,878,142	مجموع الموجودات
المطلوبات								
20,020,430	-	-	3,495,430	-	16,000,000	-	525,000	تأمينات نقدية
40,000,000	-	-	-	-	-	-	40,000,000	أرصدة الوكالات الاستثمارية المطلقة
60,020,430	-	-	3,495,430	-	16,000,000	-	40,525,000	مجموع المطلوبات
4,351,748,272	379,994,604	506,601,302	580,340,487	894,287,759	1,248,616,832	428,590,461	313,316,827	أصحاب الاستثمار المطلق
4,411,768,702	379,994,604	506,601,302	583,835,917	894,287,759	1,264,616,832	428,590,461	353,841,827	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب الاستثمار
53,404,576,555	834,401,558	3,338,589,060	565,280,578	5,139,713,202	27,066,723,380	11,685,832,463	4,774,036,314	الفجوة في كل فترة
53,404,576,555	52,570,174,997	49,231,585,937	48,666,305,360	43,526,592,157	16,459,868,777	4,774,036,314		الفجوة التراكمية

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

الاجمالي	أكثر من سنة	أكثر من 9 أشهر	أكثر من 6 أشهر	أكثر من 3 أشهر	أكثر من شهر إلى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام إلى شهر	حتى 7 أيام
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
35,860,641,329	2,029,585,512	235,843,402	1,882,109,727	974,218,710	5,224,143,952	11,837,035,788	13,677,704,238
11,825,572,859	148,075,248	610,111,452	2,009,259,908	4,901,454,354	1,194,565,160	611,496,314	2,350,610,423
24,035,068,468	1,881,510,264	(374,268,050)	(127,150,181)	(3,927,235,645)	4,029,578,791	11,225,539,474	11,327,093,815
	24,035,068,469	22,153,558,205	22,527,826,255	22,654,976,436	26,582,212,081	22,552,633,289	11,327,093,815

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

تحليل الحساسية لمخاطر العائد:

العملة	الفجوة	الاثـر على الأرباح والخسائر	الاثـر على حقوق الملكية
2015		%2	%2
ليرة سورية	28,088,805,358	561,776,107	421,332,080
دولار	19,189,493,750	383,789,875	287,842,406
يورو	5,070,031,781	101,400,636	76,050,477
عملات أخرى	221,844,000	4,436,880	3,327,660

العملة	الفجوة	الاثـر على الأرباح والخسائر	الاثـر على حقوق الملكية
2014		%2	%2
ليرة سورية	(731,628,008)	(14,632,560)	(10,974,420)
دولار	8,675,960,603	173,519,212	130,139,409
يورو	13,103,985,610	262,079,712	196,559,784
عملات أخرى	1,105,240,000	22,104,800	16,578,600

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

العملية البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	ين ياباني	فرنك سويسري	أخرى	إجمالي
2015							
الموجودات							
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	4,794,524,869	1,486,966,118	4,274,693	-	-	1,920,765	6,287,686,444
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	23,426,526,460	16,345,709,005	9,552,206	8,438,718	8,821,307	574,871,178	40,373,918,875
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	3,367,460,526	-	-	-	-	-	3,367,460,526
صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	184,453	125,365	-	-	-	-	309,817
استثمارات عقارية	-	-	-	-	-	-	-
ممتلكات ومعدات	-	-	-	-	-	-	-
موجودات غير ملموسة	-	-	-	-	-	-	-
موجودات أخرى	52,026,453	16,448,894	-	-	-	5,744,488	74,219,835
وديعة مجمدة لدى مصرف سورية المركزي	1,452,966,742	-	-	-	-	-	1,452,966,742
مجموع الموجودات	33,093,689,502	17,849,249,381	13,826,898	8,438,718	8,821,307	582,536,432	51,556,562,239
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين							
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	14,299,965,664	12,470,016,205	7,490,700	-	17,348,940	2,015,544,920	28,810,366,429
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	3,678,145,134	1,903,700,686	1,702,376	-	-	46,399,657	5,629,947,853
تأمينات نقدية	106,768,043	3,279,792,618	-	-	-	-	3,386,560,661
مطلوبات أخرى	42,475,576	93,181,696	-	-	-	16,726,169	152,383,441
مجموع المطلوبات	18,127,354,416	17,746,691,206	9,193,076	-	17,348,940	2,078,670,745	37,979,258,384
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	858,632,478	81,694,350	-	-	-	-	940,326,828
حقوق المساهمين	-	-	-	-	-	-	-
حقوق الأقلية	-	-	-	-	-	-	-
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	18,985,986,894	17,828,385,556	9,193,076	-	17,348,940	2,078,670,745	38,919,585,212
صافي التركيز داخل الميزانية	14,107,702,608	20,863,825	4,633,822	8,438,718	(8,527,633)	(1,496,134,314)	12,636,977,027
التزامات محتملة خارج الميزانية	-	-	-	-	-	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

التركز في مخاطر العملات الأجنبية:

العملة البند	دولار أمريكي	يورو	جنيه استرليني	بن ياباني	فرنك سويسري	أخرى	إجمالي
2014							
الموجودات							
مجموع الموجودات	21,457,595,935	35,203,193,691	8,532,725	4,990,507	10,950,119	1,370,080,138	58,055,343,114
المطلوبات وحقوق أصحاب ودائع الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين							
إجمالي المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق وحقوق المساهمين	14,186,379,095	35,200,557,785	5,677,849	5,045,709	10,364,641	1,059,855,814	50,467,880,892
صافي التركيز داخل الميزانية	7,271,216,840	2,635,906	2,854,876	(55,202)	585,478	310,224,324	7,587,462,222
التزامات محتملة خارج الميزانية	-	-	-	-	-	-	-

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

1. مخاطر السيولة:

تتمثل مخاطر السيولة في عدم قدرة المصرف على توفير التمويل اللازم لتأدية التزاماته في تواريخ استحقاقها وتمويله لزيادة الموجودات، وللوقاية من هذه المخاطر تقوم الإدارة بتنويع مصادر التمويل وإدارة الموجودات وإدارة نسب السيولة ومراقبتها يومياً.

يقوم المصرف بتقدير التدفقات النقدية المستقبلية ويحتفظ بنسبة كافية من السيولة وفق قرار مجلس النقد والتسليف الخاص بالسيولة رقم 588 / م.ن / ب 4 لعام 2009 الذي أوجب أن يحتفظ المصرف في كل يوم عمل بنسبة سيولة بكافة العملات لا تقل عن 30% على أن لا تقل نسبة السيولة بالليرات السورية عن 20%. بلغت نسبة السيولة بالليرات السورية 62.39% كما في 31 كانون الأول 2015 بينما بلغت 60.58% كما في 31 كانون الأول 2014.

يشار إلى أن أعلى نسبة للسيولة بكافة العملات خلال عام 2015 كانت قد بلغت 132.25% بينما بلغت أدنى نسبة للسيولة خلال العام 93.78%.

قامت إدارة المصرف بمجموعة كبيرة من الخطوات الهادفة لتخفيض مخاطر السيولة:

- من ناحية إدارة الأصول: إدارة مكونات المحفظة الائتمانية بالشكل الذي يتناسب مع واقع السيولة القائم لدى المصرف.
- من ناحية إدارة المطلوبات: إصدار منتج الوكالة ومنتج الودائع لشهر وحملة إعلانية لجذب الودائع.
- من ناحية إدارة سعر العائد: تخفيض نسبة المضارب بهدف زيادة الودائع.
- من ناحية إدارة طرفي الميزانية: تشجيع الودائع التبادلية مع البنوك وإعطاء تمويلات بغطاء نقدي كامل.
- من ناحية إدارة الالتزامات خارج الميزانية: إصدار اعتمادات بغطاء نقدي كامل.

كما يقوم البنك أيضاً ووفق القوانين المرعية في سورية وحسب قرار مجلس الوزراء رقم 5938 بتاريخ 2 أيار 2011 بالاحتفاظ لدى مصرف سورية المركزي باحتياطي نقدي إلزامي على ودائع الزبائن بمعدل 5%. هذا وتتم مراقبة استحقاقات الموجودات والمطلوبات بصورة مستمرة للتأكد من توفر السيولة الكافية.

اختبارات الجهد على نسبة السيولة بالليرات السورية:

يقوم المصرف بإجراء اختبارات جهد على نسب السيولة اليومية لتحديد حجم مخاطر السيولة وفق عدة سيناريوهات معتمدة من قبل الإدارة ويتم تحديد احتياجات السيولة المطلوبة بناء على هذه السيناريوهات للوصول إلى نسب السيولة المحددة من قبل الإدارة والمحافظة عليها لتبقى أعلى من المعدلات المسموح بها.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

3.مخاطر السيولة
أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصصة)على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ البيانات المالية:

كما في 31 كانون الأول 2015											المبلغ بالآلاف الليرات السورية
الموجودات											
المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة الى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر الى سنة	أكثر من 6 أشهر الى 9 أشهر	أكثر من شهر الى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام الى شهر	حتى 7 أيام				
16,481,055	-	-	-	-	-	-	16,481,055	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي			
38,992,431	-	-	-	-	4,892,245	8,115,192	25,984,994	حسابات جارية وإيداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية			
5,814,360	-	-	2,607,656	218,395	2,988,309	-	-	إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية			
35,784,109	71,284	1,143,112	1,237,534	1,149,116	3,090,481	23,498,625	4,054,422	1,539,534	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية		
158,692	-	158,692	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو النصفية		
424,735	424,735	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية		
512,692	512,692	-	-	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ		
1,956	1,956	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة		
1,348	-	-	-	-	1,348	-	-	-	موجودات خيرية الدخل المؤجلة		
610,646	-	-	6,095	-	315,232	28,464	149,701	111,153	موجودات أخرى		
1,734,665	1,734,665	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي		
100,516,689	2,745,332	1,301,804	3,851,286	1,367,511	6,395,370	28,419,334	12,319,315	44,116,736	مجموع الموجودات		
32,237,669	-	-	-	-	-	-	-	32,237,669	الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية		
22,042,309	-	2,204,231	2,204,231	3,306,346	3,306,346	3,306,346	3,306,346	4,408,462	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء		
25,641,926	-	-	55,511	383,283	541,503	19,958,994	2,478,048	2,224,587	تأمينات نقدية		
115,892								115,892	ذمم دائنة		
184,308	177,435					-		6,873	مخصصات متنوعة		
80,653						80,653			مخصص ضريبة الدخل		
339,976	-	-	-	-	68,388	2,896	-	268,693	مطلوبات أخرى		
80,642,735	177,435	2,204,231	2,259,742	3,689,630	3,916,238	23,348,889	5,784,394	39,262,177	مجموع المطلوبات		
4,545,828	138,585	380,503	516,455	587,980	907,206	1,263,958	435,457	315,683	حقوق أصحاب الحسابات الاستثمار المطلق		
85,188,563	316,020	2,584,733	2,776,197	4,277,610	4,823,443	24,612,848	6,219,852	39,577,859	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق		
15,328,126	2,429,312	(1,282,929)	1,075,088	(2,910,099)	1,571,927	3,806,486	6,099,463	4,538,876	فجوة السيولة 2015		

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

أولاً: يلخص الجدول أدناه توزيع الموجودات والمطلوبات (غير مخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدى بتاريخ البيانات المالية:

المجموع	خمس سنوات فأكثر	من سنة الى خمس سنوات	أكثر من 9 أشهر الى سنة	أكثر من 6 أشهر الى 9 أشهر	أكثر من 3 أشهر الى 6 أشهر	أكثر من شهر الى 3 أشهر	أكثر من 7 أيام الى شهر	حتى 7 أيام	كما في 31 كانون الأول 2014		
									المبلغ بالآلاف الليرات السورية		
الموجودات											
10,909,446	-	-	-	-	-	-	-	10,909,446	نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي		
45,492,825	-	-	-	-	-	-	4,711,715	11,582,396	29,198,714	حسابات جارية وايداعات قصيرة الأجل لدى البنوك والمؤسسات المالية	
3,754,927	-	649,349	-	2,301,724	803,854	-	-	-	-	ايداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	
6,565,896	-	1,380,236	235,843	364,415	974,219	642,554	236,200	2,732,429	ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية		
1,389	-	1,389	-	-	-	-	-	-	-	صافي الموجودات قيد الاستثمار أو التصفية	
424,735	424,735	-	-	-	-	-	-	-	-	استثمارات عقارية	
321,010	321,010	-	-	-	-	-	-	-	-	الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	
4,609	4,609	-	-	-	-	-	-	-	-	موجودات غير ملموسة	
49,246	-	49,246	-	-	-	-	-	-	-	موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	
139,693	-	-	33,533	4,469	19,672	31,286	20,545	30,188	موجودات أخرى		
1,136,085	1,136,085	-	-	-	-	-	-	-	الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي		
68,799,861	1,886,440	2,080,221	269,377	2,670,607	1,797,745	5,385,555	11,839,141	42,870,777	مجموع الموجودات		
38,171,426	-	30,000	-	-	-	-	-	38,141,426	الحسابات الجارية وايداعات للبنوك والمؤسسات المالية		
8,346,350	-	834,635	834,635	1,251,952	1,251,952	1,251,952	1,251,952	1,669,270	أرصدة الحسابات الجارية للعملاء		
7,521,296	-	-	3,687	1,046,173	3,926,231	330,331	201,640	2,013,234	تأمينات نقدية		
72,205	-	-	-	-	-	-	-	72,205	ذمم دائنة		
147,656	-	88,554	-	-	-	6,126	-	52,976	مخصصات متنوعة		
4,230	-	-	-	-	-	4,230	-	-	مخصص ضريبة الدخل		
296,546	-	-	17,785	68	38,931	56,960	-	182,803	مطلوبات أخرى		
54,559,709	-	953,189	856,107	2,298,193	5,217,114	1,649,599	1,453,593	42,131,914	مجموع المطلوبات		
4,397,610	-	241,408	606,424	963,087	975,224	864,235	409,856	337,376	حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق		
58,957,319	-	1,194,597	1,462,531	3,261,280	6,192,338	2,513,833	1,863,449	42,469,290	مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق		
9,842,542	1,886,440	885,623	(1,193,155)	(590,673)	(4,394,593)	2,871,721	9,975,692	401,487	فجوة السيولة 2014		

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

ثانياً: بنود خارج بيان المركز المالي

31-كانون الأول-2015	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	3,239,556,540	-	-	3,239,556,540
السقوف غير المستغلة	3,227,245,776	-	-	3,227,245,776
الكفالات	452,261,951	-	-	452,261,951
المجموع	6,919,064,267	-	-	6,919,064,267

31-كانون الأول-2014	لغاية سنة	من 1 لغاية 5 سنوات	أكثر من 5 سنوات	المجموع
ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية	ليرة سورية
الإعتمادات والقبولات	6,102,736,291	-	-	6,102,736,291
السقوف غير المستغلة	2,316,595,864	-	-	2,316,595,864
الكفالات	382,285,215	-	-	382,285,215
المجموع	8,801,617,370	-	-	8,801,617,370

2. المخاطر التشغيلية:

و هي المخاطر التي يمكن أن تسبب خسائر للبنك والتي تنتج أما بسبب خلل في أنظمة الضبط الداخلي الناتجة عن عدم كفاية سياسات وإجراءات العمل المعتمدة أو بسبب أخطاء في الأنظمة التقنية المطبقة أو بسبب أخطاء يرتكبها الموظفين أو المخاطر المصاحبة لمنتجات المصرف المعتمدة والخدمات المصرفية المقدمة. يتم اعتماد المؤشر الأساسي لقياس مخاطر التشغيل ويتم تحديد المخاطر التشغيلية التي يتعرض لها البنك ويتم التحوط من المخاطر التشغيلية عن طريق مراجعة السياسات وإجراءات العمل وتحديثها بشكل يتوافق مع القرارات والقوانين الصادرة وما تقتضيه الفترة وتتم مراقبة الأنظمة التقنية مراقبة دقيقة ويتم اختبار كافة التطبيقات قبل اعتمادها وكذلك يتم إخضاع الموظفين لبرامج تدريبية تؤهلهم وتصل خبراتهم بشكل يمكنهم من فهم طبيعة العمل المصرفي المنوط بهم كما يتم دراسة منتجات المصرف وتحديد المخاطر المرافقة لها.

يتم الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- إقرار مصفوفة صلاحيات محددة وفق المستويات الإدارية ومستويات التعرض للمخاطر التشغيلية.
- فصل المهام بين الموظفين وعدم تكليف الموظفين بمهام ينشأ عنها تضارب مع مصالحهم الشخصية.
- تأمين الوقاية الكافية لموجودات وسجلات البنك.
- إجراء المطابقات للعمليات والحسابات والتحقق منها بشكل دوري.
- توفير إجراءات وأنظمة الضبط الداخلي لأي نشاط جديد ولأي أداة مالية جديدة.
- التأمين على موجودات البنك.
- وضع خطط للتدقيق الداخلي مبنية على المنهج القائم على المخاطر.
- وضع نظام ضبط داخلي محكم.
- وضع إجراءات الرقابة الشرعية للتأكد من شرعية الأنشطة المصرفية التي يقوم بها البنك.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية عمل مع إجراء اختبارات لها تضمن استمرار العمل إن حدثت أعطال قاسية (كتعطل الاتصالات وتوقف عمل مخدمات الأنظمة الأساسية).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

سياسة إدارة المخاطر التشغيلية:

- تحديد المخاطر التشغيلية الكامنة في النشاطات والعمليات والأنظمة ووضع الإجراءات الرقابية.
- التقييم الذاتي للمخاطر والإجراءات الرقابية عن طريق تقييم مدى تأثير العمليات والنشاطات التي يقوم بها البنك بما يمكن أن يتعرض له من مخاطر تشغيلية محتملة.
- تجميع المخاطر حسب نوعها بشكل يساعد على وضع الأولويات للخطوات والإجراءات الواجب إقرارها لمعالجة هذه المخاطر وفق نظام لإدارة المخاطر حسب النوع.
- وضع حدود للمخاطر التشغيلية لمختلف العمليات وفق مصفوفة محددة.
- وضع خطط طوارئ وخطط استمرارية العمل واختبارها لضمان قدرة البنك على الاستمرار في العمل وتخفيف الخسائر في حالات حدوث الأحداث القاسية.

مخاطر الأعمال:

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل قد تؤثر على المجموعة أو قطاع البنوك بصفة عامة كالأخطار السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج أعمال المجموعة وبهذا الصدد يتم تقييم المخاطر بشكل مستمر واتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل من أثر المخاطر المحتملة على نتائج أعمال المصرف.

المخاطر الشرعية:

- تظهر المخاطر الشرعية نتيجة عدم الالتزام بقرارات هيئة الرقابة الشرعية وقرارات مجلس النقد والتسليف الخاصة بالجوانب الشرعية وكذلك لتجاوز الضوابط الشرعية الموجودة ضمن إجراءات عمل دوائر البنك الخاصة.
- لتجنب هذه المخاطر يقوم المصرف بما يلي:
- العمل على ربط إجراءات العمل بالنظام الآلي للمصرف بشكل يضمن التزام العاملين بالخطوات الشرعية اللازمة عند تقديم منتج أو خدمة مصرفية.
- التدريب المستمر للعاملين في المصرف تدريباً مزدوجاً يضم كل من النواحي المصرفية والشرعية.
- مراجعة سياسات وإجراءات عمل الدوائر وعرضها على هيئة الرقابة الشرعية قبل بدء العمل بها.
- عدم تقديم أي منتج إلا بعد التأكد من فهم العاملين في المصرف للأسس الشرعية التي يقوم عليها.
- وضع إجراءات تضمن الالتزام بالمعايير الشرعية وتوصيات هيئة الرقابة الشرعية.

مخاطر عدم الالتزام:

وهي المخاطر التي قد يتعرض لها البنك جراء عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة، ومن أهم مخاطر عدم الالتزام بما سبق ذكره مخاطر العقوبات القانونية ومخاطر السمعة ومخاطر الخسائر المالية ومخاطر الجرائم المالية وعمليات غسل الأموال والاحتيال والفساد، ولحماية البنك من هذه المخاطر تقوم دائرة الالتزام بالعمل على التأكد من التزام البنك التام ومدى توافق سياساته الداخلية مع جميع القوانين والأنظمة والتعليمات والأوامر وقواعد السلوك والمعايير والممارسات المصرفية السليمة الصادرة عن الجهات الرقابية المحلية والدولية، وذلك من خلال وضع وتطوير سياسة الالتزام ودليل إجراءات الالتزام وإعداد السياسة العامة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب وإعداد إجراءات واستبيانات عمل للتأكد من مدى تطبيق القوانين والأنظمة والتعليمات الداخلية والخارجية بما فيها التعليمات الصادرة عن مصرف سورية المركزي وكافة الهيئات النازمة لعمل الجهاز المصرفي.

مخاطر السمعة:

تنتج مخاطر السمعة عن الآراء العامة السلبية المؤثرة والتي ينتج عنها خسائر كبيرة للعملاء أو الأموال، حيث تتضمن الأفعال التي تمارس من قبل إدارة البنك أو موظفيه والتي تعكس صورة سلبية عن المصرف وأدائه وعلاقاته مع عملائه والجهات الأخرى، كما أنها تنجم عن ترويج إشاعات سلبية عن البنك ونشاطه.

تنتج مخاطر السمعة لعدم نجاح البنك في إدارة أحد أو كل أنواع المخاطر المصرفية الأخرى التي يواجهها البنك، وكذلك قد تنشأ في حالة عدم كفاءة أنظمة البنك أو منتجاته مما يتسبب بردود أفعال سلبية واسعة، حيث يتسبب الإخلال بالإحتياطات الأمنية سواء بسبب الإعتداءات الداخلية أو الخارجية على نظام البنك في إنتزاع ثقة العملاء في سلامة عمليات البنك، كما تبرز مخاطر السمعة في حال عدم تقديم الخدمات للعملاء حسب التوقعات أو عدم إعطائهم بيانات كافية عن كيفية استخدام المنتج أو خطوات حل المشاكل.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

بهدف تخفيض مخاطر السمعة يتم تطبيق سياسات وإجراءات العمل بشكل يضمن تقديم الخدمة المطلوبة بالشكل المطلوب ويقوم المصرف باتباع مبدأ الشفافية والإفصاح ويهتم برضى زبائنه عن الخدمة التي يقدمها لهم ويتم تقديم النصح للزبائن وتوعيتهم مصرفياً تجاه الخدمات التي يقدمها البنك سواء أكانوا مودعين أو حاصلين على تسهيلات ائتمانية.

يولي المصرف اهتماماً بالعقود التي يبرمها مع أطراف خارجية تزود المصرف بالخدمات المطلوبة، إذ أن أي تقصير في أداء هذه الأطراف الخارجية يؤثر بشكل مباشر على سمعة المصرف وليس على مزود الخدمة وبالتالي يولي المصرف اهتمامه بنص الاتفاقية المتعاقد عليها بشكل يوضح الصلاحيات ويحدد المسؤوليات.

خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل:

قام البنك بتحديث خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل التي تضمن توفر خدمات البنك الداخلية والخارجية في الأوضاع العادية والاستثنائية وتضمن ضمان سهولة وسرعة الوصول لخدمات البنك المعلوماتية في تلك الأوضاع وتساهم الخطة في تأمين التفاعل مع المخاطر المحددة وإدارتها بشكل لا يؤثر على توفر خدمات البنك. توفر خطة الطوارئ وخطة استمرارية العمل البدائل لكافة الموارد الضرورية لتشغيل وتقديم خدمات البنك وتؤمن عملية

صيانة الأعطال دون الإضرار باستمرارية توفر الخدمات وتؤمن عملية تشغيل الموارد الضرورية خلال فترة زمنية مقبولة بالحد الأدنى من الخسائر المقبولة المتوقعة من خلال:

- تحديد إجراءات ومعايير العمل في الأوضاع الاستثنائية (طوارئ وكوارث).
- تحديد المسؤوليات وتوزيع الأدوار وتوفير دليل عمل للتشغيل خلال الطوارئ.
- اعتماد محددات التشغيل المقبولة خلال الطوارئ.
- توفير آليات استعادة التشغيل الطبيعي واستعادة البيانات والتطبيقات.

تتضمن الخطة مجموعة من الخطط التي تتكامل فيما بينها لتحقيق الغاية المرجوة منها وتضم الخطط التالية:

- خطة استمرارية العمليات التشغيلية لدائرة تقنية المعلومات التي تقوم بتقدير وتحليل حجم المخاطر وتأكد من توافر الموارد البشرية المطلوبة مع كلمات المرور والمفاتيح العادية والالكترونية وتؤمن مركز البيانات البديل مع الاتصالات والشبكة البديلة والرديفة والنظام البنكي والتطبيقات البديلة وتدير عملية التشغيل البديل وتؤمن استمرارية خدمات مزودي الخدمات وتعمل على تأمين المتطلبات التقنية والمعلوماتية اللازمة لاستمرارية دوائر البنك.
- خطة الطوارئ التي تقوم بتقدير حالات الطوارئ وتناقش موضوع الإعلان وتفعيل حالات الطوارئ ومستوى الطوارئ (جزئي / كلي).
- خطة طوارئ المعلوماتية من حيث الانتقال من التشغيل العادي إلى تشغيل الطوارئ ومن ثم العودة إلى التشغيل العادي وتشغيل المركز البديل وإيقاف المركز الرئيسي وتحديد الخدمات المشمولة بالطوارئ والمستثناة منها.
- خطة النسخ الاحتياطي والاستعادة التي تدير التطبيقات وقواعد بياناتها والملفات الالكترونية لدوائر وأقسام البنك وتسلسل الضوء على إعدادات المبدلات والموزعات وإعدادات أنظمة تشغيل المخدمات والأرشفة الالكترونية والمستندات والوثائق الورقية.
- خطة الاتصالات ضمن الكوارث من حيث وسائل وآلية اتصال فريق خطة الطوارئ وحدود التعميم والتبليغ.
- خطة التفاعل مع الحوادث التي تقوم بملاحظة الحوادث والتبليغ عنها وتصنف الحوادث إلى عادية أو طارئة وتسجل الحوادث وتحدد مسؤولية المتابعة والمعالجة.
- خطة التنسيق والفعاليات العامة من حيث التنسيق مع لجنة تقدير الأضرار والتنسيق مع مسؤول إعلان وتفعيل الطوارئ والتنسيق مع غرفة التحكم بالطوارئ ومع دائرة الموارد البشرية ودوائر البنك ذات العلاقة وتناقش موضوع الإخلاء والإسعافات الأولية.
- قام المصرف أيضاً بوضع خطط طارئة لإدارة السيولة والنقد من حيث إقرار بنود وقائية من شأنها الحفاظ على نسبة السيولة التي تتناسب مع الفترة الحالية وآجال التمويلات القائمة والمتوقعة وتم إيلاء موضوع الرقابة الأهمية الكبرى من حيث تأكيد الالتزام بالسقوف النقدية المحتفظ بها وتوزيعها على فروع البنك بشكل يخفف من حجم النقدية إلى الحد الذي يتناسب مع حجم المخاطر الممكن تحملها في كل فرع من فروع البنك.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

• قطاع التوزيع الجغرافي:

يمثل هذا القطاع التوزيع الجغرافي لأعمال البنك، يمارس البنك نشاطاته بشكل رئيسي في الجمهورية العربية السورية التي تمثل الأعمال المحلية وكذلك يمارس البنك نشاطاته في الشرق الأوسط، وآسيا وأفريقيا وأوروبا.

2015			الإيرادات
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	
1,515,364,857	210,272,807	1,305,092,050	إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلق
(186,365,080)		(186,365,080)	حصة اصحاب الاستثمار المطلق
572,136,307		572,136,307	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
678,277,232		678,277,232	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملة الأجنبية
5,290,611,323		5,290,611,323	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
2,804,788		2,804,788	إيرادات أخرى
7,872,829,426	210,272,807	7,662,556,620	إجمالي الأرباح التشغيلية
(921,511,030)		(921,511,030)	مصاريف تشغيلية
(1,341,413,187)	(1,042,384,230)	(299,028,957)	مخصصات تشغيلية أخرى
5,609,905,209	(832,111,423)	6,442,016,633	صافي الأرباح قبل الضريبة
(123,526,960)		(123,526,960)	مصروف ضريبة الدخل
5,486,378,250			صافي أرباح السنة
100,516,688,700	28,336,245,214	72,180,443,485	الموجودات

2014			الإيرادات
المجموع	خارج سورية	داخل سورية	
643,355,985	135,535,501	507,820,484	إجمالي دخل الاستثمارات المشتركة بين المصرف وحسابات الاستثمار المطلق
(129,523,352)		(129,523,352)	حصة اصحاب الاستثمار المطلق
504,473,203		504,473,203	صافي إيرادات العمولات والرسوم والإيرادات الأخرى
273,093,488		273,093,488	الأرباح التشغيلية الناجمة عن التعامل بالعملة الأجنبية
2,077,105,678		2,077,105,678	أرباح تقييم مركز القطع البنوي غير المحققة
9,052,117		9,052,117	إيرادات أخرى
3,377,557,119	135,535,501	3,242,021,618	إجمالي الأرباح التشغيلية
(514,492,210)		(514,492,210)	مصاريف تشغيلية
(785,832,641)	(510,011,320)	(275,821,321)	مخصصات تشغيلية أخرى
2,077,232,267	(374,475,819)	2,451,708,086	صافي الأرباح قبل الضريبة
26,281,849			مصروف ضريبة الدخل
2,103,514,116			صافي أرباح السنة
68,799,861,439	39,787,696,051	29,012,165,388	الموجودات

42 إدارة رأس المال:

متطلبات الجهات الرقابية بخصوص رأس المال وكيفية الإيفاء بهذه المتطلبات:

لتغطية كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية تتم مراقبة نسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن 8% بحسب وفاق بازل II التي تنتج عن قسمة الأموال الخاصة الصافية إلى كل من مخاطر الائتمان ومخاطر حسابات الموجودات وحسابات خارج الميزانية المثلثة بأوزان المخاطر بعد أن يتم تخفيضها بقيمة الضمانات المقبولة ومخاطر السوق المثلثة أيضاً حسب دراجة المخاطرة والمخاطر التشغيلية.

تتكون الأموال الخاصة الصافية للبنك من كل من الأموال الخاصة الأساسية والأموال الخاصة المساندة، إذ تتكون الأموال الخاصة الأساسية من رأس المال المكتتب به والاحتياطي القانوني والاحتياطي الخاص واحتياطيات أخرى وحسابات تغذية رأس المال واحتياطيات تعزيز المشاريع الزراعية وعلاوات الإصدار والاندماج والمؤونات الأخرى غير المخصصة لتغطية أية مخاطر أو نفقات محتملة والأرباح المدورة من السنوات السابقة وصافي أرباح السنة المالية التي لم يتم تدوير أرباحها إلى الأرباح المدورة بعد أن يتم استبعاد أنصبة الأرباح المعدة للتوزيع على المساهمين من هذه الأرباح وكذلك يتم تنزيل كل من أقساط رأس المال المكتتب به الغير مسددة وصافي الأسهم والمساهمات في المصارف والمؤسسات المالية وصافي الموجودات الثابتة غير المادية وأسهم المصرف المعاد شراؤها وصافي الخسائر الدفترية لغاية نهاية الفترة والخسائر غير المحققة عن استثمارات مالية والنقص في المؤونات على الديون غير المنتجة للعوائد المقدرة والغير المكونة من قبل المصرف والنقص في المؤونات المقدرة على باقي الموجودات وغير المكونة والمبالغ الممنوحة إلى كبار المساهمين وأعضاء مجلس الإدارة أو المستعملة من قبلهم أيهما أكبر، في حين أن الأموال الخاصة المساندة تتكون من فروقات إعادة التخمين و50% من الأرباح غير المحققة على محفظة الأوراق المالية المتوفرة للبيع وكذلك من الديون المشروطة الناتجة من الاقتراض من الغير.

تتم مراقبة متطلبات رأس المال لمواجهة كل من مخاطر الائتمان ومخاطر السوق والمخاطر التشغيلية ويتوجب على البنك في حال انخفاض الأموال الخاصة الأساسية بعد استبعاد الأعباء على مخاطر الائتمان عن نسبة 28,5% من الأعباء المترتبة على مخاطر السوق أن يقوم إما بتخفيض حجم مخاطر السوق التي يتعرض لها البنك أثناء عمله المصرفي أو القيام بزيادة الأموال الخاصة الأساسية، كما يتوجب على البنك أن يحتفظ بحجم أموال خاصة لمواجهة المخاطر التشغيلية يساوي 15% من متوسط إجمالي الإيرادات خلال السنوات الثلاث السابقة على أن يكون إجمالي الدخل إيجابياً لهذه السنوات.

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

تم احتساب نسبة كفاية رأس المال كمايلي:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
9,582,930,318	15,069,970,395	الأموال الخاصة الأساسية
5,000,000,000	5,000,000,000	رأس المال
5,628,417,269	10,919,028,592	أرباح مدورة غير محققة*
9,570	31,934,607	احتياطي قانوني
9,570	31,934,607	احتياطي خاص
(4,609,260)	(1,955,692)	الموجودات غير الملموسة
-	(1,160,000)	عقارات آيلة للمصرف وفاء لديونه
33,051,351	33,051,351	الأموال الخاصة المساندة
-	-	أرباح مدورة غير محققة*
33,051,351	33,051,351	احتياطي مخاطر التمويل
9,615,981,669	15,103,021,746	صافي حقوق الملكية حسب تعليمات مصرف سورية المركزي
16,285,395,120	28,979,208,238	الموجودات المثقلة
118,738,340	52,417,471	حسابات خارج الميزانية المثقلة
861,110,000	1,291,205,852	المخاطر التشغيلية
316,301,000	1,778,736,739	مركز القطع التشغيلي
17,581,544,460	32,101,568,300	
54.69%	47.05%	نسبة كفاية رأس المال (%)
54.51%	46.94%	نسبة كفاية رأس المال الأساسي (%)
99.66%	99.78%	نسبة رأس المال الأساسي إلى إجمالي حقوق المساهمين (%)

حسب قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253 الصادر في 24 كانون الثاني 2007 يجب أن لا تتدنى نسبة كفاية رأس المال للبنوك العاملة في الجمهورية العربية السورية عن نسبة 8%.

* صدر قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1088/م.ن/ب 4 تاريخ 2014/2/26 والذي تضمن تعديل المادة الثامنة من قرار مجلس النقد والتسليف رقم 362/م.ن/ب 1 تاريخ 2008-2-4 بحيث يتم ادراج فروقات تقييم القطع البنوي غير المحققة ضمن الاموال الخاصة الاساسية لاغراض احتساب كفاية راس المال وفق متطلبات قرار مجلس النقد والتسليف رقم 253/م.ن/ب 4 عام 2007

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

43 تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات:

31 كانون الأول 2015 (المبالغ بآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	16,481,055	-	16,481,055
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	38,992,431	-	38,992,431
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	5,814,360	-	5,814,360
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	34,569,713	1,214,396	35,784,109
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	158,692	158,692
استثمارات في العقارات	-	424,735	424,735
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	512,692	512,692
موجودات غير ملموسة	-	1,956	1,956
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	1,348	-	1,348
موجودات أخرى	610,646	-	610,646
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	1,734,665	1,734,665
مجموع الموجودات	96,469,552	4,047,137	100,516,689
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	32,237,669	-	32,237,669
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	19,838,078	2,204,231	22,042,309
تأمينات نقدية	25,641,926	-	25,641,926
ذمم دائنة	115,892	-	115,892
مخصصات متنوعة	6,873	177,435	184,308
مخصص ضريبة الدخل	80,653	-	80,653
مطلوبات أخرى	339,976	-	339,976
مجموع المطلوبات	78,261,070	2,381,666	80,642,735
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,026,740	519,088	4,545,828
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	82,287,809	2,900,754	85,188,563
الصافي	14,181,743	1,146,383	15,328,126

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

تحليل استحقاقات الموجودات والمطلوبات (تتمة):

31 كانون الأول 2014 (المبالغ بآلاف الليرات السورية)	لغاية سنة	أكثر من سنة	المجموع
الموجودات			
نقد وأرصدة لدى مصرف سورية المركزي	10,909,446	-	10,909,446
حسابات جارية واستثمارات لدى المصارف والمؤسسات المالية	45,492,825	-	45,492,825
إيداعات لدى البنوك والمؤسسات المالية	3,105,577	649,349	3,754,927
ذمم وأرصدة الأنشطة التمويلية	5,185,660	1,380,236	6,565,896
صافي موجودات قيد الاستثمار أو التصفية	-	1,389	1,389
استثمارات في العقارات	-	424,735	424,735
الممتلكات والمعدات ومشاريع تحت التنفيذ	-	321,010	321,010
موجودات غير ملموسة	-	4,609	4,609
موجودات ضريبة الدخل المؤجلة	-	49,246	49,246
موجودات أخرى	139,693	-	139,693
الوديعة المجمدة لدى مصرف سورية المركزي	-	1,136,085	1,136,085
مجموع الموجودات	64,833,201	3,966,660	68,799,861
المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق			
المطلوبات			
الحسابات الجارية وإيداعات للبنوك والمؤسسات المالية	38,141,426	30,000	38,171,426
أرصدة الحسابات الجارية للعملاء	7,511,715	834,635	8,346,350
تأمينات نقدية	7,521,296	-	7,521,296
ذمم دائنة	72,205	-	72,205
مخصصات متنوعة	59,102	88,554	147,656
مخصص ضريبة الدخل	4,230	-	4,230
مطلوبات أخرى	296,546	-	296,546
مجموع المطلوبات	53,606,520	953,189	54,559,709
حقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	4,156,201	241,408	4,397,610
مجموع المطلوبات وحقوق أصحاب حسابات الاستثمار المطلق	57,762,722	1,194,597	58,957,319
الصافي	7,070,480	2,772,063	9,842,542

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

44 ارتباطات و التزامات محتملة (خارج الميزانية)

أ- ارتباطات والتزامات ائتمانية خارج بيان المركز المالي الموحد:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
5,922,179,618	3,239,556,540	اعتمادات مستندية
180,556,673	-	قبولات
382,285,215	452,261,951	كفالات:
7,000,000	12,000,000	لقاء دفع
314,748,115	396,304,195	لقاء حسن تنفيذ
60,537,100	43,957,756	لقاء اشتراك في مناقصات
2,316,595,864	3,227,245,776	سقوف تسهيلات ائتمانية مباشرة غير مستغلة
8,801,617,370	6,919,064,267	

ب- التزامات تعاقدية وعقود إيجار تشغيلية خارج بيان المركز المالي الموحد:

2014	2015	
ليرة سورية	ليرة سورية	
-	-	ارتباطات عقود مشاريع إنشائية:
-	-	تستحق خلال سنة
-	-	مجموع ارتباطات عقود المشاريع الإنشائية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد
12,005,833	16,754,514	ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية:
122,722,223	150,905,958	تستحق خلال سنة
134,728,056	167,660,472	تستحق خلال أكثر من سنة
		مجموع ارتباطات عقود الإيجار التشغيلية في تاريخ بيان المركز المالي الموحد

45 القضايا المقامة من المصرف:

الدعوى المرفوعة من بنك الشام على شركة دار الاستثمار:

- بتاريخ 12/أيار/2014 قام بنك الكويت المركزي بتقديم طلب باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن قيد برقم 2014/8، وبتاريخ 24/تموز/2014 صدر قرار عن دائرة إعادة الهيكلة باعتبار خطة إعادة الهيكلة كأن لم تكن وإلغاء وقف كافة الإجراءات القضائية والتنفيذية.
- طعنت شركة دار الاستثمار بهذا القرار أمام محكمة التمييز برقم 1622 لسنة 2014 تجاري/1 والتي بدورها ردت الطعن موضوعاً بتاريخ 17/حزيران/2015.
- وقد لجأت شركة دار الاستثمار مرة أخرى إلى دائرة إعادة الهيكلة طلباً لوقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحقها، فأجابت الدائرة المذكورة طلبها بتاريخ 5/آب/2015 وقررت وقف كافة الإجراءات القضائية المتخذة بحق شركة دار الاستثمار من جديد.
- تقدم بنك الشام بتظلم من ذلك القرار أمام محكمة الاستئناف / إعادة هـ 1، والتظلم مؤجل لتاريخ 11/شباط/2016 مد أجل (للحكم).

إيضاحات حول البيانات المالية الموحدة كما في 31 كانون الأول 2015

- يوجد احتمالية كبيرة بأن يصدر الحكم لصالحنا نظراً للمخالفة القانونية الجسيمة التي اتسم بها قرار إعادة الهيكلة المتظلم منه، وفي حال صدر الحكم لصالح البنك فسيتم متابعة الإجراءات القضائية بحق شركة دار الاستثمار للمطالبة بالمدىونية.

الدعاوى الأخرى:

- تم تحريك دعوى مطالبة بالتعويض عن حادث سرقة فرع بنك الشام بمدينة حمص امام محكمة البداية المدنية 19 بدمشق برقم اساس 12419 لعام 2014 والدعوى مؤجلة لجواب الخصم النهائي.

46 أرقام المقارنة:

تم إعادة تبويب بعض أرقام بيان المركز المالي الموحد لعام 2014 لتتناسب مع تبويب أرقام بيان المركز المالي للسنة المنتهية في 31 كانون الأول 2015، حيث تم تشكيل احتياطي قانوني واحتياطي خاص وفق أحكام القانون.

لم ينتج عن إعادة التبويب أي أثر على الربح وحقوق الملكية لعام 2014.

الإفصاحات الخاصة وفق بازل II،
بيانات الإفصاح وفق هيئة الأوراق
و الأسواق المالية السوري

الإفصاحات الخاصة بمتطلبات إعداد التقرير السنوي في دليل الحوكمة وفق بازل 2

• مدى التزام البنك بتطبيق بنود دليل الحوكمة:

يقوم بنك الشام بتطبيق قرار مجلس النقد و التسليف رقم 489 / م.ن / ب4 لعام 2009 وكافة التعاميم الصادرة بهذا الخصوص من حيث الالتزام بالبنود التي تضمنها دليل الحوكمة للمصارف الإسلامية العاملة في الجمهورية العربية السورية الذي يعتبر مفهوماً شاملاً للعمل المؤسسي يحدد الواجبات والمسؤوليات و الصلاحيات لكافة المستويات الوظيفية ويتضمن مقاييس لأداء الإدارة ومؤشرات حول وجود أساليب رقابية تمنع أي طرف من الأطراف ذات العلاقة بالبنك داخلياً وخارجياً من التأثير بسلبية على نشاطاته مما يضمن الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الأطراف بطريقة عادلة تحقق الدور الإيجابي للمصرف.

يمكن التعبير عن الحوكمة بأنها الممارسة الرشيدة لسلطات الإدارة من خلال اعتمادها على القوانين والمعايير والقواعد المنضبطة التي تحدد العلاقة بين إدارة المصرف من ناحية وحملة الأسهم وأصحاب المصالح والأطراف المرتبطة بالمصرف من ناحية أخرى ويتناول دليل الحوكمة الأسس التي يقوم عليها مجلس الإدارة من حيث تشكيل المجلس وشروط أعضائه من حيث الصفة التنفيذية وغير التنفيذية وصفة الاستقلالية ودور رئيس مجلس الإدارة و ينظم عمل المجلس وأنشطته واجتماعاته الدورية ويوضح دور وكيفية عمل اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة وشروط تشكيلها وعضويتها ورئاستها والأعمال المنوطة بها ومدى علاقتها مع أنظمة الضبط والرقابة الداخلية والدوائر الرقابية، ويقوم المصرف بتطبيق دليل الحوكمة الذي يحكم موضوع تعارض المصالح و يدير موضوع الشفافية والإفصاح من حيث البيانات التي يتوجب على البنك الإفصاح بها تجاه المتعاملين معه من معلومات مالية وتقارير ومعلومات تعكس الجوانب التنظيمية والإدارية ومعلومات تخص حسابات الاستثمار كما أن دليل الحوكمة يسلط الضوء على العلاقة مع المساهمين وأصحاب المصالح الأخرى.

بهدف التزام بنك الشام بدليل الحوكمة المعتمد و بهدف التغلب على الصعوبات و المعوقات التي وجدت في السابق وحالت دون الالتزام التام ببعض من ما تضمنه الدليل من شروط و أحكام فقد تم بداية عام 2015 وضع خطة لتطبيق البنود التي لم تكن مطبقة بالكامل وتمت متابعتها ومراقبتها على مدار العام بشكل مستمر مما أدى إلى تنفيذ الخطة بنسبة عالية وهذا ما رفع من درجة امتثال المصرف للبنود والشروط والأحكام الواردة بدليل الحوكمة.

يذكر أن أغلب أعضاء مجلس إدارة المصرف هم أعضاء غير مستقلين نظراً لانتخاب بعض منهم لأكثر من دورتين انتخابيتين ووجود نسب مساهمة لآخرين تبلغ 5% أو أكثر من رأس مال المصرف، و بالتالي يظهر قصوراً في الالتزام ببعض الشروط الخاصة بتشكيل بعض من اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة ، إذ أن رئيس لجنة الترشيحات و المكافآت وأغلب أعضائها غير مستقلين كما أن أغلب أعضاء لجنة التدقيق غير مستقلين، إلا أن هاتين اللجنتين تقومان بممارسة صلاحياتها و مسؤولياتها على أكمل وجه ودون تقصير، هذا ويقوم المصرف بالإفصاح عن القصور في تطبيق الدليل في حال وجوده بالتقارير التي ترسل إلى كل من مصرف سورية المركزي وهيئة الأوراق والأسواق المالية السورية.

• أنظمة الضبط والرقابة المتعلقة بإعداد التقارير المالية:

إن بنك الشام يخضع كغيره من المصارف العاملة لجملة من الأنظمة والقوانين والتعليمات التي تضع في إطارها العريض ضرورة توفير نظام رقابة فاعل في تأمين درجة عالية من الدقة في إعداد التقارير المالية.

حيث يأتي تعيين مدقق حسابات خارجي معتمد من قبل الجهات الرقابية ومنتخب بشكل كامل من مساهمي المصرف كجزء هام من أنظمة الرقابة على مراجعة وتدقيق التقارير المالية علماً بأن المدقق المنتخب يتمتع بالحيادية بشكل كامل وبعيد كل البعد عن تأثير الإدارة التنفيذية.

من جهة أخرى، يأتي دور لجنة التدقيق المنبثقة عن مجلس الإدارة كمكمل للخطوة الأولى حيث يلقي على عاتقها متابعة أعمال التدقيق المنجزة من قبل مدقق الحسابات ومناقشة تقريره بكل عناية للتأكد من سلامة الإجراءات المطبقة داخلياً عند إعداد القوائم المالية والتأكد من صحة البيانات ومدى انسجامها مع معايير المحاسبة الدولية والتعليمات والقوانين الصادرة عن الأجهزة الرقابية.

في حين تترك لجنة التدقيق المجال مفتوح تماماً لأعمال التدقيق الداخلي وعلى مدار العام للتأكد من سلامة إعداد التقارير المالية حسب خطة العمل السنوية لتلك الإدارة لمعالجة أي ثغرات أو استدراك أي أخطاء.

علاوة على ما تقدم، فإن وجود مراقبين داخليين حياديين داخل المصرف يتبعون لمصرف سورية المركزي مباشرة من حيث المهام والواجبات والذين يترتب عليهم المصادقة على كافة التقارير المالية الموجهة لمصرف سورية المركزي بكافة أنواعها وكذلك القيام بمهام عرضية وبشكل عشوائي للتأكد من التزام المصرف بالأنظمة المرعية.

و من الجدير بالذكر أن القوائم المالية وإفصاحاتها تخضع لرقابة هيئة الأوراق والأسواق المالية التي لها الحق في منح حق نشر القوائم المالية حسب تعليمات الإفصاح الصادرة عنها و كذلك الاستفسار عن أي من هذه الإفصاحات إضافة الى الرقابة اليومية التي يفرضها مصرف سورية المركزي على عمليات المصرف ليشمل ذلك تقاريره المالية بأنواعها.

• هيئة الرقابة الشرعية:

- أسماء الأعضاء :

يشغل عضوية هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام كل من أصحاب الفضيلة الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة والعضو التنفيذي فيها ، والأستاذ عبد السلام محمداة نائباً للرئيس، الدكتور عبد الباري مشعل عضواً .

- آلية اختيار الأعضاء :

قام مجلس الإدارة بعد الاطلاع على المؤهلات للسادة الأعضاء وخبرتهم الطويلة في مجال الاقتصاد الإسلامي بعرض ترشيحهم على مجلس النقد والتسليف ، وبعد موافقة مجلس النقد والتسليف على الأسماء المرشحة ، تم عرض التوصية بترشيحهم على الهيئة العامة في اجتماعها العادي المنعقد بتاريخ 2013/6/26 و التي أقرت هذا الترشيح ، وقبل مجلس النقد والتسليف تعيين أعضاء الهيئة بالقرار رقم 999 م ن / 4 تاريخ 2013/8/7 ، وبعد وفاة فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي رحمه الله قام مجلس الإدارة مباشرة بترشيح البديل الأستاذ عبد السلام محمداة ، وبصدور قرار مجلس النقد والتسليف رقم 1322 / م ن / 4 تاريخ 2015/11/9 تم قبول ترشيح الأستاذ عبد السلام محمداة ليكمل مدة عضوية سلفة المغفور له بإذن الله فضيلة الدكتور وهبة الزحيلي في الولاية الحالية لهيئة الرقابة الشرعية . وتم إعادة تشكيل هيئة الرقابة الشرعية ليصبح الدكتور أحمد حسن رئيساً للهيئة و العضو التنفيذي فيها، و الأستاذ عبد السلام محمداة نائباً للرئيس و الدكتور عبد الباري مشعل عضواً.

وتم انتقاء جميع السادة الأعضاء من الجنسية السورية بعد التأكد من عدم وجود أي مصالح جوهرية في معاملات لأعضاء الهيئة أو مسائل تتعلق بهم تؤثر على عمل المصرف ,

المؤهلات العلمية :

- **الدكتور أحمد حسن**
يحمل شهادة الدكتوراه في الفقه الإسلامي وأصوله - اختصاص المعاملات المالية , وهو أستاذ مادة المعاملات المالية والعمليات المصرفية الإسلامية في عدد من الجامعات, ولديه الخبرة الطويلة العلمية والعملية في مجال المصارف الإسلامية , وقدم العديد من المؤلفات والأبحاث المحكمة والمنشورة .
- **والأستاذ عبد السلام محمدا**
يحمل شهادة الماجستير في الفقه المقارن , ودرس لسنوات طويلة مادة فقه المعاملات المالية المعاصرة وأصول الاقتصاد الإسلامي , وله العديد من النشاطات والدورات التدريبية في مجال المصارف الإسلامية و المعايير الشرعية .
- **والدكتور عبد الباري مشعل**
يعد من أبرز الخبراء في أعمال التدقيق الشرعي على المصارف الإسلامية بشقيها التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي , وخبيراً بمجمع الفقه الإسلامي الدولي بجدة , ومدرّباً معتمداً للعديد من المؤسسات الدولية المتخصصة ببرامج التدقيق والحوكمة والصيرفة الإسلامية , كما يعد خبيراً معتمداً في حوكمة المصارف والمؤسسات الإسلامية , وعضواً في مجلس الحوكمة والأخلاقيات (AGEB) في هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI), وله العديد من المؤلفات والأبحاث المطبوعة والمنشورة .

واجبات ومسؤوليات الهيئة:

- 1- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار العقود والاتفاقيات والمعاملات وسياسات ونظم وآليات وبرامج العمل وتقديم المنتجات والخدمات وأي تعديل يطرأ عليها.
- 2- تتولى هيئة الرقابة الشرعية مراجعة وإقرار دليل السياسات والإجراءات الخاصة بالالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 3- تقدم هيئة الرقابة الشرعية في المصرف تقريراً سنوياً إلى الهيئة العامة للمساهمين.
- 4- تتولى هيئة الرقابة الشرعية التأكد من كفاية وفعالية نظام الرقابة الشرعية الداخلية وأنه يعمل وفقاً لما هو مقصود منه.
- 5- تنسق هيئة الرقابة الشرعية مع لجنة التدقيق بشأن التأكد من الالتزام بأحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية.
- 6- تطلع هيئة الرقابة الشرعية على التقارير كافة التي تتضمن مراجعة الالتزام بأحكام الشريعة الإسلامية ومبادئها وردود الإدارة على تلك التقارير .
- 7- تعمل هيئة الرقابة الشرعية على تقديم النصح لإدارة التدقيق الشرعي الداخلي بشأن نطاق التدقيق الشرعي المطلوب, وتطلع على خلاصة تقارير إدارة التدقيق الشرعي الداخلي وردود الإدارة عليها, للتأكد من كفاية وفعالية إدارة التدقيق الشرعي الداخلي.
- 8- تتولى هيئة الرقابة الشرعية, عند الطلب, تقديم المشورة للأطراف التي تقدم خدمات للمصرف مثل المدققين والقانونيين والمستشارين.
- 9- تقترح هيئة الرقابة الشرعية في ضوء الحاجة التي تقدرها البرامج التدريبية الشرعية للعاملين في المصرف.
- 10- يخصص أعضاء هيئة الرقابة الشرعية الوقت الكافي للقيام بمهام الفتوى والتدقيق الشرعي على الوجه الأكمل .

دورية اجتماعات الهيئة

تلتزم هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام بعقد اجتماعات دورية لا تقل عن ٦ اجتماعات في السنة، ويمكن أن تنعقد بصفة طارئة إذا احتاجت إدارة المصرف مشورتها وآراءها حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.

و ينحصر أخذ القرارات الطارئة بالتميرير في الحالات التي لا يمكن فيها عقد الاجتماع بالوسائل المعتادة، وتؤخذ القرارات في هذه الحالة بالإجماع، ويعرض في أول اجتماع لاحق لهيئة الرقابة الشرعية.

الاستقلالية والموضوعية

- يحافظ أعضاء هيئة الرقابة الشرعية على الاستقلالية الفكرية والمهنية التامة، و لا يسمح لأي شخص أو مجموعة بالتحكم في القرارات المتخذة من قبل هيئة الرقابة الشرعية.
- تؤدي هيئة الرقابة الشرعية دوراً إشرافياً قوياً ومستقلاً، مع القدرة الكافية على إصدار الأحكام الموضوعية حول المسائل المتعلقة بأحكام الشريعة الإسلامية.
- ولا ترتبط هيئة الرقابة الشرعية وأعضاؤها، بأية صفة كانت، بالقرارات الإدارية ومسؤوليات تسيير الأعمال في المصرف.
- لا يملك أي من السادة أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أسهماً في بنك الشام،
- ولا يوجد أي تعارض مصالح بين أي من أعضاء الهيئة و أحد موظفي أو مسؤولي المصرف.
- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية بصفتهم الشخصية، أو الأطراف ذوي العلاقة بهم أي تسهيلات ائتمانية مباشرة أو غير مباشرة.
- لم يمنح أي من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية أي مكافأة خلال العام المنصرم زيادة عن التعويضات المقررة لهم.
- بالإضافة إلى عضويته في هيئة الرقابة الشرعية في بنك الشام يشغل الدكتور عبد الباري مشعل منصب عضو في هيئة الرقابة الشرعية في بنك البركة - سورية، بناء على القرار رقم 963 / م ن / ب 4 الذي أعطى مهلة للمصارف الإسلامية لمدة ثلاث سنوات للالتزام بشرط عدم جواز أن يتم تعيين عضو هيئة الرقابة الشرعية في أكثر من هيئة رقابة شرعية تابعة لأي مؤسسة مصرفية في الجمهورية العربية السورية فقط.
- ومن خلال متابعة أعمال هيئة الرقابة و مهامها وأنشطتها لم يشكل هذا التعيين في أكثر من هيئة أي تعارض في المصالح.

استقالات الأعضاء خلال السنة

لم تجر أي عملية استقالة خلال العام المنصرم من أعضاء هيئة الرقابة الشرعية.

• المخالفات الشرعية المرتكبة خلال عام 2015:

البيان	العدد	2015 ليرة سورية
فوائد من البنوك	4	200,378
تجنب أرباح معاملات غير شرعية	1	12,965

• مجلس الإدارة:

يتألف مجلس إدارة بنك الشام من 7 أعضاء تنتخبهم الهيئة العامة لدورة مدتها 3 سنوات. ويتحمل المجلس كافة المسؤوليات المتعلقة بعمليات البنك وسلامة مركزه المالي والتأكد من تلبية متطلبات مجلس النقد والتسليف ومصالح المساهمين وأصحاب حسابات الاستثمار والدائنين والموظفين والجهات الأخرى ذات العلاقة، بالإضافة إلى التأكد من أن إدارة البنك تتم ضمن إطار القوانين والتعليمات النافذة والنظام الأساسي للبنك وسياساته الداخلية. ويتم تقييم أداء المجلس ككل وأداء كل عضو من الأعضاء بالإضافة إلى اللجان التابعة للمجلس والرئيس التنفيذي وهيئة الرقابة الشرعية عن طريق لجنة الترشيحات والمكافآت التي تقوم بتطبيق المعايير المعتمدة لدى البنك في سبيل ذلك.

• اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة

اسم اللجنة	اسم العضو	مهام اللجنة	عدد اجتماعاتها خلال عام 2015	تاريخها
اللجنة التنفيذية	طارق العثمان/رئيس اللجنة أحمد خليل شيخ/ عضو علي خونده/عضو	.مراجعة الموافقات الائتمانية الصادرة عن لجنة الائتمان. .منح الموافقات الائتمانية الخاصة ضمن جدول الصلاحيات. .منح الموافقات الخاصة بالمصاريف المالية. .اقرار الموازنة التنفيذية. .اصدار قرارات الاستثمار والتمويل. وخطة الانتشار و التوسع.	2	12/06/2015 09/10/2015
لجنة إدارة المخاطر	أحمد خليل شيخ/رئيس اللجنة طارق العثمان/ عضو أسامة طاهر/ عضو	التأكد من وجود سياسات واجراءات واستراتيجيات لإدارة المخاطر.	5	28/01/2015 16/04/2015 11/06/2015 08/10/2015 03/13/2015
لجنة الحوكمة	علي العوضي/ رئيس اللجنة نبيل الكزبري/ عضو أحمد خليل شيخ/ عضو السيد أسامة طاهر/ عضو	التأكد من تطبيق دليل الحوكمة وخصوصا العمل المصرفي الاسلامي.	3	05/03/2015 11/06/2015 09/10/2015
لجنة الترشيحات والمكافآت	نبيل الكزبري/ رئيس اللجنة طارق العثمان/ عضو أسامة طاهر/ عضو أحمد خليل شيخ/ عضو	تقييم فعالية المجلس واللجان المنبثقة عنه وتوفير معلومات عن البنك لأعضاء مجلس الإدارة والتأكد من وجود سياسة مكافآت كافية ووضع خطط تدريب وتأهيل المدراء التنفيذيين وتقييم الأداء	7	10/03/2015 17/04/2015 16/06/2015 12/08/2015 12/08/2015 08/10/2015 03/12/2015
لجنة التدقيق	أسامة طاهر/ رئيس اللجنة نبيل الكزبري/ عضو المبارك الطيب الأمين/ عضو	مراجعة تقارير التدقيق الداخلي والتدقيق الشرعي ومراجعة تقارير دائرة الالتزام .	5	24/03/2015 16/04/2015 11/06/2015 08/10/2015 03/12/2015

• حقوق المساهمين:

بلغت حقوق المساهمين بنهاية عام 2015 حوالي (15,328) مليون ليرة سورية مقابل حوالي (9,843) مليون ليرة سورية عام 2014 وحسب التفاصيل التالية:

السنة	رأس المال المكتتب به (المدفوع)	احتياطي معدل الأرباح	احتياطي قانوني	احتياطي خاص	احتياطي مخاطر التمويل	احتياطي القيمة العادلة للاستثمارات العقارية	الأرباح المتراكمة غير المحققة	أرباح (خسائر) السنة	أرباح مدورة محققة (الخسائر المتراكمة)	مجموع حقوق مساهمي المصرف	الحصة غير المسيطرة (حقوق غير المسيطرة)	مجموع حق الملكية
2015	5,000,000,000	-	31,934,607	31,934,607	33,051,351	219,296,384	10,919,028,592	-	(909,811,720)	15,325,433,821	2,691,857	15,328,125,679
2014	5,000,000,000	-	9,570	9,570	33,051,351	219,296,384	5,628,417,269	-	(1,040,896,832)	9,839,887,313	2,655,026	9,842,542,339

بيانات الإفصاح وفق نظام وتعليمات الإفصاح للجهات الخاضعة لإشراف هيئة الأوراق والأسواق المالية السورية

• بيانات الإفصاح:

- 1- يتمثل النشاط الرئيسي للبنك في العمل المصرفي الإسلامي.
- 2- الشركات التابعة وطبيعة عملها ونشاطها ونتائج أعمالها.

اسم الشركة	مجال النشاط	رأس المال	مساهمة البنك	وضع الشركة
اموال الشام	وساطة مالية	250,000,000	99%	متوقفة

3- أعضاء مجلس الإدارة

الإسم	المنصب	الجهة التي يمثلها	نسبة الملكية	تاريخ التعيين	اللجان المشاركون بها
علي يوسف العوضي	رئيس مجلس الإدارة	البنك التجاري الكويتي	32%	2014/06/16	لجنة الحوكمة
نبيل رفيق الكزبري	نائب رئيس مجلس الإدارة	نفسه	5%	2014/06/16	-لجنة الحوكمة - لجنة الترشيحات والمكافآت - لجنة التدقيق
طارق فريد العثمان	عضو	البنك التجاري الكويتي	32%	2014/06/16	-اللجنة التنفيذية - لجنة المخاطر -لجنة الترشيحات والمكافآت
المبارك الطيب الأمين	عضو	البنك الإسلامي للتنمية	9%	2014/06/16	لجنة التدقيق
علي مهران خونده	عضو	نفسه	3%	2014/06/16	-اللجنة التنفيذية
أسامة علاء الدين طاهر	عضو	نفسه	0.3%	2014/06/16	-لجنة المخاطر - لجنة الحوكمة - لجنة الترشيحات والمكافآت -لجنة التدقيق
أحمد خليل شيخي	عضو	خزانة تقاعد المهندسين	2%	2014/06/16	-اللجنة التنفيذية - لجنة المخاطر - لجنة الحوكمة - لجنة الترشيحات والمكافآت

• اجتماعات مجلس الإدارة:

يعقد مجلس الإدارة اجتماعاته بشكل دوري وقد بلغ عدد اجتماعاته خلال عام 2015 سبعة اجتماعات وفق التفصيل التالي:

رقم الاجتماع	تاريخ الانعقاد	عدد الأعضاء الحاضرين	الأعضاء المتغيبين
(1)	2015/01/31	7	لا يوجد
(2)	2015/04/17	7	لا يوجد
(3)	2015/06/12	7	لا يوجد
(4)	2015/07/13	7	لا يوجد
(5)	2015/08/17	7	لا يوجد
(6)	2015/10/09	6	المبارك الطيب الأمين
(7)	2015/12/04	5	علي يوسف العوضي المبارك الطيب الأمين

4- بيان بأسماء كبار مالكي الأسهم المصدرة (5% فأكثر) وعدد الأسهم المملوكة لكل منهم مقارنة مع السنة السابقة:

المساهم	نسبة الملكية	عدد الأسهم 2015	عدد الأسهم 2014
البنك التجاري الكويتي	32%	16,000,000	16,000,000
البنك الاسلامي للتنمية	9%	4,500,000	4,500,000
نبيل رفيق الكزبري	5%	2,500,000	2,500,000

5- الوضع التنافسي للبنك وحصته من السوق في المصارف الإسلامية المحلية:

2014	2015	كانت حصة البنك من أعمال مصرفية في سورية في نهاية عام
%27.46	%25.37	مجموع الموجودات لدى مصرفنا/مجموع موجودات المصارف الإسلامية
%9.25	%7.84	مجموع أرصدة الأوعية الادخارية لدى مصرفنا/مجموع ودائع العملاء لدى المصارف الإسلامية
%18.73	%35.90	مجموع أرصدة التمويل والاستثمار لدى مصرفنا/مجموع التسهيلات الائتمانية المباشرة للبنوك الإسلامية

6- لا يوجد اعتماد على موردين محددين واو عملاء رئيسيين (محلياً وخارجياً) يشكلون 10% فأكثر من إجمالي المشتريات واو المبيعات و أو الإيرادات.

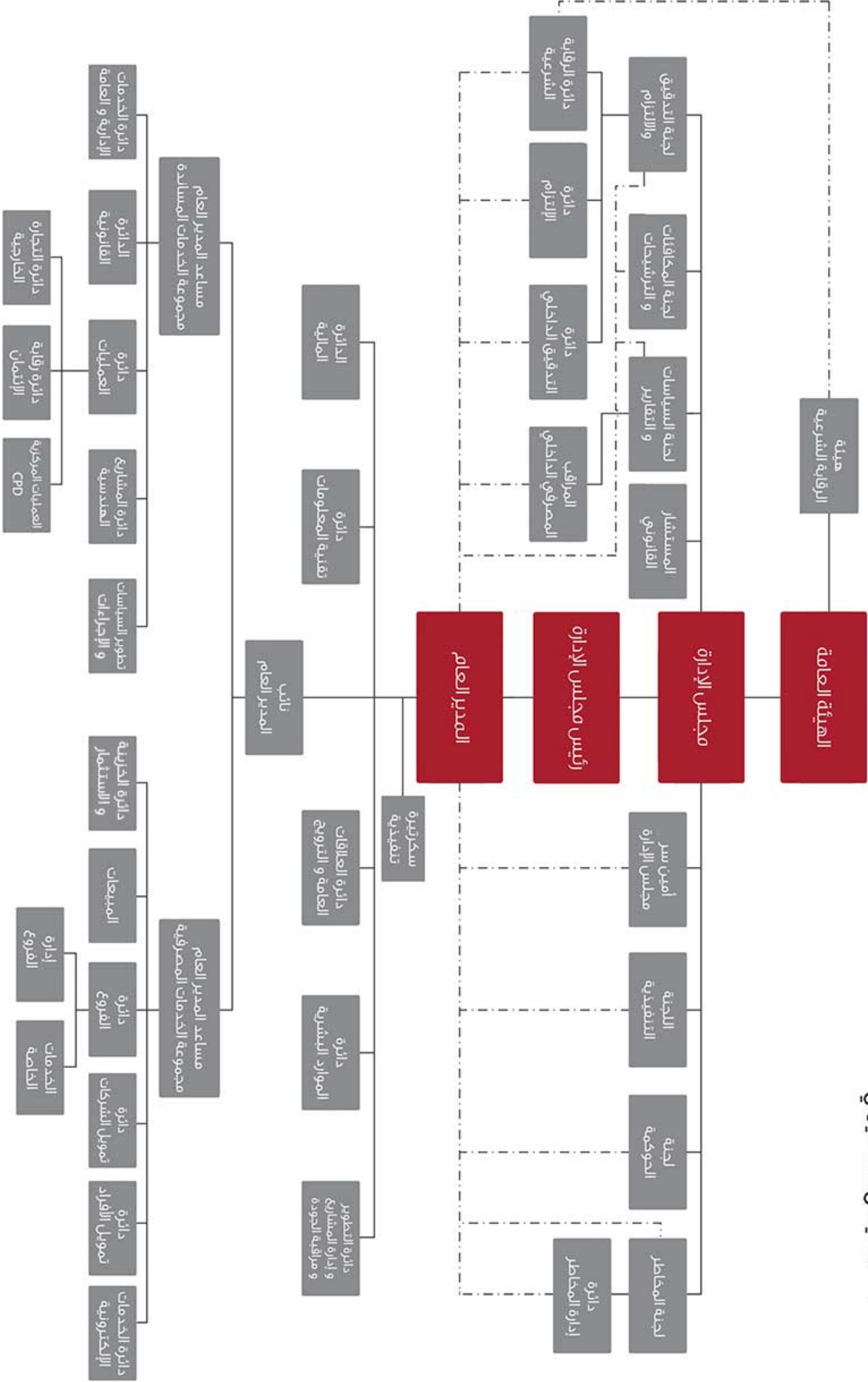
7- لا يتمتع البنك بأية حماية حكومية أو امتيازات ولم يحصل على أية براءة اختراع أو حقوق.

8- لم يصدر امتياز عن الحكومة أو المنظمات الدولية أو غيرها قرارات لها اثر مادي على عمل البنك أو منتجاته أو قدرته التنافسية.

9- يقوم البنك بتطبيق المعايير والمواصفات الدولية.

10- الهيكل التنظيمي للبنك وعدد الموظفين وقناتهم ومؤهلاتهم وبرامج التدريب وتأهيلهم:

أ- الهيكل التنظيمي:



أ- بلغ عدد موظفي البنك 182 موظف في نهاية عام 2015 وكان توزيعهم حسب المؤهل العلمي على النحو التالي:

ماجستير	بكالوريوس	معهد متوسط	ثانوية	اعدادية	ابتدائية	المجموع
20	111	25	22	1	3	182

برامج التدريب والتأهيل الداخلي والخارجي لعام 2015:

الدورات التدريبية الداخلية المنفذة 2015 :

Course Name	Period	Location	Trainees no.
فقه المعاملات الإسلامية (المصرفي الإسلامي المعتمد)	1/2/2015 - 28/2/2015	فندق الشام	47
Excellent in Customer Service "Course"	28/3 - 4 /4- 18/4 - 30/5 / 2015	بنك الشام	35
تعهدات تصدير الأغنام	17/5/2015	بنك الشام	14
الخدمات الإلكترونية ومنتج فرصة	1/8/2015	بنك الشام	46
Orientation for new employees	18-19/10/2015	مركز الحضارة	18
لقاء الدكتور أحمد حسن (امتحان المصرفي الإسلامي المعتمد)	26-29-30/10/2015	بنك الشام	48
امتحان المصرفي الإسلامي المعتمد	31/10/2015	مركز Sky Education	47
مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	7/11/2015	بنك الشام	36
مكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب	21/11/2015	بنك الشام	35
التأهيل لنظام الجودة	29-30/11	مركز الحضارة	117
التمويل التجاري	1/12/2015- 8/12/2015	بنك الشام	6
الخدمات الالكترونية	1/12/2015 - 8/12/2015	بنك الشام	6
الرقابة الشرعية	9/12/2015	مركز skills	12
التجارة الخارجية	14-15/12/2015	مركز skills	13

الدورات التدريبية الخارجية المنفذة 2015 :

Traineesno.	Center	Trainee	Course Name
2	اتحاد المصارف - لبنان	15-16/1/2015	المنهجية القائمة على المخاطر Risk Based Approach
4	اتحاد المصارف - الاردن	17-21/2/2015	منتدى الاجراءات الرقابية الاحترازية و الممارسات السليمة لادارة المخاطر
2	مركز التدريب و التأهيل	8-12/2/2015	غسل الأموال و تمويل الارهاب المفاهيم , الاطار الدولي , الاطار المحلي
2	مركز التدريب و التأهيل	9-10/3/2015	دليل الحوكمة الصادر بالقرار رقم 489/م.ن/ب4 و التعاميم التوضيحية اللاحقة له
6	مركز التدريب و التأهيل	1-5/3/2015	غسل الأموال و تمويل الارهاب المفاهيم , الاطار الدولي , الاطار المحلي
2	مركز SGS	3/25/2015	دورة توعية بالجودة في البنوك
1	مركز التدريب و التأهيل	19-23/4/2015	تطبيق بازل 2 و أهم التعديلات بموجب بازل 3
1	مركز التدريب و التأهيل	19-23/4/2015	طرق و أساليب غسل الأموال (مؤشرات الاشتباه)
2	مركز التدريب و التأهيل	22-24/2/2015	آلية الكشف عن العملات المزورة
2	اتحاد المصارف - لبنان	5/14/2015	دورة آليات تجفيف منابع الإرهاب
1	مركز التدريب و التأهيل	8/22/2015	الصيغ القياسية الخاصة بالحوالات
1	مركز التدريب و التأهيل	12-19/9/2015	مراكز القطع وفق القرار 362
1	مركز التدريب و التأهيل	3-31/10/2015	التزام وبناء برنامج الالتزام بإجراءات مكافحة غسيل الاموال و تمويل الارهاب
1	مركز التدريب و التأهيل	7-14/11/2015	مراكز القطع وفق القرار 326/ الصادر عن مجلس النقد والتسليف
1	مركز التدريب و التأهيل	17/11-10/12/2015	معايير المحاسبة الدولية

11- يتعرض البنك بطبيعة عمله لمجموعة من المخاطر وهذه المخاطر مبنية في الإيضاحات الواردة بالقوائم المالية لعام 2015.

12- اشتمل التقرير على الانجازات التي حققها مدعمة بالأرقام وعلى وصف للأحداث الهامة التي مرت على البنك خلال عام 2015.

13- لا يوجد اثر مالي لعمليات ذات طبيعة غير متكررة ولا تدخل ضمن نشاط البنك الرئيسي.

14- فيما يلي بيان الأرباح والخسائر المحققة والموزعة وصافي حقوق المساهمين للسنوات الخمسة:

السنة	الأرباح / الخسائر قبل الضريبة	الأرباح الموزعة	صافي حقوق المساهمين بنهاية العام
2015	5,609,905,210	-	15,328,125,678
2014	2,077,232,266	-	9,842,542,339
2013	2,354,113,226	-	7,560,553,330
2012	331,011,350	-	5,200,424,837
2011	448,613,630	-	4,844,925,401
2010	143,756,314	-	4,433,260,653

15- تحليل المركز المالي للبنك ونتائج أعماله:

السنة	حقوق المساهمين / إجمالي الودائع	التمويل و الاستثمار / إجمالي الودائع	التمويل و الاستثمار / إجمالي الودائع	الأرباح قبل الضريبة / متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة / متوسط حقوق المساهمين	الأرباح بعد الضريبة / متوسط رأس المال المدفوع
2015	18.17%	42.43%	35.60%	36.60%	35.80%	109.72%

15,328,125,678	حقوق المساهمين
84,329,147,142	إجمالي الودائع
35,784,109,189	التمويل و الاستثمار
100,516,688,700	إجمالي الموجودات
5,609,905,210	الأرباح قبل الضريبة
5,486,378,250	الأرباح بعد الضريبة
5,000,000,000	رأس المال المدفوع

16- اشتمل التقرير على خطة البنك المستقبلية.

17- بلغت أتعاب تدقيق حسابات البنك مع تدقيق الشركة التابعة لعام 2015 ما مقداره 4,046,085 ل.س.
- بلغ إجمالي أتعاب هيئة الرقابة الشرعية خلال عام 2015 ما مقداره 8,167,253 ل.س.

18- فيما يلي بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل:

أ- أعضاء مجلس الإدارة وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

الاسم	المنصب	عدد الأسهم في 2014	عدد الأسهم في 2015
البنك التجاري الكويتي	رئيس مجلس الإدارة	16,000,000	16,000,000
السيد نبيل رفيق الكزيري	نائب رئيس مجلس الإدارة	2,500,000	2,500,000
البنك الإسلامي للتنمية	عضو مجلس الإدارة	4,500,000	4,500,000
الدكتور علي مهران خونده	عضو مجلس الإدارة	1,538,000	1,538,000
السيد أسامة علاء الدين طاهر	عضو مجلس الإدارة	150,000	150,000
خزانة تقاعد المهندسين	عضو مجلس الإدارة	1,000,000	1,000,000

ب- فيما يلي بيان بعدد الأوراق المالية المصدرة من قبل البنك والمملوكة من قبل أشخاص الإدارة ذوي السلطة التنفيذية والمطلعين وأقاربهم مقارنة مع السنة السابقة:

الاسم	المنصب	عدد الأسهم في 2014	عدد الأسهم في 2015
السيد أحمد يوسف اللحام	المدير العام	158,970	158,970
زوجة السيد أحمد اللحام	-	1500	1500
أبناء السيد أحمد اللحام	-	4500	4500

19- فيما يلي بيان بالمزايا التي حصل عليها رئيس وأعضاء مجلس الإدارة كأجور وأتعاب ومكافآت وغيرها داخل سوريا وخارجها للعام 2015:

لم يحصل أعضاء مجلس الإدارة على أية تعويضات أو مكافآت بل كان هناك نفقات إقامة وسفر وانتقال لحضور اجتماعات مجلس الإدارة وقد تم ذكرها بالإفصاح رقم 39 (المعاملات مع أطراف ذات علاقة)، أما بالنسبة للمزايا والمكافآت التي يتقاضاها أشخاص الإدارة العليا ذوي السلطة التنفيذية فهي عبارة عن رواتب ومكافآت وقد تم ذكرها أيضاً بالإفصاح رقم 39 تحت بند مكافآت ورواتب الإدارة التنفيذية العليا.

20- بلغت قيمة التبرعات والمنح التي دفعها البنك خلال العام 2015 مبلغ 4,520,200 ل.س.

21- لا يوجد عقود ومشاريع أو ارتباطات عقدها البنك مع الشركات التابعة أو الشقيقة أو رئيس مجلس الإدارة أو المدير العام أو أي من موظفي البنك أو أقاربهم.

إقرارات مجلس إدارة البنك

- عملاً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (7) من نظام و تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق و الأسواق المالية فإن مجلس إدارة بنك الشام يقر بعدم وجود أية أمور جوهرية قد تؤثر على استمرار نشاط البنك خلال السنة المالية 2015 و يقر بمسؤوليته عن اعداد البيانات المالية و توفير نظام رقابة فعال في البنك, كما يقر المجلس بصحة و دقة و احتمال المعلومات و البيانات الواردة في التقرير.

السيد علي يوسف العوضي

رئيس مجلس الإدارة

السيد نبيل رفيق الكزبري

نائب رئيس مجلس الإدارة

السيد أحمد يوسف اللحام

المدير العام بالوكالة

الأنسة جمانة الحموي

المدير المالي

إقرار رئيس مجلس الإدارة و المدير العام

- استناداً بأحكام الفقرة (هـ) من المادة (7) من تعليمات الإفصاح الصادرة عن مجلس مفوضي هيئة الأوراق و الأسواق المالية فإننا نقر بصحة و دقة و احتمال المعلومات و البيانات الواردة في التقرير.

السيد علي يوسف العوضي

رئيس مجلس الإدارة

السيد أحمد يوسف اللحام

المدير العام بالوكالة

شبكة الفروع

Head Office & Main Branch
Najmeh Square, Damascus

الإدارة العامة و الفرع الرئيسي
دمشق - ساحة النجمة

P.O.Box :33979 Damascus Syria Tel : +963 11 33919 Fax : +963 11 3348727 - 3348731

Mazeh Branch
Highway, Mazzeh, Damascus

فرع المزة
دمشق - أتوستراد المزة - جانب نقابة المهندسين

Tel : +963 11 6644374 Fax : +963 11 6644376

Mazeh Branch
Abdl Qader AlHusayni street, Harika, Damascus

فرع الحريقة
دمشق - الحريقة - شارع عبد القادر الحسيني

Tel : +963 11 2217808 Fax : +963 11 2217885

Mazraa Branch
Opposite Wehada Club, Mazrah, Damascus

فرع المزرعة
دمشق - المزرعة - مقابل نادي الوحدة

Tel : +963 11 4437500 Fax : +963 11 4437503

Aleppo Branch
AlFaisal street, Aleppo

فرع حلب
حلب - شارع فيصل

Tel : +963 21 2222446 Fax : +963 21 2222443

Hama Branch
Qouwatly street, Hama

فرع حماه
حماه - شارع القوتلي

Tel : +963 33 2219235 Fax : +963 33 2219236

Daraa Branch
Joumhouriya street, Daraa

فرع درعا
درعا - شارع الجمهورية

Tel : +963 15 213444 Fax : +963 15 213666

Lattakia Branch
8th Athar street, Latakia

فرع اللاذقية
اللاذقية - شارع ٨ آذار

Tel : +963 41 461346 Fax : +963 41 486279

Tartous
Meena street, Tartous

فرع طرطوس
طرطوس - شارع المينا

Tel : +963 43 233113 Fax : +963 43 233116